

دار الكتب والوثائق القومية  
مركز تحقيق التراث

# أصول نقد النصوص ونشر الكتب

محاضرات ألقاها المنتشرق الألماني  
جوتفلف برتسبرجر  
بكلية الآداب سنة ١٩٣٢/٣١

أعدتها وقدم لها  
الدكتور محمد حمدي البكري

الطبعة الثالثة

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

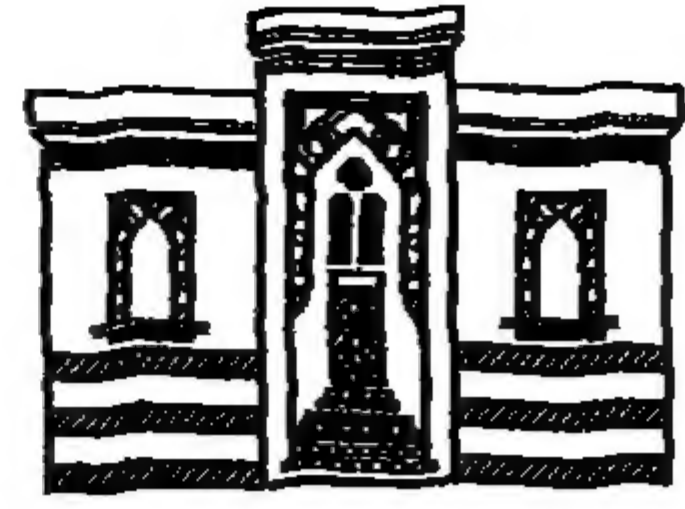
(١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م)





اصول فقه النصوص  
ونشر الكتب





دار الكتب والوثائق القومية  
مركز تحقيق التراث

# أصول نقد النصوص ونشر الكتب

محاضرات ألقاها المنتشرق الألماني  
جوتفريد هيربرجر  
بكلية الآداب سنة ١٩٣٢/٣١

أعدّها وقدم لها  
الدكتور محمد حمدي البكري

الطبعة الثالثة

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م)

الهيئة العامة  
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة  
أ.د. محمد صابر عرب

برجستراسر، جوتهل، ١٨٨٦ - ١٩٣٢

أصول نقد النصوص ونشر الكتب: محاضرات /  
ألقاها جوتهل برجستراسر؛ إعددها وقدم لها محمد حمدي  
البكري.. ط ٣ .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية،  
مركز تحقيق التراث ، 2010-

143 ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك 1 - 0733 - 18 - 977

١ - الأدب العربي - تاريخ ونقد

أ - البكري، محمد حمدي

ب - العنوان

٨١٠،٩

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى  
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى  
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

[www.darelkotob.gov.eg](http://www.darelkotob.gov.eg)

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٠/١١٤١٩

I.S.B.N. 977 - 18 - 0733 - 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة

الأستاذ الدكتور حسين نصار

العميد السابق لكلية الآداب - بجامعة القاهرة

عندما استقل محمد علي باشا بحكم مصر ، وأمن أنه نظماً كثيرة فيها يجب أن تتغير ، وتسير على النمط الأوروبي ، للتخلص من النظم العثمانية المتأخرة والسير في طرق النهوض والرقى ؛ عندما خلص له هذا الإيمان ، رأى أن الطريق الذي يصل به إلى ما يريد هو (التعليم) . فأصلح أحوال التعليم داخل مصر ، وأرسل البعثات العلمية إلى خارجها .

فكان مما شاهدته هذه البعثات المكتبات العامة ، مثل المكتبة الوطنية La Biblioteque Nathionole في باريس ، فملكت إعجابهم ؛ لأنه لم يكن يوجد في القاهرة ما يماثلها .

ليس معنى ذلك أن العواصم العربية والإسلامية لم تعرفها ، بل عرفتها حافظةً للتراث ، ومرحبة بالاطلاع ، ومعدة له كل ما ييسره من أوراق وأقلام وأحبار وكتب بلغت من الكثرة حد الأمانى ، مثل دار الحكمة في بغداد ، ومثيلتها في القاهرة ، ومكتبة قصر المستنصر الفاطمي ، ومكتبات بعض الجوامع الكبيرة مثل جامع المؤيد .

ودارت صورة المكتبة الوطنية في أمانى جماعة من أعضاء هذه البعثات إلى أن تولى أحدهم - علي باشا مبارك - نظارة (وزارة) المعارف ، فاعتزم تحقيق الأمانة . وعرض فكرته على الخديو إسماعيل ، فرحب بها ووعدته بتيسير كل ما يواجهه من صعوبات . فجمع كل ما تقتنى الجوامع الكبيرة من مخطوطات ، وافتتح لها (دار الكتب) في مارس ١٨٧٠ .

ثم رأى علي باشا مبارك ألا تكتفى دار الكتب بأن تكون خزانة للعلم ، وأن تكون ناشرة له . فكلف عدداً من كبار الأساتذة بإلقاء محاضرات فيها ، وكان ذلك النواة التي أثمرت بعد ذلك « دار العلوم » .



وفى أبريل سنة ١٩١٢ ذهب إلى مؤتمر المستشرقين الدولى فى أثينا أحمد زكى باشا ( صاحب المكتبة الزكية المحفوظة فى دار الكتب ) رئيساً للوفد المصرى ، فاختار أن تكون كلمته عن كتاب الأصنام لابن الكلبي ، ومخطوطته ، ويعد بتحقيقها إن عدل أرنولد نولدكه Arnold Nöldeke الذى كان قد أعلن قبلا عن نيته فى ذلك .

فنقل إليه أصدقاء للطرفين عدوله ، فانكب على تحقيقه . وتعلن الكلمة التى قدم بها عمله أنه فرغ منه فى صفر ١٣٣٣هـ / يناير ١٩١٤ . ولعل لا أحيد عن الصواب عندما أقول إنه قدم فى كلمته هذه أول خطة للتحقيق فى العصر الحديث . وأجملها فى :

- ١ - تحقيق كل الكلمات واحدة واحدة .
- ٢ - التدقيق فى مراجعة الموضوعات موضوعاً موضوعاً .
- ٣ - الاحتفاظ الشديد بضبط الألفاظ وتفصيل المطالب .
- ٤ - مراجعة دواوين اللغة ، ومتون الأدب ، وأسفار التاريخ .
- ٥ - تعليق كثير من الحواشى عليه .
- ٦ - الاعتماد على جميع الفصول التى نقلها عنه ياقوت فى «معجم البلدان» ، وجميع ما أورده عنه البغدادى فى «خزائنه» .
- ٧ - وضع الزيادات التى فى ياقوت فى مواضعها فى نفس المتن ، مع حصرها كلها بين قوسين مربعين بدون تنبيه فى الحواشى ، إلا إذا كانت مأخوذة عن البغدادى ، فإنه - حينئذ - لفت نظر القارئ إليها فى الحواشى .
- ٨ - ختم الكتاب بفهارس تحليلية لديانات العرب ، والبيوت المعظمة عندهم ، والأصنام الواردة فيه .
- ٩ - كتابة ما أورده ابن الكلبي من البيانات اللغوية أو التاريخية التى ليست بها علاقة أصلية بنفس موضوع الأصنام بحرف صغير ، وبين قوسين مستديرين .
- ١٠ - إضافة تكملة بأسماء الأصنام والبيوت المعظمة التى لم يذكرها ابن الكلبي ، وجمعها المحقق بجهوده الخاصة .



ويكشف الكتاب نفسه أنه ، دون أن يذكر في مقدمته :

- ١ - ترجم لابن الكلبي .
  - ٢ - إيراد أسماء مؤلفات ابن الكلبي ومكاتها .
  - ٣ - التعريف بالكتاب المحقق وموضوعه .
  - ٤ - التعريف بنسخة ورواته .
  - ٥ - إعلان ما راعاه في ضبط الكلمات والأعلام والضبط بالحركات .
  - ٦ - إبانة ما استخدمه من رموز في الحروف والحركات .
- وأعتقد - في بقين - أن من تصدى لتحقيق المخطوطات من الأعلام ، وبخاصة في دار الكتب وقسمها الأدبي - حاول أن يتبع هذه الخطة ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ومن ثم وهبت دار الكتب قراء العربية ، في عشرينيات القرن العشرين وحدها :
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ، الذي بدأت في إصدار أجزائه في ١٩٢٢ .
- نهاية الأرب في فنون الأدب ، الذي بدأه في إصدار أجزائه في ١٩٢٣ .
- أساس البلاغة للزمخشري منذ ١٩٢٣ .
- عيون الأخبار لابن قتيبة ، منذ ١٩٢٥ .
- الانتصار والرد على ابن الراوندي لعبد الرحيم بن عثمان الخياط ، منذ ١٩٢٥ .
- ديوان مهيار الديلمي ، منذ ١٩٢٥ .
- ديوان الكناني أحمد محمد ، منذ ١٩٢٦ .
- أمال القالى ، والذيل والنوادر والتنبيه على أوهام أبي على للبكري ، منذ ١٩٢٦ .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، منذ ١٩٢٧ .
- وعاصر هذه الجهود مشاركة قيمة ، قام بها قسم اللغة العربية من كلية الآداب في جامعة الملك فؤاد (القاهرة) . فقد استقدم في ١٩٣١ و ١٩٣٢ المستشرق الألماني



المعروف جوتهلـف برـجـشـتراسـر Gotthelf Bergsträsser (١٨٨٦ - ١٩٣٣) الذى عرف بجهوده المتميزة فى تحقيق المخطوطات ، مثل كتابى شواذ القراءات لابن خالويه ، وغاية النهاية فى طبقات القراء للجزرى ، وفى دراسة اللغة العربية واللغات السامية والدراسات القرآنية .

وكان من الطلبة الذين استمعوا إلى هذه المحاضرات محمد حمدى البكرى الذى نال بعد الدكتوراه فى اللغة السريانية ، وصار رئيساً لمعهد المكتبات والوثائق . فاحتفظ بما دونه منها إلى أن قدمها إلى دار الكتب ، فنشرتها فى سنة ١٩٦٩ .

فكانت أول كتاب كامل يكشف عن أفكار المستشرقين ، وأهدافهم ، ومناهجهم فى مجال تحقيق المخطوطات كشفاً مباشراً وشاملاً .

حقاً كانت قد سبقته فى (الصدر) بعض الجهود والكتب العربية ، ولكن يخطئ من يرجعون كل الفضل فى التعامل مع التراث إلى هذه الجهود وحدها ، وإنكار كل فضل لهذه المحاضرات . كما يفعل من يتناسون أن جهود المستشرق كانت محاضرات على طلبة دراسات عليا ، هدفهم المعرفة والتطبيق .

ويكفى للتدليل على فضل المحاضرات وتأثيرها ، أن أنقل العبارة الأولى التى استهلها بها أ . د . محمد حمدى البكرى ، قال : « كانت الحاجة ماسة إلى هذا الكتاب حينما فكرت فى نشره . فقد كثر نشر التراث القديم . وكان نشر هذا التراث على غير قاعدة . ورأيت من وضع كتاباً فى هذا العلم مسّ الأطراف ، ولم يدخل فى اللباب . ورأيت [ هذا ] الكتاب ، وهو مؤلف فى عام ١٩٣١ ، لم يؤلف مثله حتى الآن ، ورأيت الناشرين [ يريد المحققين ] فى شوق إليه ، وشغف إلى معرفة ما فيه . . . »

حسين نصار



# فهرس

صفحة

٥	تقديم
١١	مقدمة
١٤	الباب الأول: النسخ
٤٨	الباب الثاني : في النص
٨٨	الباب الثالث : في العمل والاصطلاح
١٢٢	خاتمة
١٢٧	المهارس







## تقديم

كانت الحاجة ماسة إلى هذا الكتاب حينما فكرت في نشره، فقد كثر نشر التراث القديم، وكان نشر هذا التراث على غير قاعدة، ورأيت من وضع كتاباً في هذا العلم، من الأطراف، ولم يخل في الباب، ورأيت الكتاب وهو مؤلف في عام ١٩٣١، لم يؤلف مثله حتى الآن، ورأيت الناشرين في شوق إليه، وشغف إلى معرفة ما فيه.

ولا شك أن المؤلف جدير بكل احترام وتبجيل، فقد كانت محاضراته في الجامعة مطمح أنظار جميع العلماء، وعلى رأسهم أستاذ الحيل أستاذنا الدكتور طه حسين - مد الله في عمره - وجميع المشتغلين بقسم اللغة العربية واللغات السامية في ذلك الحين. كان مثل الأرستقراطية العلمية، لا أذكر مرة أنه لحن مع أعجميته، إلى جانب علمه وإحاطته بتمزاع اللغة الفريية، والمشاهمة بأسرارها، ما سألتاه عن شيء منها إلا أجاب، كأنه يقرأ في كتاب، وكان يحيل في إجابته على مراجعته، لا يخطئ في شيء منها. كان لا يشق له غبار في اللغات العبرية والتركزية والفريية، وكان تحبيراً بصفة خاصة بالسريانية، بل وباللهجة السريانية الحديثة، في مقوله وفي جملة وفي تباعد، يتكلم بها كواحد من أهلها، بل يحلم من أعلامها، والمشتغلين بها، العارفين بأسرارها.



ولد برجستراسر في ٥ أبريل عام ١٨٨٦ بضاحية من ضواحي مدينة بلاون بسكسونيا، في عائلة كان كل أفرادها من مأموري الحكومة والعلماء والأساتذة، وكان أبوه وجده قسيسين في كنيسة البروتستانت .

درس بمدرسة الدولة في بلاون، وكانت مدرسة على الأسلوب القديم تدرس فيها اللغات اليونانية واللاتينية والعبرية والفرنسية، وكانوا يتخبرون بين العربية والإنجليزية، فاختر اللغة العربية، وسمح له المدرسون استثناء - بتعلم اللغة الإنجليزية .

ومع هذه اللغات كانت تعلم بعض اللهجات الأرمينية القديمة الخاصة بالقرون الوسطى، وبعض اللغات الجرمانية كاللغة الجوتية، ثم درس اللغات الشرقية لأنه كان يجد في كتاب نحو العبرية بعض مقارنات بين اللغة العبرية واللغات السامية .

واستعار نشرات المجمع العلمي بليزج، فتعلم منها اللغة المصرية القديمة واللغة الآشورية واللغة العربية . وكان أحد مدرسي المدرسة له معرفة باللغات الهندية القديمة ( السنسكريتية )، فاستعار منه كتاباً في المقابلة بين اللغات الهندية واللغة الأوربية، إلى أن نال شهادة القبسول في الجامعة . فالتحق بجامعة ليزج سنة ١٩٠٤، وقد زار فيها أستاذ اللغات الشرقية الأستاذ الدكتور « فيشر »، وسأله أن يقبله لدراسة اللغة العبرية فسمح له، وبذلك ابتداء يدرس اللغة العبرية في الجامعة في السنة الثانية من غير أن يلتحق بالسنة الأولى، حتى نال شهادة التدريس في اللغات والتاريخ الإسلامي عام ١٩٠٨، فاشتغل مدرساً بمدرسة ثانوية على النظام القديم في درسدن عاصمة سكسونيا إلى أن نال شهادة الدكتوراه من جامعة ليزج، برسالة في النحو العربي عن استعمال الحروف النافية في القرآن الكريم، سنة ١٩١١ ثم انتقل مدرساً بمدرسة في ليزج .

وفي سنة ١٩١٢ نال إجازة تدريس اللغات السامية والعلوم الإسلامية من جامعة ليزج، بعد أن قدم رسالة عن « حنين بن إحقاق وتلاميذه، وترجمتهم الكتب من اليونانية

إلى العربية ، وابتدأ في ذلك الوقت في دراسة الفقه وكتب القراءات ، ثم انتقل إلى دراسة القرآن نفسه وتاريخ اللغة العربية .

وفي مطلع ١٩١٤ استقال الدكتور موريتز من رئاسة دار الكتب المصرية فطلبت الحكومة المصرية من الحكومة الألمانية ترشيح اثنين لتختار الحكومة المصرية أحدهما ، فرشحت الحكومة صديقاً له كان طالباً معه بجامعة لينزج هو المرحوم « الدكتور » شاده ، ووضعته احتياطياً في المركز الثاني . واختارت الحكومة المصرية المرشح الأصلي ليكون مديراً لدار الكتب ، فأعطته جامعة لينزج إجازة عوضاً عن هذه الفرصة لكي يقضيها في بلاد الشرق ، فسافر إلى الآستانة في فبراير ١٩١٤ ، ثم إلى سوريا ، وفيها تنقل بين بلادها باحثاً وراء اختلاف اللهجات الدارجة بها ، فمكث أولاً في دمشق ثم سافر إلى الجنوب في معان ثم إلى حلب في الشمال وفلسطين ولبنان .

وقد وضع كتاباً باللغة الألمانية في جغرافية اللهجات العربية الدارجة في سوريا وفلسطين نشر عام ١٩١٥ .

وقد تعرف في دمشق على بعض أهل قرية معلولة ، وهي قرية صغيرة من ضواحي دمشق مشهورة في تاريخ اللغات السامية ، لأن لغة آرامية تستعمل فيها حتى الآن ، فتعلم هذه اللهجة من أفواه الناس ، وألف فيها بعض الكتب والرسائل ، منها : بعض المتون في اللهجة الآرامية الدارجة مع ترجمة ألمانية (نشر عام ١٩١٥) .

قاموس في اللهجة الآرامية الدارجة بمدينة معلولة (نشر عام ١٩١٥) .

ثم مر بمصر قبل رجوعه إلى ألمانيا ، ومكث في القاهرة أسبوعاً قبل قيام الحرب الأولى بأيام ، وغادرها إلى تريستا ، وكانت روسيا قد أعلنت الحرب ، وكان من آثارها ضياع الكتب التي اشتراها من دمشق وبيروت والقاهرة .



ثم كان في ساحة الحرب الغزية حتى أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ثم عرضت عليه الحكومة التركية منصب أستاذ بدار الفنون التركية ( الجامعة ) ، واستمر بها حتى أواخر الحرب الأولى .

وقبل نهاية الحرب الأولى في فبراير ١٩١٨ سافر من الآستانة الى حلب بسكة حديد بغداد - حلب - دمشق ، وهناك زار مكتبة الظاهر بيبرس ونظر في كتب القراءات والطب ، وأتم ما كان يعرفه من قبل في لهجة «معلولة» ، واللهجة الدارجة في الشام .

وألّف كتاباً في « أصوات لهجة دمشق ملحقاً به بعض المتون في هذه اللهجة » نشر عام ١٩٢٤ : وسافر حتى حيفا والناصرة وطبرية . وكان الإنجليز قد استولوا على البلاد جنوبي هذا الخط فتعذر عليه زيارتها .

وقبل أن تستولي الدول المتحالفة على الآستانة سافر منها إلى ألسانيا عن طريق روسيا على أنه جندي في الجيش الألساني في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، اذ كان هو الطريق الوحيد في ذلك الزمان بين تركيا وألسانيا ، وكان سفره شاقاً في هذه المرة ، فعاد إلى جامعة ليبتزج ، وفي مطلع عام ١٩١٩ عينته حكومة بروسيا أستاذاً مساعداً للغات السامية والعازم الإسلامية بجامعة « كنجزبرج » وهو الذي أسس معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة ، وفي عام ١٩٢٢ انتقل أستاذاً لهذه العلوم بجامعة برسلاو ، وفي سنة ١٩٢٤ انتقل أستاذاً بجامعة هيدلبرج فوسّع في معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة ، ثم عمل أستاذاً بجامعة ميونخ في سنة ١٩٢٦ ، وقد انتخب عميداً للكلية عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ .

وفي العام الدراسي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ استقدمته كلية الآداب بالجامعة المصرية - جامعة القاهرة حالياً - لإلقاء سلسلة من المحاضرات في التطور النحوي للغة العربية . ثم استقدمته

ثانية في العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢، فألقى فيها سلسلة أخرى من المحاضرات عن «تقد النصوص ونشر الكتب».

وكان هتلر قد دخل برلين قبلها بسنة، وكان يكره هتلر ويكره الهتلرية، لتفضيله الحديد على الزبد، وتفضيله العلوم العملية على العلوم النظرية، وكان لا يرى مانعاً من حمل بندقيته، والخروج لمحاربته، فدفع هتلر إليه بمن يقتله، وكان مغرمًا بتسليق الجبال، ففي إحدى المرات، بينما كان يتسلق قمم جلودنر، ومعه طالب من طلبته، إذ تعلق الطالب بقدمه، فهوى حيث لقي حتفه في يوم من شهر أغسطس سنة ١٩٣٢، تغمده الله برحمته.

• • •

ومن مؤلفاته باللغة العربية:

رسالة حنين بن إسحق في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس، مع مقدمة ألمانية نشر عام ١٩١٢.

كتاب الأسابيع لأبقراط نشر عام ١٩١٤.

كتاب التطور النحوي للغة العربية، القاهرة، ١٩٣٠.

كتاب ابن خالويه في القراءات الشاذة، القاهرة، ١٩٣٢.

كتاب نقد النصوص ونشر الكتب الذي ينشر الآن لأول مرة:

ومن سائر مؤلفاته:

- Zur ältesten Geschichte der Kufischen Schrift, Zuei altarabische Grabsteine im Leipziger Kulturmuseum, Zeitschr. des d. Vereins f. Buchwesen u. schriftum. nr. 5/6, Mai-Juni 1919. 49 à 72.
- Hunain ibn Ishak und seine Schule, Leiden, 1913.
- Hunain ibn Ishak, über die syrischen und arabischen Galen Übersetzungen, Leipzig, 1925.



- Neuaramaeische Maerchen und andere Texte aus Maʿlula, Abhändl. f. die Kunde des Morgenlandes. bd. xiii no 2 & 3, Leipzig, 1915.
- Neus Texte im aramaeischen Dialekt von Maʿlula, Zeitschrift für Assyriologie, Band xxxii, Berlin, 1919
- Zur Phonetik des Türkischen nach gebildeter Konstantinopel, Aussprache, im Z.D.M.G. Bd. 72, Leipzig, 1918
- Pseudogalenī in Hippocratis de Septimanis Commentarium ab Hunaino Q.F. Arabice Versum, Lipsiae, 1914
- Texte von aramaeischen Dialekt von Maʿlula, Critique de neuaram. Maerchen u. andere Texte aus Maʿlula, Z. für Assyriologie Bd xxxi, Strassburg, 1919
- Die Verfassung des deutschen Reiches von Jahre 1849, Bonn, 1913.
- Geschichte des Qorans, Dritter Teil, die Geschichte des Qorantext, Leipzig, 1926. Haft 2, Leipzig, 1929
- Aḥmad ibn Faris al-Kazwīnī, Das Kitāb al-Lāmāt des Aḥmad ibn Fāris, in Islamica, vol. I, pp 77 - 99, Leipzig, 1924.
- Hebräische Grammatik, Mit Benutzung der von E. Kautzsch bearbeiten 28 auflage von Wilhelm Gesenius hebräische Grammatik, Mit Beiträgen von M. Lidzbarski
  - 1 Teil, Einleitung, Schrift und Lautlehre, Leipzig, 1918
  - 2 Teil, 1 Hafte, Verbum, Leipzig, 1926
  - 2 Teil, 2 Hafte, Verbum, Leipzig, 1929.
- Einführung in die semitischen Sprachen, München, 1928.
- Beiträge zur semitischen Philologie und Linguistik, vol 1, Hannover, 1923
- Die Quellen von Jāqūt's Irsād, Zeitschrift für Semitistik und verwandte Gebiete, bd. 2, pp. 184 - 218, Leipzig, 1924.
- Zum arabischen Dialekt von Damascus, Heft 1. Hannover, 1924
- Koranlesung in Kairo., Mit einem Beitrage von K. Huber, der Islam, bd. 20, pp. 1 - 42, 110-140, Berlin und Leipzig, 1922
- Neus Materialien zu Hunain ibn Ishāq's Galen Bibliographie, Leipzig, 1932.

## مقدمة

ان نقد النصوص القديمة من شعر وغيره ، علم من جهة ، وصناعة واصطلاح من جهة أخرى ، وقد نشأ هذا العلم ، وتزعمت هذه الصناعة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وذلك حينما اهتم القوم هناك باحياء الآداب اليونانية واللاتينية ، فكانوا يومئذ اذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء قاموا بطبعه : لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون الا أخطاءه البسيطة ، فلما ارتقى علم الآداب القديمة ( Philology ) ، عملوا الى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء ، والى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها في نص الكتاب ، وقيسوا ما بقي من الروايات في الهوامش ، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها ، واستتجوا اصطلاحات حدسية ، يخالفون بها ما هو مروي في النسخ ، الا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ، ولا قواعد متبوعة ، لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب ، وأى الطرق تؤدي اليه ، وأنها لا تؤدي بل قد تؤدي الى غرض باطل فاسد . وما زال الأمر كذلك الى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ( Text criticism ) ونشر الكتب القديمة . وكان أول ما وصلوا اليه



من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب القرون الوسطى  
الغربية ، فألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص <sup>(١)</sup> :

هذا ما انتهى اليه علم الآداب القديمة في ناحية الآداب الغربية . أما المستشرقون  
فقد استعملوا - بعد زملائهم بمدة - تلك الأصول ، وتلك القواعد في نقد الكتب العربية  
والشرقية غير أنهم لم يؤلفوا في ذلك تأليفاً خاصاً ، ولذلك يصعب دراسة علم نقد  
النصوص ونشر الكتب القديمة على من لا يعرف آداب اللغات القديمة : اليونانية  
واللاتينية ، فانه اذا راجع الكتب المؤلفة فيه لم يفهمها ، مع أن النصوص الواردة فيه  
من اللاتينية واليونانية .

وكان أول من ألف في هذا الفن المستشرق الألماني الدكتور Bergstraesser  
في محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة  
عام ١٩٣١ ، وهي الأساس الذي بني عليه هذا الكتاب .

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد منور بايجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية ،  
عند نقده لكتاب « قوانين الدواوين » لابن مماتي ، في العدد ٢٧٧ ، ٢٨٠ من مجلة  
الثقافة ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، وأعاد نشر المقالين في كتابه « في الميزان الجديد » الذي  
صدرت طبعته الأولى في العام نفسه .

وبعد ذلك أخرج المستشرقان الفرنسيان بلاشير وسوافاجيه ، تحت رعاية جمعية  
« جيوم بوده » كتيباً بالفرنسية في هذا الموضوع تحت عنوان « قواعد نشر النصوص  
وترجمتها » <sup>(٢)</sup> ، ولكنه لا يشتمل إلا على قواعد مختصرة ، ينقصها أمثلة توضحها من  
المخطوطات القديمة ، وقد صرف جزءاً كبيراً من هذا الكتيب للعناية بقواعد ترجمة الكتب  
العربية إلى الفرنسية .

(١) انظر مثلاً : P. Collomp. *La Critique des textes*, Paris, 1931.

(٢) R. Blachère et J. Souvaget, *Regles pour édition et traductions des*

textes Arabs, Paris, 1945. ثم أعيد طبع صورة فوتوغرافية سنة ١٩٥٣.

وعندما أراد المجمع العلمي العربي بدمشق، نشر « تاريخ مدينة دمشق »، وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر، في مقدمة الجزء الأول منه الذي نشر في دمشق سنة ١٩٥١، وتحدث الدكتور ابراهيم بيومي مذكور، عن بعض قواعد النشر في مقدمته التي وضعها « لكتاب الشفاء » لابن سينا، ص ٣٨ - ٤٢ : القاهرة، ١٩٥٣ .

وأخيراً نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتيماً في هذا الموضوع بعنوان « تحقيق النصوص ونشرها »، القاهرة، ١٩٥٤ (١٣٧٤ هـ) وهذا الكتاب كما يذكر مؤلفه في مقدمته هو ثمرة كفاحه وتجاربه في نشر النصوص القديمة، وهو مجهود لا بأس به ولكنه مع ذلك لم يحسب بالموضوع، وقد أعيد طبعه سنة ١٩٦٥، وكتب على غلافه (تمتاز باضافات هامة)، وإن كانت لا تختلف في جوهرها عن الطبعة السابقة .

ونشر الدكتور صلاح المنجد « قواعد تحقيق النصوص » في الجزء الثاني من المجلد الأول من « مجلة معهد المخطوطات العربية »، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٣١٧ - ٣٣٧، أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم في وضع أسس هذا العلم . وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التي ذكرها في مقاله من نهج المستشرقين الألمان ومن خطة جمعية جيوم بوده الفرنسية ومن قواعد المحدثين والقدامى في ضبط الروايات، ومما نشر في هذا الموضوع من قبل .

• • •

وينقسم هذا الكتاب الى ثلاثة أبواب : الأول في النسخ : والثاني في النص والثالث في العمل والاصطلاح .



# الباب الأول

## النسخ

إن أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً؛ فمنها ما لا قيمة له أصلاً في تصحيح نص الكتاب ، ومنها ما يعول عليه ويوثق به ، ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ ، ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب ، متبعاً في ذلك قواعد منها :

١- أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة ؛

٢- والواضحة أحسن من غير الواضحة ؛

٣- والقديمة أفضل من الحديثة ؛

٤- والنسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل ، إلى غير ذلك ؛

والقاعدتان الأخيرتان أهم من غيرهما ، فإن النسخة التي قيست بغيرها نفيسة وقيمة .

إلا أنه يجب مراعاة أن لهذه القواعد شواذ منها :

١- كتاب «اللمع في التصوف» لأبي نصر عبد الله بن علي بن محمد بن يحيى السراج

الطوسي الصوفي المتوفى سنة ٨٣٧٨ والذي نشره «نيكلسون» Reynold Alleyne Nicholson

في لندن سنة ١٩١٤ ، وله مخطوطتان كتبت أقدمهما سنة ٨٥٤٨ ، وكتبت الأخيرة منهما

سنة ٦٨٣ هـ . والتقدمة وإن كانت غير كاملة في الظاهر — فيها نقص في مواضع كثيرة تبلغ ثلث الكتاب ، والموجود من هذه النسخة مرتب على ترتيب غير مفهوم ، فبنى الناشر طبعته على النسخة الحديثة ، ولم يستعمل النسخة القديمة إلا في تصحيح النص .

٢ — وهناك كتاب آخر هو « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة بن خليفة السعدي الخزرجي . الذي نشره المستشرق مولر August Müller فقد ألف ابن أبي أصيبعة هذا الكتاب سنة ٦٤٣ هـ بدمشق وما زال يجمع من كتب الأخبار والطبقات ، ويزيد على كتابه الأصلي ويغير ما وجد فيه من الأغلاط حتى توفي إلى رحمة الله سنة ٦٦٨ هـ . ويظن أن بعض تلاميذه أو نساخ كتابه زادوا على مسودته بعد وفاته وغيروا فيها ، ولا نستطيع أن نميز بين زيادات المؤلف وتغييراته : وبين ما زاده تلاميذه ونساخ كتابه أو غيره ، وقد عمد الناشر إلى إيراد كل ما وجدته في نسختين أو أكثر مما وجدته من الروايتين لكي لا يسقط شيئاً من متن الكتاب ، ولكي ينتفع أهل هذا الفن بما أضيف إليه من زيادات .

وأقدم نسخة لهذا الكتاب كتبت سنة ٧١٢ هـ . أي بعد وفاة مؤلفه بأقل من نصف قرن . ولكنها كثيرة الخطأ ، وأحسن منها نسخة أخرى أحدث منها بثلاثة قرون كتبت سنة ١٠١٧ هـ ، فهي وإن كانت فاسدة في بعض أجزائها إلا أنه يظهر أنها نسخت من أصل قديم قيم ، لأن أخطاءها قليلة :

فتبين مما تقدم أن قسّم التاريخ للنسخة ليس وحده مبرراً لتفضيلها ، ولهذا نحتاج إلى حجج أقوم وأثبت من تاريخ النسخة ، منها :

من هو كاتبها ؟ فالأسلم أن يكون المؤلف هو كاتبها بيده ؛ وفي هذه الحالة أيضاً نلاحظ فرقاً بين مسودة المؤلف وميخته ، فالمسودة قريبة إلى الأصل ، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في ميخته ، مثال ذلك كتاب



« الوافي بالوفيات » للصنفي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ فيوجد منها ثمانية أجزاء من مسودته يظهر فيها عدم الفراغ منها لأن التراجم غير مرتبة . وكذلك كتاب « المقفى » للمقرئى نجد فيه زيادات على الهامش ، و تصحيحات للمؤلف تدل على أنه لم ينته بعد من تأليفه للكتاب :

وأهم من ذلك أن يكون الذى نقل النص ثقة مشهوراً بفضله وعلمه كما هو الحال في كتاب « الخيل » لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤ أو سنة ٢٠٦ الذى نشره ليثى دلا<sup>(٢)</sup> فليداً فقد بقيت منه نسخة واحدة نسخها أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المعروف بابن الجواليقي اللغوى الشهير المتوفى سنة ٥٣٩ هـ .

ثم ان لكل عالم مشهور طالباً نقل عنه سماعاً أو استملاءً أو استنساخاً ، وهذه الطرق كلها جيدة كافية بشرط أن يبذل الأستاذ جهده في التصحيح ، وأن يبذل الطلبة جهدهم في الكتابة ، وأن لا يجيز الأستاذ الكتاب الا بعد قراءته كله ، إذ أن بعض المؤلفين القدماء كانوا يجيزون المؤلفات لأناس لم يحضروا اليهم في دروسهم : فأمثال هذه الإجازات لا فائدة فيها : فان لم نجد مثل هذا المخطوط ، فالمخطوط الذى نسخه عالم ثقة ، أو كان في حوزة عالم أو أكثر من الثقة ، فقد كان يعتبر أنه يشتمل على نص موثوق به :

وكان كتاب المسلمين يشيرون غالباً إلى وجود نسخ المخطوطات التى كتبت بخط مشاهير المؤلفين فى أماكن بعينها ، وفى عصور بعينها ، وقد بنى عدد لا بأس به من

(١) منه ثلاثة أجزاء فى ليدن تحت رقم ٨٧٠ و قطعة بها مناقب أحمد بن حنبل تحت رقم ١١٠٢ و جزء فى مازيس تحت رقم ٢١٤٤ وآخر فى ميونخ تحت رقم ٩٥٧

(٢) أب نسب الخيل فى الجمالية والاسلام نشره

G. Levi Della Vida, Les Livres des chevaux de Hisām Ibn Al-Kalbi, Leyde, 1928 وقد نشره أحمد زكى باشا فى مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣١ م (= ١٣٤٩ هـ) .

أمثال هذه المخطوطات التي كتبت بخط مؤلفيها إلى يومنا هذا . والمرجح أن علماء العرب كانوا أكثر تقديرًا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها عن علماء الغرب . هذه هي مرتبة العالم والطالب ، ودونهما بكثير مرتبة النساخ الذين كانوا يكتسبون معاشهم من نسخ الكتب ، فان كثيرين منهم كان يهمهم سرعة الانتهاء من الكتاب ، وحسن منظره ، مثال ذلك « تسمية ولاية مصر » ، « قصاصة مصر » لأكندي ، اللذان نشرهما Rhubon Guest فالنسخة الوحيدة لهذين الكتابين نسخت مسنة ٣٢٤ هـ ، وهي جميلة الخط ، ظريفة ، مشكولة ، غير أن إهمال كاتبها وجهله ظاهر من إسقاط وغلطات شنيعة .

وكان النساخ من جهلهم لا يفهمون شيئاً مما كانوا ينسخونه من الكتب في كثير من المواضع ، وشر ذلك في اللغة العربية أكثر منه في اللغات الأجنبية ، لأن حروف اللغات اللاتينية مثلاً تكتب حرفاً حرفاً ، أما الخط العربي فحروفه متصل بعضها ببعض ، لذلك فان الناسخ لا يكاد ينسخ نسخاً صحيحاً إلا ما يفهم معناه ، ولهذا نشاهد كثرة التحريف في الأعلام ، وهذا مشهور يشاهد في الكتب التاريخية ، ونحن نستعمل هذه الحالة كمعيار للكتب العربية التي يوجد بها أعلام ، فاذا وجدنا أن النسخة يقل فيها التحريف والتفسير في أسماء الأعلام ، كان من الحدير بنا أن نثق بها في سائر النص ، مثال ذلك كتاب بيس "Pappus" في الاعظام المنطقة والصم ، وهو المقالة العاشرة من كتاب إقليدس في الأصول ، ترجمه أبي عثمان الدمشقي ، كتبه أحمد بن محمد ابن عبد الجليل بشيراز . وقد نشر المستشرق الأمريكي Thomson مع المستشرق الألماني Junge هذا الكتاب في باريس عن نسخة واحدة كان الفراغ منها في شهر

(١) *Pappus, Commentair sur les 10 livres des elements D'Euclide*

منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٠ ومأخوذة ٢٧٢٧٧ عمومية وآثرها . تمت المقالة الثانية ونم تفسير المقالة العاشرة من كتاب أوليوس نقل أبي عثمان الدمشقي . كتبه أحمد بن محمد بن عبد الجليل بشيراز في شهر جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين ولثلاثة .



جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلثمائة ، ومع ذلك فنحن لا نجد فيها أى تحريف لأسماء الأعلام اليونانية فى الكتاب مثل ، پيس Pappus اسم المؤلف نفسه ، وثا اطيطنس الاثينى Theattetos ، وابلونىوس الحليس Apolonèos ، وبوثاغورس وأوقليدس إلى غير ذلك من الأسماء .

هذا ما يخلصنا من شخصية النسخ ؛ أما الأصل المتقول عنه ، فقد يذكر فى آخر النسخة فى بعض الأحيان شىء عن تاريخ كتابتها أو عن المخطوط الذى استنسخ منه النسخ ، مثال ذلك كتاب «الأخبار الطوال» للدينورى الذى نشره المستشرقان فلاديمير جيورجاس Vladimir Guirgass ، إيجناس كراتشكوفسكى Ignace Kratchkovsky فى ليدن سنة ١٨٨٨ ، فقد بقى لذلك الكتاب ثلاث نسخ : الأولى فرغ من نسخها فى خمسة عشر يوماً آخرها يوم الأحد مستهل صفر سنة ٦٥٥ هـ ؛ والثانية سنة ١٠٠٠ هـ ؛ والثالثة سنة ١٠٦١ هـ : فالنسخة الأولى ناقصة من آخرها ، ولكن سجل بها تاريخ الفراغ من نسخها ، وفى الثانية ما يدل على أنها نقات من النسخة الأولى ، فكاتب الأولى هو عمر بن أحمد بن عابدين المؤرخ المشهور المعروف بكمال الدين . وفى النسخة الثالثة ما يفيد نقلها عن الثانية ، أو عن الأولى ، والأرجح كونها منقولة عن الثانية ، فإنه لو كان نقلها عن الأولى مباشرة . لكان التطابق بين كلامه وكلام ناسخ النسخة الثانية غريباً ، وكثيراً ما يفعل النساخ مثل ذلك فينسخون — مثلاً — تاريخ النسخة الأولى ولا يدكرون تاريخ النسخة الثانية إما سهواً وإما للغش رغبة فى الترويج ، وهذا يفضى إلى التضليل إذا لم ينتبه إليه الناقد .

ومما يقوم مقام ذكر أصل النسخة فى آخرها ذكر الإسناد فى أولها : مثال ذلك كتاب مجموع الفقه للإمام زيد بن على السدى الذى نشره جريفتى

(١) Griffini ، في أول النسخ جميعها أو أكثرها أسانيد يستفاد منها تقارب النسخ بعضها من بعض ، وتقارب أصولها ، فإذا عكسنا الأسانيد حصلنا على أنساب كل النسخ وهي هذه على الترتيب :

(١) زيد بن علي ، (٢) أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، (٣) إبراهيم ابن الزبرقان التميمي ، (٤) نصر بن مزاحم المنقري العطار ، (٥) سليمان بن إبراهيم ابن عبيد المحاربي ، (٦) أبو القاسم علي بن محمد النخعي .

هذه الأسماء الستة متفقة في كل النسخ ، ثم تفرق في النسخة السابعة ،

وقد رمز لها برمزي A.B

A.B  
A ————— B

عبد العزيز بن إسحق البغدادي أبو الفضل محمد بن عبد الله الشيباني

وتتفق النسخ الباقية في الطبقات التالية أيضاً إلى الثالثة عشرة .

(٨) أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري .

(٩) أبو القاسم الحكيم عبيد الله بن عبيد الله بن أحمد الحسكاني .

(١٠) الحكم أبو الفضل وهب الله بن الحكيم عبيد الله الحسكاني ،

(١١) الشيخ فخر الدين زيد بن الحسن البيهقي البروقني .

(١) Eugenio Griffini, *Corpus Iuris di Zaid ibn 'Ali* (VIII sec CR) la

*Più antica raccolta di legislazione e di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, testo Arabo pubblicato sui manoscritti lemenici della Biblioteca Ambrosiana con introduzione Storica, apparato critico e indici analitici, Milano, 1919.*

مجموع الفقه عن الإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب — تأليف أبي القاسم

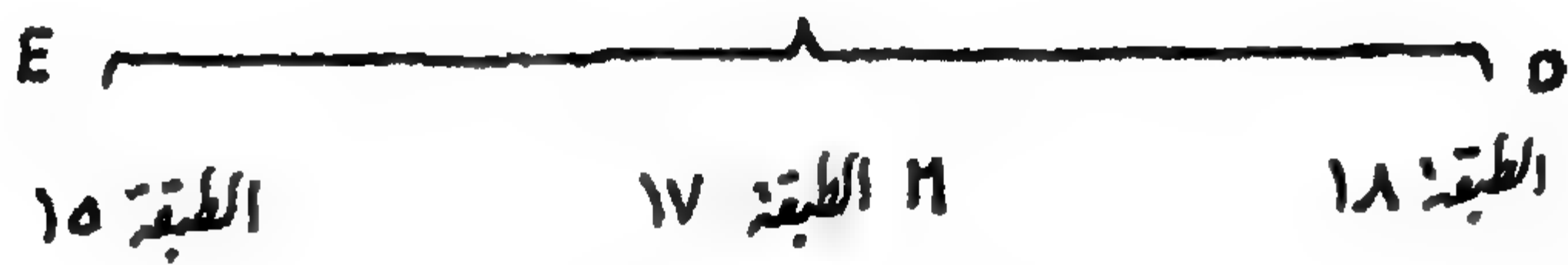
عبد العزيز بن إسحق بن جعفر البغدادي .



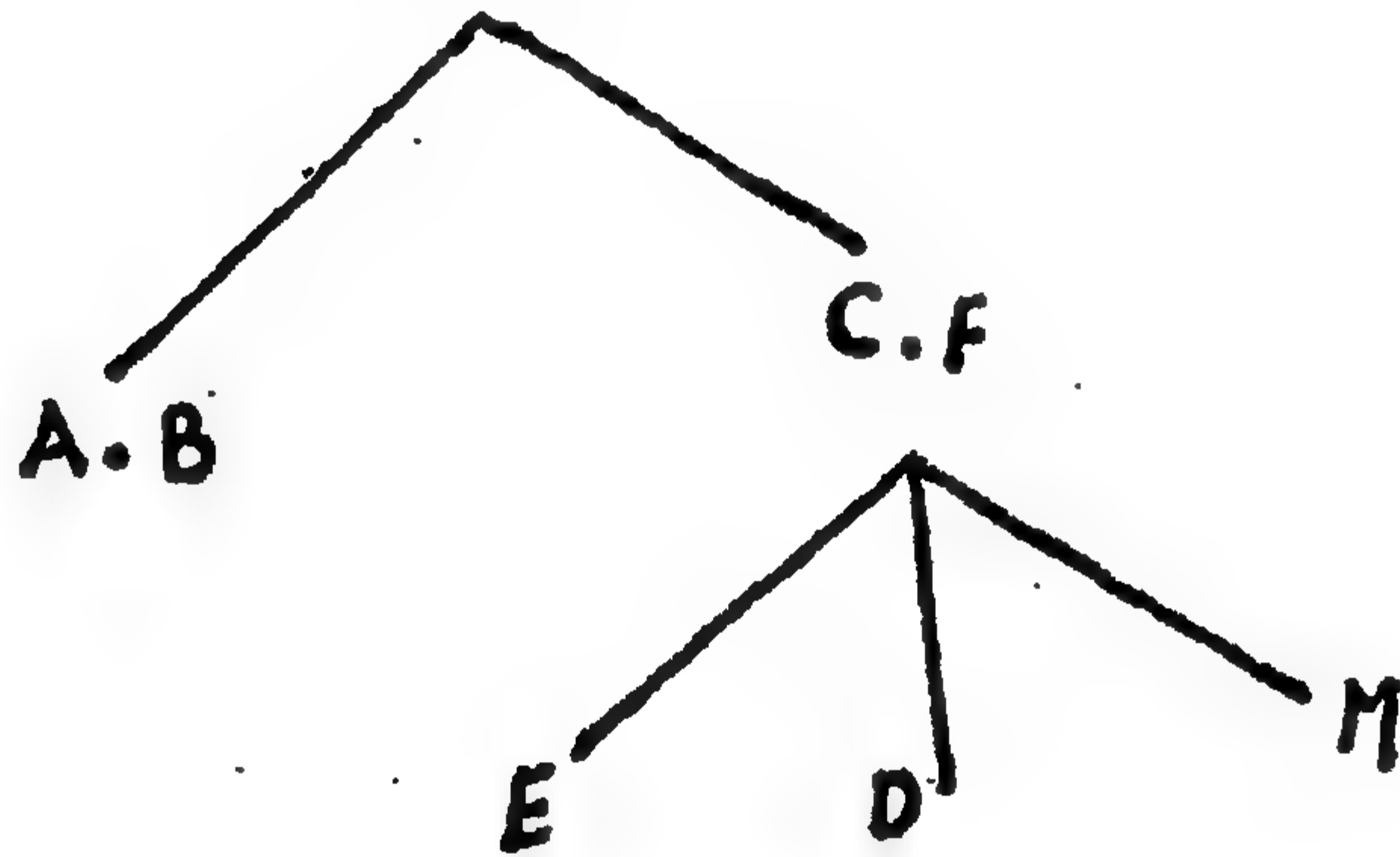
(١٢) شرف الفقهاء أحمد بن أبي الحسن بن أحمد الكنيّ :

(١٣) القاضي العلامة أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى الصنعاني ،

ولا تحتوى نسختان منها ورمزهما C و F على طبقة من هذه الطبقات والثانية تتفق في الطبقة الرابعة عشرة ثم تختلف في الخامسة عشرة ثم تنقسم إلى ثلاثة فروع أولها :



فيجوز أن نرسم تناسب هذا الكتاب في الجدول التالي :



وقد أدت بنا مسألة الأصل المأخوذ منه النسخة إلى مسألة تناسب النسخ ، فبرى في هذا المثال أن النسختين A و B أصلهما واحد فهما مجموعة مستقلة عن غيرها أو عشيرة ( Famille ) وأن المجموعة E و D و M أصلها النص الموجود في نسختي C و F ، ولا يحتاج إليها في نص الكتاب لأن نصها في C و F .

أما كتاب « الأخبار الطوال » فأصل النسخة الثانية موجود ، وهي الأولى ، فلا نحتاج إلا إلى النسخة الأولى وحدها ، فإن كل نسخة أصلها موجود عندنا لا تعتبر في تصحيح النص . ولهذا القاعدة شواذ من ذلك أنه كثيراً ما ينقص من النسخة

الأصلية نص يوجد أثناء استنساخ النسخة الثانية ، مثل ما وجد في كتاب « الأخبار الطوال » ، فلا شك أن اعتبار النسخة الثانية لازم .

ومن ذلك أيضاً كون النسخة الأصلية قد نقص منها شيء . بعدما استنسخ منها نسخة أخرى ، مثال ذلك كتاب « الوزراء » لأبي الحسن هلال بن الحسن بن إبراهيم الصابي الكاتب المتوفى سنة ٤٤٨ هـ . الذي نشره . أمدرودز H. F. Amedroz ، وبنى لنا الجزء الأول ، ويوجد لهذا الكتاب نسختان : الثانية مأخوذة من الأولى . غير أن الأولى كانت كاملة عندما استنسخت منها الثانية ، ثم نقص أولها وآخرها ، فكان الأساس في الكتاب كله هو النسخة الأولى ، ولا تعتبر قيمة الثانية إلا فيما نقص من الأولى في أولها وآخرها ، حيث قامت الثانية مقام الأولى في هذه الأماكن .

وقد تكون النسخة الثانية قد قورنت بنسخة أخرى غير الأولى ، ولذلك تكون النسخة الثانية مهمة ، ففي هذه الحالة لا يوجد عندنا في الحقيقة أصل النسخة الثانية ، ومن هنا تكون النسخة الثانية بمرتبة نسخة مستقلة .

أما النسخ الأربعة الموجودة لكتاب مجموع الفقه A و B و C و F فليست أخوات بل الأولى والثانية منها A ، B كبنات عم لاستنباط أصلهما المشترك بينهما ، وكذلك ينبغي أن تقابل C ، F . فيجب النظر في كل عشرة على حدة قبل المقابلة بين العشرات .

وكان ذكر اسم المكتبة المحفوظ فيها المخطوط يعتبر وسيلة إضافية لزيادة الاطمئنان إلى هذا المخطوط ، وتطبيقاً لذلك أورد اليوناني وتبعه القسطلاني المكان الذي تحفظ فيه المخطوطات التي رجعا إليها لكتاب صحيح البخاري . ولم يشع استعمال هذه الطريقة

(١) طبع بيروت سنة ١٩٠٤ ومن مخطوطات جوتا رقم ١٧٥٦ ويرجع إلى القرن الرابع عشر الميلادي وهو ناقص ، ومخطوط المكتبة الأهلية بباريس رقم ٥٩٨١ (عربي) .

(٢) ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري لقسطلاني ١ : ٤٠ وما بعدها .



إلا في وقت متأخر نسبياً ، إذ أن المخطوطات العربية الأولى خالية من أمثال هذه البيانات ، فيتبين من ذلك أن لتحقيق أصل النسخ شأناً كبيراً .  
هذه هي العلامات الظاهرة في نقد قيمة النسخة ، ويوجد إلى جانبها دلائل باطنة :

### الدلائل الباطنة

إن تناسب النسخ قد يتبين من دلائل ظاهرة كالأسانيد أو ما ذكره الكاتب عن الأصل الذي نسخ منه الكتاب ، وكثيراً ما تفقد الدلائل الظاهرة ، فيجب على الناقد أن يبحث عن دلائل باطنة : وأهمها الإخلال ، والتقديم والتأخير ، ثم الأخطاء ( الغلطات ) .

لأنه إذا انفكت ورقة من الكتاب ، ثم وضعت في غير موضعها ، أو سقطت بعض ورقات ، ثم نسخ الكتاب من النسخة التي وقع التبادل بين أوراقها ، وقع في الثانية بالضرورة تقديم أو تأخير أو خلل لا يظهر له سبب في النسخة الثانية ، لأن الخلل في النسخة الثانية يكون في أي موضع من وسط الصفحة ، بينما يكون في النسخة الأولى بين ورقتين ، أي في آخر ورقة وأول الورقة التالية . مثال ذلك ديوان قيس بن الخطيم الذي نشره Thaddäus Kowalski في ليزج سنة ١٩١٤ ، وله نسختان الأولى قديمة كتبت سنة ٤١٩ هـ وهي محفوظة في الآستانة ، والثانية حديثة كتبت فيما يظهر بعد منتصف القرن التاسع عشر وهي محفوظة في دار الكتب المصرية ، وقد سقطت من النسخة الأولى بعض ورقات قبيل آخر الكتاب ، واجتهد أحد الأدباء في سد الخلل ، فأدخل في موضع الورقات الساقطة ست ورقات جديدة كتب فيها بعض ما كان في الورق الساقط من النسخة الأصلية ، ولم نعرف من أي النسخ نقل ذلك ، غير أنه لم يعثر على كل

---

(١) هذا هو تاريخ الديوان المرافق في المخطوط وهو ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه .

ما سقط فترك الباقي خالياً، والنسخة المصرية تشتمل على كل ما يوجد في نسخة الآستانة، وتنقص كل ما ينقص منها، غير أنه لا يظهر فيها سبب هذه الحالات وعلتها. فيبين من ذلك أن النسخة المصرية قد نقلت عن نسخة الآستانة إما مباشرة أو بواسطة نسخ نقلت عن نسخة الآستانة.

وَمَا يَمَّا تَمَّا ثَل سَقُوطُ وَرَقَةٍ أَوْ وَرَقَاتٍ، سَقُوطُ سَطْرٍ عِنْدَ نَسْخِ الْكِتَابِ، لِأَنَّ النَّاسِخَ بَعْدَ إِتْمَامِ السَّطْرِ لَا يَبْدَأُ بِمَا بَعْدَهُ، بَلْ يَجَاوِزُ سَطْرًا كَامِلًا وَيَبْتَدِئُ بِالثَّالِثِ، مِثَالُ ذَلِكَ كِتَابُ آثَارِ الْبُلْدَانِ لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرُونِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٨٢ هـ وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ «عَجَائِبِ الْخَلْقَاتِ» الَّذِي نَشَرَهُ Ferdinand Wüstenfeld

فِي مَدِينَةِ Göttingen سَنَةَ ١٨٤٨، ١٨٤٩ وَيُوجَدُ لَهُ نَسْخَتَانِ: تَارِيخُ الْأُولَى سَنَةَ ٧٢٩ هـ. مَنْقُولَةٌ عَنِ نَسْخَةِ نَحْطِ الْمُصَنِّفِ تَارِيخُهَا ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ٦٧٤ هـ. وَتَارِيخُ الثَّانِيَةِ سَنَةَ ٩٣٠ هـ وَمَحْفُوظَةٌ بِمَكْتَبَةِ لَيْدِنَ. فَتَجِدُ فِي الثَّانِيَةِ مَا نَصَهُ: «الآن يجتمع بها خبيج الشام، السبت صيد السمك» وهو كلام عديم المعنى تماماً. وفي النسخة الأولى تقع كلمة «الشام» آخر السطر، وكلمة «السبت» أول السطر الثالث، فسقط سطر كامل ونصه: «ومصر من جاء بطريق البحر وهي القرية التي ذكرها الله تعالى حاضرة البحر كانت أهلها يهودا حرم الله تعالى عليهم يوم<sup>(١)</sup>»، فتبين أن النسخة الثانية مأخوذة من الأولى أو من نسخ متوسطة بينهما.

وَأَمَّا الْغَلَطَاتُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ النَّسْخَةِ مَأْخُودَةً مِنْ غَيْرِهَا فَيُوجَدُ لَهَا مِثَالٌ فِي كِتَابِ آثَارِ الْبُلْدَانِ، فَالنَّسْخَةُ الْأُولَى فِيهَا نَحْطُ الْهَامِشِ سِتْرَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْأَسْطُرِ، فَتِلْكَ الْأَلْفَاتُ نَاقِصَةٌ فِي النَّسْخَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ النَّاسِخَ لَمْ يَرَهَا. وَيَبْدُلُ هَذَا عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ سَقُوطُ السَّطْرِ مِنْ كَوْنِ النَّسْخَةِ الثَّانِيَةِ قَدْ أَخَذَتْ مِنَ الْأُولَى. وَفِي كُلِّ ذَلِكَ بَقِيَتْ

(١) آثار البلدان ص ١٠٢ من ٢ — ٤ في حاشيته عن مدينة «إبنة»



النسخ الأصلية وما حدث فيها من التقديم والتأخير أو النقص والخلل ، ويتضح منها طريقة حدوث الخلل في النسخة الثانية .

وأكثر وقوعاً من هذه الحالة توافق النسخين في الخطأ ، وليست إحداها منسوخة من الأخرى ، بل تقلت كلتاها عن نسخة ثالثة ، ونستدل على ذلك بالنسخ المنقولة عنها . مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة الذي نشره Paul Schwarz فنجسد أن كل النسخ تتفق مع بعضها في خلل بسيط ، فمن الواجب أن نفترض أنها كلها نسخت من نسخة واحدة ، إما مباشرة ، وإما عن نسخ لم تصل إلى أيدينا ، وكانت النسخة الأصلية قد أكلها الدود ، أو العث في بعض المواضع ، أو محى خطها في البعض الآخر :

ومثال آخر كتاب « الآثار الباقية » للبيروني المتوفى سنة ٤٤٠ هـ ، فكل النسخ تتفق في الخلل الكبير والصغير ، وفي الغلطات الكثيرة ، فاستدل Sachau الذي نشر الكتاب في ليزج سنة ١٩٢٣ على أن النسخة الأصلية التي أخذت منها كل النسخ كانت غير مجلدة ، رتب بعض الكراريس فيها على ترتيب معاوم ، وانفك بعض الأوراق منها فوضعت في غير موضعها ، وكان ظهر الكراريس ممسوحاً ، وهوامش الأوراق مخرومة ، وقل فيها التنقيط والتشكيل .

ومما يجب الالتفات إليه أن النسخة الواحدة لا تؤخذ أحياناً من أصل واحد بل من عدة نسخ ، وبخاصة إذا نقص من أحدها شيء وكتماها أحد ، وأخذ الناقص من نسخة أخرى ، كما حدث في « ديوان قيس بن الخطيم » ، وكذلك كتاب « المحتسب » لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ . فالنسخة الموجودة منه في مكتبة راغب باشا في الآستانة<sup>(١)</sup>

(١) يوجد في دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٧٨ قراءات ، وقد كتبت الخاتمة في الورقة الأخيرة رقم ١٦٩ ظهر « كنه محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد المغربي الأندلسي بقر الاسكندرية حرره الله قم مشية يوم الأحد التاسع عشر من شهر المحرم عام ثمانية وعشرين وثمان مائة » .

كان قد سقط منها جزء كبير من الكتاب في بعض الأماكن ، ثم جمعها كاتب ثان وأكمل هذا التحلل ، فأخذ الجزء الناقص من أصل غير معروف ، ويظهر ذلك من اختلاف الخطين ، ولهذا السبب ينبغي أن يتنبه الناقد إلى كل فرق في الخط في كل ورقة ؛ إلا أن اختلاف الأصلين لا يظهر في كل حالة ، فلو أن ناسخاً مثلاً قد نسخ كتاب « المحتسب » من النسخة المذكورة لكانت مكتوبة بخط واحد مع أن نصها مأخوذ من أصلين .

وقد يأخذ الكاتب نفسه قسماً من كتاب وقسماً من كتاب آخر لعاة من العال ، مثال ذلك « كتاب الفهرست » لابن النديم<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . فإن إحدى النسختين المأخوذتين من مكتبة في الآستانة . أخذ قسمها الأول من النسخة الثانية المحفوظة في تلك المكتبة ، وأخذ قسمها الثاني من نسخة وجد الأستاذ Ritter حوالى سنة ١٩٣٠ م . في مكتبة شهيد على باشا ؛ ولا ندرى اسأذا استنسخها الناسخ من أصلين مختلفين .

وفي بعض الأحيان تصحح النسخة على نسخة غير تلك التي نسخت منها ، فيحصل نص له أصلان ، أى نص ممتزج ، والقاعدة أن النسخ ذات النصوص المترجمة يتمتع نسبتها كما يتمتع تقسيمها على العشائر . وقد ذكرنا كتاب « المجموع في الفقه » المنسوب إلى الإمام زيد ابن علي وقلنا إنه يظهر من الأسانيد انقسام النسخ إلى عشرين ، وهذا يحتاج إلى استدراك لأن العشرين لا تختلفان من جهة التحلل والخطأ ، بل من جهة أن نسخ العشيرة الثانية لا يوجد فيها أكثر ما يذكر في النسخة الأولى من كلام زيد بن علي ، بل تقتصر نسخة العشيرة الثانية على أحاديث النبي وكلام علي ابن أبي طالب ،

---

(١) الذي نشره *Gustav Flügel* في ليزج في جزأين ظهر الأول سنة ١٨٧١ ويشتمل على النص ، وظهر الثاني

سنة ١٨٧٢ ويشتمل على مقدمه وملاحظات وفهارس .

فكتاب «المجموع في الفقه» عبارة عن كتابين في الحقيقة جُمعا معاً ، ويحتوى الأول على مواد واسعة لا توجد في الثاني ، وهذا يدل على اختلاف الإبرازات ونسبتها إلى اختلاف النسخ :

### الإبرازات

الإبرازات هي المرات المختلفة التي يظهر أو يبرز فيها الكتاب edition و recension وتطابق الإبرازة في زماننا الطبعة ، فكثير من الكتب العربية أبرزت مرات ، وبين كل من هذه الإبرازات وبعضها فروق ، لأن المؤلف بعد إبراز كتابه أول مرة داوم على تصحيحه ، وتوسيع مضمونه ، وإضافة الملحقات إليه . وإبراز الكتاب في الزمان الماضي كان يحدث إما بهداء نسخة منه إلى رجل رفيع القدر أُلِّف له الكتاب ، وإما بالإذن باستنساخ الكتاب ، أو إملائه على الطلبة . ولما كان المؤلفون لا يطلبون على كل ما يُنسخ من كتبهم كثر عدد الإبرازات وزاد احتمال وقوع الفرق بينها ، مثال ذلك كتاب «درة الغواص في أوهام الخسواص» للحريري الذي نشره Heinrich Thorbecke في ليزج سنة ١٨٧١ . وبين نسخ الكتاب نسختان قديمتان الأولى نسخت سنة ٥٨٤ هـ وهي محفوظة في ميونخ ، والأخرى كتبت سنة ٦١١ هـجربة ، أي أن أقدمهما كتبت بعد قرن من وفاة المؤلف فاختلقتا في الألفاظ دون المعاني ، فيغلب على الظن أن كلا منهما منسوخة من نسخة استملأها طالب في الدرس في حياة المؤلف ، فبدل الفرق على أن المؤلف كان يدل الناظر الواحد بغيره مرات أثناء التدريس .

وكان الكتاب يبرز أحياناً بعد وفاة المؤلف مرة أو مرات مع بعض الشرح والتفسير ، أو مع إلحاق شيء جديد به بعد أن يضم إليه ما جمع غيره من الملحقات .



ففي حالة اختلاف الإبرازات يجب على الناشر أن يختار إبرازة واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها، ولو فعل لأحدث شيئاً لم يكن موجوداً من قبل، لأن وظيفته العلمية هي المحافظة على كل ما يروى بدون استثناء. وهذه القاعدة يشارك فيها علم نقد النصوص علم القراءات القرآنية. ومن أصول النشر منع التلفيق، وهو أن يجمع القارئ وجوهاً وطرقاً مختلفة فينتقل من قراءة إلى أخرى.

فاذا سأل سائل أى الإبرازات تستحق أن تنشر تقول :

إن للناشر أن يؤثر النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على التي أبرزت بعد وفاته، ويؤثر المسهبة على المختصرة، والمصححة على التي فيها خلل، والتي لها نسخ كثيرة على التي نسخها قليلة. فإن خالف الناشر هذه القواعد وجب عليه أن يخبر القارئ بمزايا الإبرازات التي يتركها وأن يبين له خصاصها.

فاذا كانت هناك إبرازتان كل واحدة منهما مهمة، والفرق بينهما كبيراً، يمكن إيضاحه بإيجاز، فالأولى نشرهما جميعاً. مثال ذلك كتاب الحيل والمخارج لأبي بكر أحمد بن عمرو (أو عمر) بن مَهْر الشيباني المصنف المتوفى سنة ٢٦١ هـ. الذي نشره الأستاذ يوسف شاخت في هانوفر سنة ١٩٢٣، فقد وجد الناشر له إبرازتين : حجم إحداهما أكبر بكثير من حجم الأخرى، مع أن القصيرة ليست مختصرة من المطولة. فآثر طبع النسختين معاً<sup>(١)</sup>.

ونورد الآن أمثلة أخرى لبعض الكتب التي لها إبرازات كثيرة :

من ذلك رسالة حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ إلى علي بن يحيى في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم، الذي نشره الأستاذ برجسترابر.

---

(١) الأول من صفحة ٣ - ١٥٠، والثانية من ص ١٥١ إلى ٢٠٧.

في لينزج ١٩٢٥<sup>(١)</sup> . فقد أبرزه حنين سنة ٢٤١ هـ لأول مرة ، ثم زاد عليه ما ترجم بعد ذلك إلى اللغة السريانية والعربية من الكتب الطبية اليونانية ، وأبرز الكتاب مع الزيادات ثانية سنة ٢٤٩ هـ كما ذكر هو نفسه ذلك في آخر الكتاب<sup>(٢)</sup> . ونعرف للكتاب نسختين ، وينقص من الأولى كثير مما يوجد في الثانية ، وتتخالفان تخالفاً ظاهراً في الأسلوب فهما إبرازتان للكتاب ، غير أن كلا منهما يذكر فيه إبراز حنين للكتاب ، فمن المحال أن تكون الإبرازة الأولى هي الأولى والثانية هي الإبرازة الثانية ، بل نرى من التدقيق ومن كلام كاتب النسخة الثانية أن حنيناً بعد أن أبرز الكتاب ثانية لم يزل يزيد فيه ويصحح ، فالنسخة الأولى أخذت بعد ما زاد حنين في الكتاب وقبل أن يصحح أسلوبه ، فهي عبارة عن إبرازة ثالثة . والنسخة الثانية كما ذكر الكاتب في آخرها مأخوذة من نسخة أبي الحسن علي بن يحيى المنجم الذي أهدى إليه حنين الكتاب ، وهذه النسخة كان أبو الحسن علي بن يحيى أو غيره قد زاد فيها بعض الزيادات بعد وفاة حنين ، فهي إبرازة رابعة بعد وفاة المؤلف ، ونظراً لذلك نشر الناشر الكتاب عن النسخة الثانية ، وقيد ما تختلف فيه النسخ الأخرى ، وكتب بحثاً في المقارنة بين الإبرازات ، سواء من ناحية المعنى أو من ناحية الألفاظ .

• • •

(١) U. Bergstrasser, *Grundriss von ishaq über die syrischen und arabischen Galenübersetzungen, zum ersten Mal herausgegeben und übersetzt, Leipzig, 1925.*

(٢) ص ٥٢ من النص العربي ص ٦ : ولم يبق لي إلا أن أخبر في أي حد من سنى وضعت هذا الكتاب لأنني أرجو أن يتبين لي فيما بعد ترجمة كتب لم أترجمها إلى هذه النسخة إن مهل لي في العمر ، والذي أتى من السن في الوقت الذي كتبت فيه هذا الكتاب ثمان وأربعون سنة وهي ستة ألف ومائة وسبع وستين من سنى الاسكندر ( = ٨٥٥ / ٥٦ م ) ، وأنا أقدر أن أثبت ذكر ما يتبين لي ترجمته مما لم أترجمه ، ووجود ما لم أجده إلى هذه النسخة في هذا الكتاب أولاً مع السنة التي يتبين ذلك فيها إن شاء الله . ثم زدت بعد ذلك في ستة ألف ومائة ونخسة وسبعين من سنى الاسكندر في شهر آذار ما ترجمته منذ ذلك الوقت إلى هذه النسخة راجع أيضاً ص ١٨ من الكتاب .

ومن ذلك كتاب «عجائب الخاوقات» للقزويني الذي نشره المستشرق الألماني Ferdinand Wüstenfeld ، كما ذكرنا من قبل<sup>(١)</sup>. وقد نشر المستشرق الألماني Julius Ruska نقداً<sup>(٢)</sup> له وترجمة لبعض فصوله<sup>(٣)</sup>، فبين روسكا أن نسخ الكتاب تنقسم إلى أربع إبرازات: الأولى أبرزها المؤلف نفسه سنة ٦٦١هـ ونسخها عديدة، وبعضها قديم، وأقدمها كتب سنة ٦٧٨هـ وذلك قبل وفاة المؤلف<sup>(٤)</sup>، والثانية أهداها المؤلف سنة ٦٧٤هـ إلى المؤرخ علاء الدين محمد ابن عطاء الملك الجويني<sup>(٥)</sup>، وكان عاملاً على العراق، وهذه الإبرازة أوسع من الأولى، غير أنه لا يوجد لها إلا نسختان مأخوذتان من أصل واحد. ثم أبرز الكتاب مرة ثالثة بعد وفاة المؤلف، وزيد فيه كثير مما هو بعيد عن فكر المؤلف وغرضه في الفصلين السابع والثامن عن أجناس الإنسان، وعن الفنون المختلفة. ولم يبق من هذه الإبرازة إلا ترجمة فارسية لها<sup>(٦)</sup>. ثم أبرز بعض العلماء الكتاب مرة رابعة فاستعان، بالنسخة الثالثة المزورة وزاد فيها بعض معلومات مفيدة<sup>(٧)</sup>. وكان الواجب على الناشر أن ينشر الكتاب كما ألفه المؤلف في الإبرازة

(١) انظر ص ٢٣ من هذه المحاضرات.

(٢) انظر J. Ruska, *Kazwinistudien*, (Son ouvrage *Kitāb 'agā'ib al mahlukāt*, *Der Islām Jahrg. IV Heft 1 p. 14-66, Heft 3 p. 236-262, Strassburg, 1913* *Mitt z Geschichte der Med. u. Naturw. XIII, 1914 p. 183.*

(٣) J. Rusk, *Das Stein buch aus der Kosmographie des Z. ibn M. ibn M. al - Kazwini*, übersetzt und mit Anmerkungen.

(٤) وتوجد لهذه الإبرازة نسخة في مكتبة جنوتا تحت رقم ٧/١٥٠٦

(٥) وفي الإبرازة الثانية بعض تغيير في الأسلوب والتراكيب وأقدم نسخها محفوظ في ميونخ تحت رقم ٤٦٤، وقد طبعت على هامش كتاب حياة الحيوان للدميري في القاهرة سنة ١٣٠٩

(٦) سقط من الإبرازة الثالثة فصل من الشياطين رغم ذكره في جميع القهارس، ومما يلفت النظر أن ما جاء فيها يرجع إلى الإبرازة الأولى في أغلب الأحيان، وقد سقط من نسخة F المقدمة والخاتمة وبعض قطع وذلك من خطأ النسخ وقد أصيب إليها فصلان جديدان هما الفصل السابع من أجناس الإنسان والثامن عن الفنون المختلفة، والمصنفان الأخيرتان بخط مختلف هو خط أحمد التكروري. وقد ذكر واستفاد في صفحة ٥ من المقدمة أن أحمد التكروري هو مؤلف الكتاب وذلك خطأ. وهذه الإبرازة عدد من المخطوطات: واحدة في Bodl وقها ٢٩٧/٨، وثانية

في جنوتا رقم ٣٨٧ وثالثة في فينا فهرس ج ٢ رقم ٥٠٦/٧ (٧) وهي تحت عنوان «تجفة الكائنات»

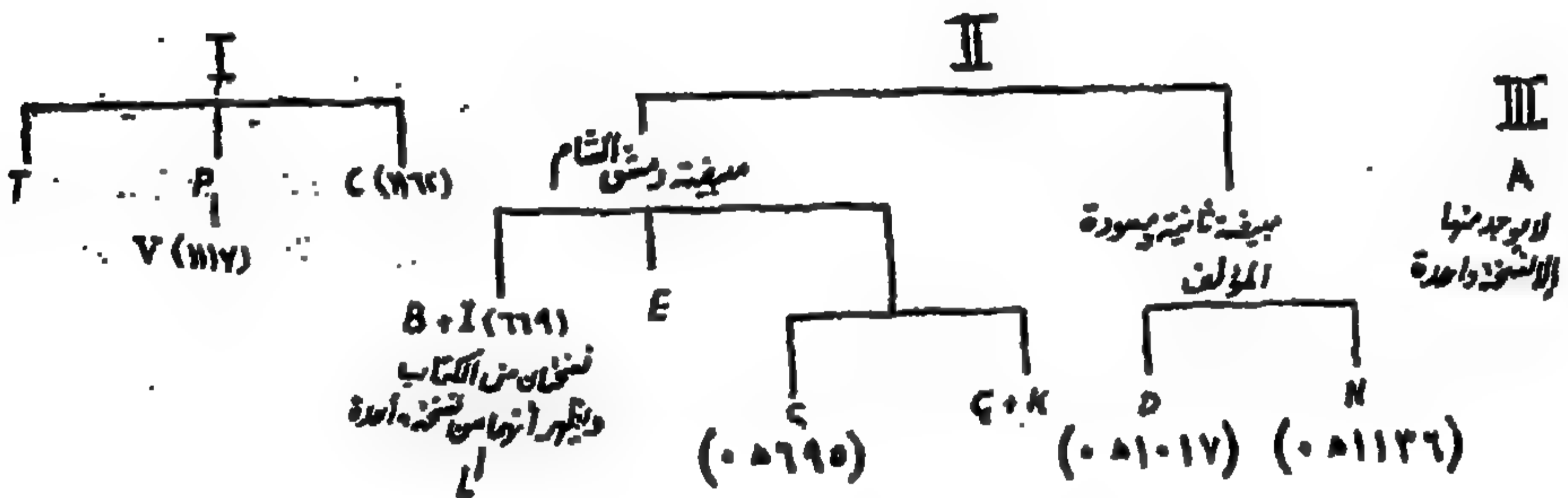
أو «مرآة الكائنات» وقد بقي منها مخطوط محفوظ في مكتبة جنوتا رقم ١٥٠٨



الأولى، وأن يذكر الزيادات المهمة التي جاءت في الثانية، وأن لا يلتفت إلى الإبرازة الثالثة ولا إلى الرابعة. غير أن الناشر قد بنى طبعته — لسوء الحظ — على الإبرازة الثالثة والرابعة مع زيادات من الإبرازتين الأولى والثانية؛ ولا عذر له في ذلك إلا كون الطبعة القديمة ظهرت سنتي ١٨٤٨ — ١٨٤٩، وكان ذلك قبل نشأة علم النصوص وتقد الكتب :

• • •

ومن ذلك كتاب « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » لابن أبي أصيبعة المتوفى سنة ٦٦٨هـ، أبرزه المؤلف أولاً سنة ٦٤٠هـ، ثم أبرزه ثانياً مع زيادات كثيرة قبيل وفاته، وبعض النسخ الإبرازة الثانية مأخوذة من مبيضة في دمشق الشام، وبعضها من مبيضة ومسودة بعد وفاة المؤلف. ثم ألف محرر ما بين الإبرازتين فتج عن ذلك إبرازة ثالثة. وبذلك تنقسم النسخ على الصورة التالية .



وقد اختار الناشر August Müller الإبرازة الثانية، وله في ذلك حق لأن نسخها أكثر من نسخ الإبرازتين الأخريين، وبينها نسختان قديمتان، ومع ذلك تطابق الإبرازة الثانية كل ما يوجد عند المؤلفين المتأخرين مقتبساً من كتاب ابن أبي أصيبعة، ثم أورد الناشر كل الاختلافات الموجودة في هيئة الكتاب وإبرازاته في بيان يذكر فيه أين توجد كل قطعة من قطع الكتاب. فيمكن القارئ أن يتبين في أي لحظة ما كتبه المؤلف أولاً، وما زيد عليه فيما بعد :

ومسألة الإبرازات أصعب في بعض الحالات من غيرها من المسائل ، ونذكر لذلك حالتين :

الأولى : أن يكون الكتاب شائعاً بين العوام ولا يروى بين الأدباء :

والثانية : ارتقاء الكتاب إلى أوائل تاريخ الآداب العربية .

أما الأولى وهي الكتب الشائعة بين العوام فنحن كتب الحكايات ، مثل كتاب « ألف ليلة وليلة » ، وكتب الأمثال مثل كتاب « كليله ودمنة » ، فنجد القصص أنفسهم يغيرون ويسقطون ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود في الكتاب ، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، وكل نسخة تكاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب ، فمن المحال تقسيم النسخ على عشائر وإبرازات معينة ، بل تفرق إلى أجناس مبهمه لكثرة الفروق في كلٍّ ، فيلزم ناشر أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنساً منها ، وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس وينشرها مع التصحيح ما أمكن ، ثم يصف باقي نسخ هذا الجنس ، ويبين المهم منها ، ويصف كذلك الأجناس الأخرى ، وليس الغرض هنا الحصول على الهيئة الأولى للكتاب ، لأن ذلك محال وبخاصة في أمثال كتاب « ألف ليلة وليلة » الذي لا نعرف له مؤلفاً ولا تاريخاً ، بل الغرض معرفة تطوّر الكتاب ومصادر أقسامه .

والحالة الثانية - وهي ارتقاء الكتاب إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية -

أهم من الأولى وأصعب ، وذلك لأن الناس لم يكونوا يعرفون معنى الكتاب ، ولا التأليف ، بل كانوا يحدثون الأحاديث ، ويروون الأشعار ، ثم شرعوا يكتبون لا يريدون التأليف بل تذكيراً لأنفسهم ، وأحياناً كانوا ياذنون لبعض أصحابهم في نسخ هذه الصحف ، وكان الناس ينسخونها أحياناً لنفسه ، فيسقط منها ما لا يخصه ،

ويُضيف إليها من منبع آخر ، ولا يذكر أن الذى ينسبها متقول من كتاب المؤلف ؛ وأكثر الكتب المنسوبة للقلماء لم يبرزها مؤلفها في هيئة معينة ، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه ، أو مما يجده مقيداً بخطه .

وكان بعض التلاميذ يبرز في بعض الأحيان ما استملاه من أستاذه في هيئة كتاب وينسبه إليه ، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره ، أو أخذه من مصادر أخرى وينسبه لنفسه ، ويذكر فيه أستاذه في بعض الأماكن ، ويغفله في البعض الآخر ؛ وفي أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يبرزون في آن واحد ، كتاباً واحداً لأستاذ واحد ، فنجد كتباً عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد ، ولكنها تختلف في عباراتها ومضمونها وترتيبها . مثال ذلك « كتاب الموطأ » للإمام مالك بن أنس<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ١٧٩ هـ . الذى نعرف له خمس عشرة رواية أجازها الإمام كلها أو أكثرها ، وقيل إن الإمام أجاز بعضها من غير أن يكون راويها سمع شيئاً من الكتاب ، والخلاف بين تلك الروايات عظيم ، فرواية أبي مصعب الزهرى<sup>(٢)</sup> المتوفى سنة ٢٤٢ هـ . كانت تشمل على مائة حديث لا توجد في غيرها . وقد وصات إلينا روايتان فقط أشهرهما رواية يحيى بن يحيى المصمودى<sup>(٣)</sup> المتوفى سنة ٢٣٤ هـ . والثانية رواية محمد بن الحسن الشيبانى<sup>(٤)</sup> المتوفى سنة ١٨٩ هـ . وهى أصغر من الأولى ينقص منها بعض ما يوجد في النسخة الأولى وتختلف عنها في الترتيب حتى أن الأبواب فيها غير متطابقة :

(١) ولد سنة ٩٣ هـ . هل الأشهر وقيل سنة ٩٠ هـ . ومات سنة حوالى ٨٥ سنة ودفن بالبقيع ( مقدمة الزرقانى على شرح الموطأ . ودائرة المعارف الإسلامية ) .

(٢) أبو مصعب بن أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهرى ( مقدمة الزرقانى ) .

(٣) أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاح بن منشايا الذى أصله من البربر من قبيلة يقال لها مصمودة ، مولى بنى ليث فقتلهم . توفى في رجب سنة ٢٣٤ هـ . ودفن بمقبرة بظاهر قرطبة ( ابن خلكان طبعة مصر ٢ : ٢٨٥ — ٢٨٦ )

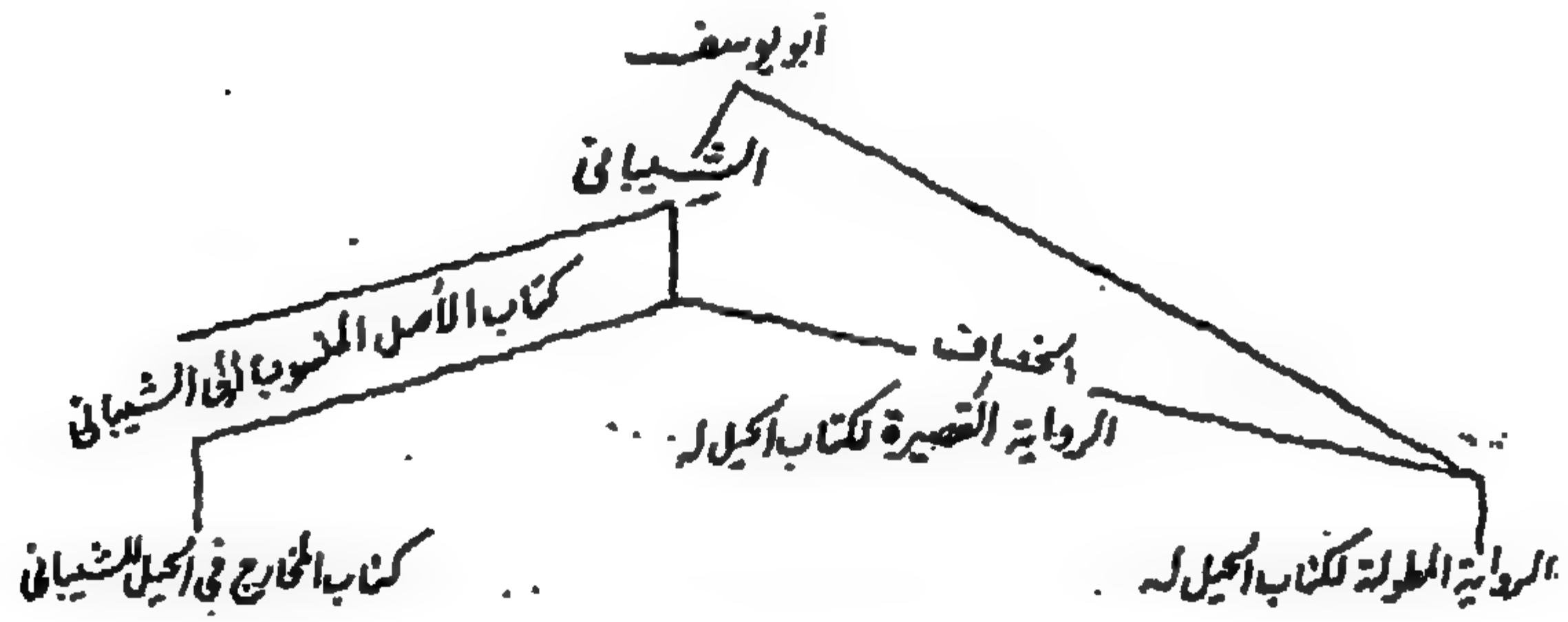
(٤) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى بالولاء . الفقيه الحنفى توفى بربويه قرية من قرى الرى .



والمثال الثاني مسند الإمام أبي حنيفة<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ١١٩ أو سنة ١٢٠ هـ ، غير أن هذا المثال يختلف عن الموطأ من جهة ، ذلك أننا قد وجدنا أن الرواة الذين رَووا الموطأ عن مالك كلهم أو أكثرهم من تلاميذ الإمام مالك نفسه ، أما رواة أبي حنيفة فقد عاشوا في زمان غير زمانه ، وأقدمهم أبو محمد عبد الله بن يعقوب الحسارقي البخاري<sup>(٢)</sup> المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، وهو غير المحدث المشهور ، ويدل ذلك على أن مسند أبي حنيفة لم يجمعه تلاميذه من لسانه ، بل جمعه المتأخرون من كتب الفقه الحنفي ، ومما يؤيد ذلك الرأي ما نعرفه من أن شأن الأحاديث النبوية كان يسيراً عند أبي حنيفة مع عظمه عند مالك . ويتفق موطأ مالك ومسند أبي حنيفة في أن لكل منهما روايات وإبرازات مختلفة لا يمكنها من أن نحكم على أن إحداها صحيحة والأخرى غير صحيحة .

• • •

ومثال ثالث كتاب الخارج في الحيل لمحمد بن الحسن الشيباني<sup>(٣)</sup> . وكتاب الحيل والخارج لأبي بكر أحمد بن عمر الخصاص<sup>(٤)</sup> المتوفى سنة ٢٦١ هـ . وقد نشر الأستاذ شاخت كلا الكتابين ورتب جدولاً في تعلق الروايتين ببعضهما ببعض .



(١) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه ، الإمام الفقيه الكوفي مولد تيم الله بن ثعلبة ، كانت ولادته سنة ٨٠ هـ وقبل سنة ٦١ والأول أصح . وتوفي في رجب وقيل في شعبان سنة ١٥٠ هـ وقبل سنة ١٥٣ هـ والأول أصح . وكانت وفاته في بغداد في السجن . (٢) المعروف بعبدة الله — أنظر كشف الظنون ص ١٦٨٠ (٣) J. Schacht, Das Kitāb al-mahāriq fil-ḥijal de Muhammad ibn al-

Hassan as - Šaibānī, Leipzig 1930.

وله رواية أخرى لهذا الكتاب لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل البرخسي .

(٤) J. Schacht, Das Kitāb al-ḥiyal wal-mahāriq des Abū Bakr Aḥmad ibn

ʿUmar ibn Muḥair as - Šaibānī al - Hassāf, Hannover, 1923.

ومعنى هذا الجدول أن أبا يوسف ألف كتاباً في الخيل فاقتبس بعضه الشيباني وزاد عليه فصار كتاباً منسوباً للشيباني ، ونعرف له روايتين ، ولم يصلنا إلا إحداهما ، وتكون تلك الرواية بآياً من كتاب الأصل المنسوب للشيباني ، ونجدها كتاباً على حده. وذلك أن أحد المتأخرين جمع ما كان يروى للشيباني بالفكر ، وصنّف منه كتاباً كبير الحجم جعل عنوانه « كتاب الأصل » وكان هذا بعد زمان ابن النديم ، ففي الفهرست ذكر أسماء الكتب الصغيرة التي نسبت إلى الشيباني وركّب منها كتاب الأصل. ولم يذكر كتاب الأصل نفسه ، ثم اقتبس الحصاف كتاب الشيباني كله إلا القليل منه ، غير أنه لم يذكر الشيباني مطلقاً وإنما أسقط بعض المواضع التي ذكر فيها الشيباني أنه أخذها عن أبي يوسف . ولو كان ذلك قد وقع لدلّ على أن الشيباني هو مؤلفه ، لأن من المعلوم أن الشيباني روى عن أبي يوسف ، ومن هذا نرى أن الحصاف سرق كتاب الشيباني واستملكه لنفسه . ومثل هذا نادر الوقوع بالنسبة لما ذكرناه من قبل ، من كون القدماء لم يؤلفوا الكتب بأنفسهم بل رواها بعض تلاميذهم وصنفوها ، غير أن فكرة أن الكتاب ملك للمؤلف لا يجوز استملاكه لغيره لم تكن معروفة في ذلك الزمن . وقد قلنا إن أبا يوسف ألف كتاباً ، وألف الشيباني كتاباً آخر. وكان الأصح أن نقول : روى لأبي يوسف كتاب وروى للشيباني كتاب آخر وقد وصلتنا روايتان لكتاب الحصاف إحداها وهي القصيرة صحيحة ، والثانية مطولة زيد فيها من بعض المصادر بينها كتاب أبي يوسف الذي هو أصل هذا الفن كله :

• • •

والأمثلة السابقة كلها مأخوذة من علمي الحسب والفقه ، وبقي علينا أن نورد أمثلة من كتب اللغة والشعر :

في كتاب « الإبل » للأصمعي المتوفى سنة ٢١٦ هـ الذي نشره الأستاذ هفner A. Haffner

يوجد له روايتان ، تحتوي الثانية على أكثر ما يوجد في الأولى ، ومواد أخرى يبلغ قدرها

ضعف ما تحتوى عليه الرواية الأولى ؛ فالأغلب أن عالماً غير معروف زاد على ما كان مروياً عن الأصمعي في موضوع الأبل ؛ فالكتاب كما نشأه في الرواية الثانية لم يؤلفه الأصمعي وإن صح أن ينسب مضمونه إليه فيما نعرف .

وكتاب « النواذر » لأبي زيد المتوفى سنة ٢١٤ أو ٢١٥ هـ<sup>(١)</sup> . رواه أبو الحسن الأخفش المتوفى سنة ٣١٥ هـ أو سنة ٣١٦ هـ وذلك بعد وفاة المؤلف بقرن ولم يصل إلينا إلا هذه الرواية للكتاب ، وربما كان الأخفش هو جامع ما روى عن أبي زيد في النواذر ، فصنف كتاباً في ذلك نسبة إليه .

\* \* \*

ومما يختلف حاله عن المثالين السابقين كتاب « العين » المنسوب للخليل المتوفى سنة ١٧٥ هـ : فإنه لا شك في أن الخليل لم يؤلف الكتاب نفسه ، ولا روى عنه كل ما يذكر فيه أو أكثره ، ولكن واحداً من أصحابه وربما كان الليث بن رافع بن المظفر المتوفى سنة ١٨٠ هـ ألف الكتاب على أسلوب وترتيب سمعه عن الخليل ، واستعان على ذلك ببعض ما رواه الخليل نفسه من متون اللغة والمفردات إلى جانب الكثير مما رواه غيره : ونسب بعض المتأخرين الكتاب إلى الخليل ، وذلك صحيح من جهة أنه ابتدع القاموس المرتب على نظام مخارج الحروف ، ونسبه بعضهم في الحقيقة إلى الليث بن رافع ، وصح ذلك لأن الغالب أنه هو مصنف الكتاب .

وكتاب « فحولة الشعراء » للأصمعي ، لم يؤلفه الأصمعي أيضاً بل صنفه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠ هـ ، فجمع فيه ما كان سمعه عن الأصمعي في هذا الموضوع ، ولم يصل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ . فيدل هذا على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يحزه إطلاقاً بل روى عنه بأشكال مختلفة .

(١) رُفيل سنة ٢١٦ هـ وكانت وفاة بالبصرة وعمره طويلاً حتى قارب المائة وقيل ٩٢ سنة وقيل ٩٥ سنة وقيل ٩٦ سنة .



وكذلك الحال في كتاب «طبقات الشعراء» لابن سلام الجهمي المتوفى سنة ٥٢٣١هـ. الذي نشره هِلْ<sup>(١)</sup>، فيذكر للجهمي في فهرست ابن النديم كتابان: الأول طبقات الشعراء الجاهليين، والثاني طبقات الشعراء الإسلاميين، وهذا يوافق ما ذكرناه من أن كتب الشيباني الصغيرة قد جمعت بعد زمان ابن النديم في كتاب كبير واحد. ويذكر صاحب الفهرست الكتابين مرة أخرى في أخبار أبي خليفة بن الفضل بن الحباب ابن أخت الجهمي، فيدل ذلك على أن أبا خليفة بن الفضل هو الذي صنّفه مما سمعه عن خاله الجهمي، ووصلت إلى زمان محمد بن يحيى القاضي.

\* \* \*

وكل ما ذكرناه من الأمثلة حتى الآن عن مسألة معنى الكتاب، وعن التصنيف والتأليف مأخوذ — كما رأيتم — من الثرو من الكتب العلمية الخاصة، أما الشعر الجاهلي، والمختصر، والإسلامي، والأموي، فالبعد بين ما قاله الشاعر وبين ما دُون، أطول من البعد بين ما قاله الجهمي في الطبقات وبين الكتاب المنسوب إليه، وذلك من جهات منها بعد العهد بين الشعراء القنماء وبين الذين جمعوا دواوينهم، فالدواوين الستة التي نشرها W. Ahlwardt تحت عنوان «كتاب العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين»<sup>(٢)</sup> وهي دواوين النابغة، وطرفة، وغنيرة، وزهير، وعلقمة، وامرئ القيس جمعها الأصمعي، وبين عهدهم وبين عهد الأصمعي أكثر من قرنين، ولم يصل إلينا مما جمعه هو إلا رواية واحدة، هي رواية الأعم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦هـ: وذلك بعد وفاة الأصمعي بقرنين ونصف قرن، فلا نهاية لإمكان وقوع التغيرات عن عهد أو غير عهد، بل إن وقوع التزويرات في تلك المدة الطويلة أمر ممكن إلى أبعد حد.

(١) Josef Hell, *Muhammad ibn Sallām Al-Gumahl, die Klassen der Dichter*, Leiden, 1816.

(٢) W. Ahlwardt, *The dēvāns of the six ancient Arabic poets, Ennābiga*,

*Antra, Tharafa, Zuhair, 'Alqama and Imru'ulqais*, London, 1870.

ومن أسباب اضطراب رواية الشعر أن القصيدة الطويلة لم يشتهر منها إلا الأبيات القليلة التي تدور على السنة الناس ، وينسب قائلها أحياناً وتنسب إلى غيره ، ويتأثر بذلك كله راوى القصيدة الأصلية التامة ، أضف إلى ذلك كل ما جمعه نقاد الشعر القدماء من مرقاة الشعراء وما غيره الشاعر نفسه إذا كان ينشد شعره مرات . . .

ثم إن الشعر يختلف عن غيره من كتب النثر من جهة ذهنية الذي جمعه ، فأبو حاتم جامع كتاب « فحولة الشعراء » كان تلميذاً للمؤلف وهو الأصمعي ، وكان يوافق المؤلف في أكثر آرائه ، ويبره بر التلميذ للأستاذ فلا يخشى أن يكون قد غير كلام أستاذه أوزوره . والأصمعي جامع كثير من الدواوين القديمة ، وكان ناقداً للشعر والشعراء ، فعاب الشعر بمعياره وأخضعه لسلطته وحكمه ، ومن المؤكد أنه هو وأمثاله كانوا يسقطون مالا يروونه صحيحاً ولا لائقاً بالشاعر الذي ينسب إليه ؛ مثال ذلك أن ديوان الأعشى<sup>(١)</sup> الذي نشره جابر Rudolf Geyer في لندن سنة ١٩٢٨ . وصل إليمانه روايتان إحداهما تبلغ خمس عشرة قصيدة ، والثانية تحتوي على قصائد وقطع كثيرة سواها بينها قطع مشهورة ، فلا يصدق أن جامع الرواية الأولى لم يعرفها ؛ فيظهر من ذلك أن جامع الرواية الأولى أسقط بعض ما كان منسوباً للأعشى لأسباب لا نعرفها يقيناً ، وربما كان جامع هذه الرواية هو الأصمعي ، ولا يستبعد أن نقاد الشعر كانوا يغيرون ويصححون مالا يعجبهم وما كان خطأ ، وهذا كله معلوم ، وهذه الحالات كانت معروفة ، وقد أدت إلى المسألة المشهورة التالية :

هل الشعر الجاهلي جاهلي حقاً ؟ أو هو مزور كله ؟ ولا حاجة إلى الكلام عن هذه المسألة الآن ، غير أنه يلزمنا أن ننبه إلى أن هذه الحالة لم تقتصر على الشعر الجاهلي بل تعدته إلى شعر الأمويين ، إلا أن بعد العهد بين الشاعر وجامع الديوان في الشعراء

(١) له مخطوط في الاسكوريال ١٣٤ ورقة - مخطوط في القاهرة (فهرس دار الكتب ج ٤ ص ٢٤٠ ومخطوط في لندن (رقم ٢٠٢٥ Or.) ومخطوط في المكتبة الألمانية بباريس (ملحق ٢١٦٨ عربي) .

الأمويين أقل من نظيره في دواوين الشعراء الجاهليين. مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة، فان ناشره شفارتز P. Schwarz قد حلل كل ما يوجد في الديوان من أفكار شاعره تحليلًا دقيقًا، واستنتج من ذلك أنه قد سقط من الديوان أشياء كثيرة؛ نعرف من كتاب الأغاني أن ابن أبي ربيعة كان يذكرها في شعره، وأظهر أن جامع الديوان كان لا يوافق على ما يُحكى عن الشاعر من الطيش وخفة العقل، فأسقط كثيرًا مما كان يراه هو مكروهاً من جهة الدين أو من جهة الأدب .

والخلاصة أن المقيد في النسخ قد يكون بعيداً عن الأصل ، أى عما قاله المؤلف نفسه في بعض الأحيان .

\* \* \*

### وظيفة الناشر :

وتسأل : ما وظيفة الناقد أو الناشر في تلك الحالات ؟ وما الغرض الذي يجب أن يقصد إليه ؟

إن وظيفة الناشر هي الرجوع إلى الأصل . وهو كلام المؤلف نفسه . وقد ذكرنا أن الأصل في بعض الحالات أصلاً أو أكثر، وذلك إذا كان المؤلف قد أبرز الكتاب مرات ، وكانت الإبرازات تختلف بعضها عن بعض ، وقلنا إنه ينبغي أن يختار الناشر واحدة منها ولا يمزج بعضها ببعض ، ولكن الصورة التي أمامنا على عكس ذلك ، لأن الأصل في الحالات التي نتكلم عنها الآن مفقود ، فالناشر مضطر إلى أن يأخذ الروايات المنقولة عن الأصل ، وقد يوجد مع الأصل آثار أخرى غير النسخ الكاملة ، فنجد مثلاً أبياتاً لا نهاية لعددتها مدونة في كتب النحو واللغة والأدب ، وكثيراً ما تؤخذ من رواية غير رواية الديوان التامة التي وصلت إلينا . فيمكننا أن نقابلها بما هو مقيد بالديوان كما تقابل نسخة بنسخة ، فقد نعر على الحقيقة ، أو على ما هو أقرب من الأصل الذي



يقرأ في الديوان ، غير أن ذلك ينحصر في أبيات قليلة في كل قصيدة ، فلو اتبعنا في ذلك ما يروى في غير الديوان ، لمزجنا به شيئاً ليس منه ، وأحدثنا رواية جديدة لم تكن موجودة فيه ؛ فيلزمنا بمقتضى القاعدة التي تمنع مزج النصوص في الدواوين ، الاقتصار على رواية واحدة هي رواية الديوان ، ولا نجسدها عنها إلا فيما هو خطأ ظاهر حدث في نسخ النسخ من تحريف أو غيره ، فإن خطأ النساخ يجسد بالنسخة عن الأصل وهو الرواية المتبوعة .

هذا هو واجب الناشر والناقد من جهة التفكير النظري . ومن ناشري الدواوين من لم يكتف بادخال الروايات الخارجة عن الديوان ، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين ، وهذا لا يجوز أبداً ، ولا يفعله إلا من لم يتفكر أنه من المحال استخراج صورة أصلية لقصائد امرئ القيس كما صدرت عن لسانه ، ولا نستطيع أن ننشر إلا الصورة التي قيدها راوى الديوان ، وأن نمنع ما يروى خارج الديوان ، ويجوز لنا أن ننتقد الروايات وأن نوثر الأليق . ولكن لا يجوز لنا أن ندخل في الديوان ما لم يرو فيه .

### الرواية الثانوية :

وما ذكرناه الآن من كون الكثير من الأبيات أو القطع المنترقة مروية في كتب الأدب والمعاجم يؤدي إلى مسألة الرواية الثانوية ، وذلك أن نسخة الكتاب نسميها رواية أولية ، وما هو بمنزلة النسخة نسميه رواية ثانوية وهي الفرع ، وهي أنواع منها :

الشرح : فالشرح إذا احتوى على المتن فهو عبارة عن نسخة أو إبرازة للكتاب ، ولكن الشارح كثيراً ما يهذب المتن قبل شرحه ، ويصحح ما يراه خطأً ، فتلك

التصحیحات حدسية غير مروية ، فاذا كان المصحح قد أصاب في حذسه فلا ضرر وإلا أصبحت الرواية غير أصلية . والشرح الذي لا يذكر فيه إلا بعض كلمات المتن شأنه شأن النسخة الناقصة .

الترجمة : ومما يقرب من النسخة الترجمة إلى لغة غير لغة الأصل . وتراجم التراث العربی ليست مهمة من جهة نقد النصوص ، فبعض الكتب العربية ترجم إلى بعض اللغات الإسلامية كالفارسية والتركية ، وبعضها — وبخاصة كتب الفلسفة والطب ، والطبیعیات — ترجم إلى العبرية والسريانية ، وتوجد تراجم حبشية وقبطية . وقدر التراجم وقيمتها يتدرجان كتدرج قدر النسخ وقيمتها : فأنفس التراجم ما صدر عن رجل يعرف اللسانين معرفة تامة ، يفهم العربية ومادة العلم الذي يترجم فيه فهماً كاملاً ، لا يغير معنى الأصل ولا أسلوبه بل يتبعه محافظاً عليه ما مكنته اللغتان ، وهذا الجنس من الترجمة نادر جداً وبخاصة في التراجم العربية ، فكثير من التراجم الفارسية لا يطابق الأصل مطابقة تامة ، بل يقاربه أحياناً ، ويبتعد عنه في الأسلوب والعبارة أحياناً أخرى ، مثال ذلك ترجمة « تاريخ الطبری » الفارسية فإنها تخالف الأصل ، تسقط بعضه وتغير بعضه الآخر ، وإذا فلا قيمة لها أصلاً من جهة تصحيح الأصل العربی . ومثال آخر ترجمة « قاموس المحيط » للفيروزبادی إلى اللغة التركية ، فهي وإن كانت نافعة كقاموس عربی تركی ، فإن قيمتها بالنسبة لتصحيح الأصل قليلة ، ولا نحتاج إليها كثيراً في تصحيح الأصل العربی لكثرة نسخه ، وعلو شأن بعضها .

وأما التراجم اللاتينية للكتب العربية التي ظهرت في القرون الوسطى ، فكان أكثر مترجميها لا يعرفون العربية ، بل يعرفون اللاتينية فقط ، فتكاد تراجمهم لا تفهم في بعض الأماكن . وأكثر تراجم الكتب العربية لا يستفاد منها الآن . ومن أمثال ما يستفاد من ترجمته في تصحيح الأصل كتاب « تدبير الرجل لمزله » المنسوب للفيلسوف

اليوناني Bryson فيوجد لهذا الكتاب ترجمة عربية مختصرة نشره عنها الأب لويس شيخو. ثم نشره Plessner ثانية مع ترجمتين قديمتين: إحداهما عبرية والأخرى لاتينية، فصحيح بعض ما وقع في الأصل العربي من الخطأ مستنداً في ذلك إلى الترجمة العبرية، لأن الترجمة اللاتينية لا تفيد شيئاً في تصحيح النص العربي، إذ أن أصلها كان مختصراً غير المختصر الذي تحتوى عليه النسخة العربية.

وكما أن الترجمة بمنزلة نسخة ثانوية للأصل، فكذلك الأصل بمثابة نسخة للترجمة، فالترجم العربية لاكتب غير العربية، وبخاصة اليونانية والبهلوية — أى المؤلف بالغة الفارسية الوسطى — كثيرة مهمة، فناشر ترجمة عربية لأحد كتب أرسطوطاليس أوجالينوس يستطيع أحياناً أن يصحح الترجمة بمقابلة الأصل إن كان موجوداً، وأهم التراجم ما يفقد أصله، فتقوم الترجمة مقامه، ولا يلقى بالناشر أن يصحح الترجمة طبقاً للأصل مخالفاً نسخ الترجمة. مثال ذلك كتاب «صورة الأرض» للحوارزى الذى نشره محبىك ( Mzik ) فتاريخ تأليفه ٤٢٨ هـ وأكثر مادته مأخوذة من كتاب الجغرافية المشهور الذى ألفه بطليموس، غير أن الحوارزى لم يرجع إلى الأصل اليونانى للكتاب بل استعان بنسخ من ترجمة عربية له، إذ أن كتاب «صورة الأرض» غاص بأسماء أمكنة يونانية عديدة يكثر فيها التحريف، ولا يجوز تصحيحه عن الأصل اليونانى لأنه لا شك أن الحوارزى وجد هذه الأسماء محرفة في مصادره.

ومن الرواية الثانوية للكتاب — سوى الشرح والترجمة — يوجد: المختصر، والنبد، ونظم الكتاب المشهور، واقتباس ما يوجد من آثار الكتاب الواحد في كتاب آخر

\* \* \*

### الاقتباس

والاقتباس على حالتين: الأولى أن يكون المؤلف قد اقتبس شيئاً من قبله والأصل محفوظ عندنا، والثانية أن يكون من بعده هو الذى اقتبس منه، وذلك كثير الوقوع



في الآداب العربية . مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ الذي نشره مرجليوث ، فأكثر مادة ذلك الكتاب موجودة في الكتب التي اقتبس منها ياقوت ، فلم يتمكن الناشر من نشر الكتاب لقلة نسخه إلا بمقابلة المصادر التي أخذ عنها ياقوت ، وبعض الكتب المتأخرة « كـبغية الوعاة » للسيوطي .

وكتاب حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ « فيما ترجم من كتب جالينوس وما لم يترجم » ، فذكر حنين عند الكلام عن كل كتاب أولاً اسم الكتاب ، وموضوعه ، وعدد مقالاته ، وموضوع كل واحد منها ؛ ثم ذكر هل ترجم الكتاب إلى السريانية أو إلى العربية ، ومن ترجمه . فاستنسخ ابن أبي أصيبعة في كتاب « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » كل ما قاله حنين عن جالينوس وعن كتبه ، وهو الفصل الأول من الكتاب ، فيكون كتاب « عيون الأنباء » مصدراً للجزء الأول من الكتاب ، صنف فيه فهرساً لجالينوس .

وجاء ابن النديم في « الفهرست » فاقتبس من كتاب حنين أسماء كتب جالينوس المترجمة إلى العربية فقط ، وأسماء الذين ترجموها ، فيكون كتاب « الفهرست » بمنزلة أصل من أصول كتاب حنين .

• • •

وإذا كان مؤلف الكتاب قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر والأصل موجود عندنا ، فينبغي أن يحذر الناشر كل الحذر من إدخال أي زيادة يجدها في الأصل بدون الرجوع إلى الكتاب ، فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التي يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذي أخذها منه ، وربما كان قد غير اللفظ الأصلي عن عمد ؛ فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ ، لغيرنا الكتاب ، وأدخلنا فيه ما ليس منه . ووظيفة الناشر هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف ، لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه

فيجب علينا أن نصصح أخطاء النساخ ولا يحق لنا أن نصصح ما ارتكبه المؤلف من الخطأ، إذ لو عمدنا إلى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف ؛ وربما كان المؤلف قد وجد في النسخة التي تحت يده ، غير ما نجده نحن الآن في نسخ الكتاب الذي اقتبس منه. ومثال ما قلناه الآيات القرآنية التي يوثق بها ، فلا يجوز أن يصصح الناشر حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ في نسخ مصاحفنا اليوم ، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين ، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتان عندنا اليوم ؛ فيكون التصويب تغييرا لكلام المؤلف وتباعدا عنه .

• • •

ومن أمثلة ذلك كتاب « المفصل » للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ الذي نشره Broch ويوجد في نسخه غلطات في بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر ، فلا شك أن الزمخشري نفسه قد أخطأ فيه ، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور « بالكشاف » ، ومن النساخ والشرح من يثبه على ذلك ، فوجب على الناشر ألا يصصح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف .

### الاعتباس في الشعر :

أما الشعر فالحال فيه مثلها في النثر ، إلا أن أبيات الشعر المشهورة كانت تنشد مرات لاتعد ، فالروايات الثانوية أوفر في الشعر منها في النثر ، حتى لا يكاد يوجد لدواوين الشعر روايات أولية أبداً ، لأنه لم يصل إلينا نسخ لديوان جمعه قائله ، أو جمعه له أحد في زمانه ، أو ترك بعضه عند جامع الديوان. والقاعدة في نشر الشعر هي نفس القاعدة المعمول بها في النثر ، وهي أن الرواية الأولية ترجع على الثانوية ، ولا يستعان بالرواية الثانوية في تصحيح الأولية إلا عند وجود الاضطراب أي الخطأ البين الذي حدث في الاستنساخ ،

ولمحة القاعدة هنا سبب خاص بالشعر وهو أن أبيات الشعر تذكر في بعض الكتب « كالأغاني » بمناسبة أنه كان يُتغنى بها ، وكان المغنى هو واضع الألحان أيضاً ، فكان لا يعتبر الفاظ الشعر كل الاعتبار ، بل يغيرها عند الحاجة إلى ذلك . والنحويون واللغويون أيضاً لا يوثقون بأبيات الشعر التي يتمثلون بها ، لأنهم أوردوها كشواهد يشبثون بها بعض الشواذ ، ويخشى أن يكون الذي أتى بها قد زورها جباراً في إدخال الدهشة على الناس بالغريب الذي أتى به ، ويشدد الخوف من التزوير إذا وقع في شاهد واحد شاذان الثان مثل :

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتاهما<sup>(١)</sup>

فأباهما الثانية عوض عن أبيها ، وغايتاهما عوض عن غايتها ، وهذه العبارة لا يستقيم بها الشعر أصلاً . فلكل هذه الأسباب ينبغي أن يفرق الناشر بين ما يوجد في الديوان وما يوجد خارجه تفريقاً ظاهراً .

• • •

وآخر ما يعد من الرواية الثانوية كل المراجع التي يستدل بها الناشر على صحة الأصل ، وأهم ما يعينه على تصحيح الأصل أسماء الأماكن والأشخاص وغير ذلك ، وقد ألف علماء العرب كتباً كثيرة مفيدة ، جمعوا فيها أسماء الرجال وتراجهم

(١) ينسب إلى أبي النجم العجل وهو من الشعراء المسلمين من قصيدة مطلعها

وأما لربا ثم وأما وأما هي التي لو أننا قلناها

وأباهما الثانية مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف ، جرياً على من يقول بأن أب وأخ وهم تكون دائماً بالألف ولما نصبا رجلاً . وغايتاهما عوض عن غايتها في هذه الكلمة مدد من الشواذ . الأول أن الجرب بالألف لا يكون إلا في أب وأخ وهم بدرة شاذ ، وكان يجب أن يقول غايتها . والثاني أن المجد مذكر والأعادة مله في غايتها مؤنث وهو خطأ ، وكان يجب أن يقول غايتها . والثالث أن المجد مفرد وإن الأعادة إليه يجب أن تكون بضمير المفرد لا بضمير المتني ، وكانت الواجب أن يقول غايتها . ويطلب على من أن هذا البيت مدسوس على القصيدة — إن صحت القصيدة نفسها — وضعه أحد النحويين ( انظر شرح ابن عقيل على متن الألفية — مصر



وأنسابهم ، وألفوا المعاجم الجغرافية التي قيدوا فيها الحركات الصحيحة لضبط كل اسم . كما ألفوا كتباً في التفريق بين المتشابه من أسماء الأشخاص والأماكن وغيرها . ونتيجة كل ما قلناه عن الرواية الثانوية أن من وظائف الناشر المهمة جمعها برمتها واستعمالها بحذر زائد .

وكل ما يروى في الكتب العربية أولية كانت روايته أو ثانوية يحتوي على ثلاثة أشياء : الحروف ، والنقط ، والشكل . وصحة رواية هذه العناصر الثلاثة تتدرج تدرجاً مختلفاً . فانا نعلم أن العادة جرت في الزمان القديم بعدم تنقيط النسخ أو تشكيلها ، نرى ذلك في كثير من المخطوطات القديمة ، فاذا وجدنا نسخة قديمة كاملة النقط والشكل وجب أن نتساءل : هل النقط والشكل مرويان عن صاحب الكتاب أو أضيف حديثاً؟ والرأى الثانى أقرب . وكذلك إذا كانت النسخة قديمة ولم يكتبها المؤلف نفسه فلا يجوز الاعتماد عليها إذا كانت منقوطة ، إذ يحتاج النقط إلى حجة بيّنة . وهناك فرق بين النقط والشكل فكثير من النسخ الحديثة كاملة النقط قليلة الشكل ، والنسخ القديمة على عكس ذلك فالشكل أكثر من النقط ، ويمكن أن يكون بعض الشكل مروياً عن المؤلف . أما النقط فيمكن أن يكون زيادة من أحد النساخ ، ذلك إذا كان المؤلف قديم العهد . فاذا كان المؤلف من المحدثين زال احتمال كون النقط مروياً . ويستدل على ذلك في بعض الحالات بتوافق النسخ في شواذ النقط . مثال ذلك «عيون الأنباء» لابن أبي أصيبعة ، فكل نسخة منقولة عن مبيضة المؤلف نفسه ، وهي تتفق في تنقيط بعض ضماير المضارع بخلاف القواعد ، والغالب أن المؤلف أخطأ في ذلك . ومن هنا يتضح أن النقط مروية عن المؤلف ، ولا يوثق بأمثال هذه النسخ عادة بالقدر الذى تثق فيه بغيرها . لأن النقط فيها تحذف وتترك بعد أن تعود الناس تنقيط الحروف غير المهملة ، وابن أبي أصيبعة كان عالماً بتاريخ العلوم الطبيعية والطب ، ولا يعنى بصحة عبارته من الناحية النحوية ،

ويمحتمل أن يقع منه مثل ذلك الخطأ . وعلى عكس ذلك إذا وجدنا خطأ في نسخة من مخطوطات كتاب لكتاب قديم لا يريب في فصاحته ، دل ذلك على أن النقط والشكل لا يرويان عن المؤلف . مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة ، فالنسخة المحفوظة في مكتبة باريس كاملة النقط والشكل ، وتدل على أن صاحبها يفهم الشعر فهماً جيداً . ولكنها تشتمل على بعض الأخطاء النحوية . وليس من شك في أن عمر لم يخطئ ، ولا شك أيضاً أن جامع الديوان لم يخطئ ، فهو نحوي قديم لا نعلم أنه يخطئ . فيتبين من ذلك أن نقط نسخة باريس ليس قديماً ، بل هو من وضع أحد النساخ .

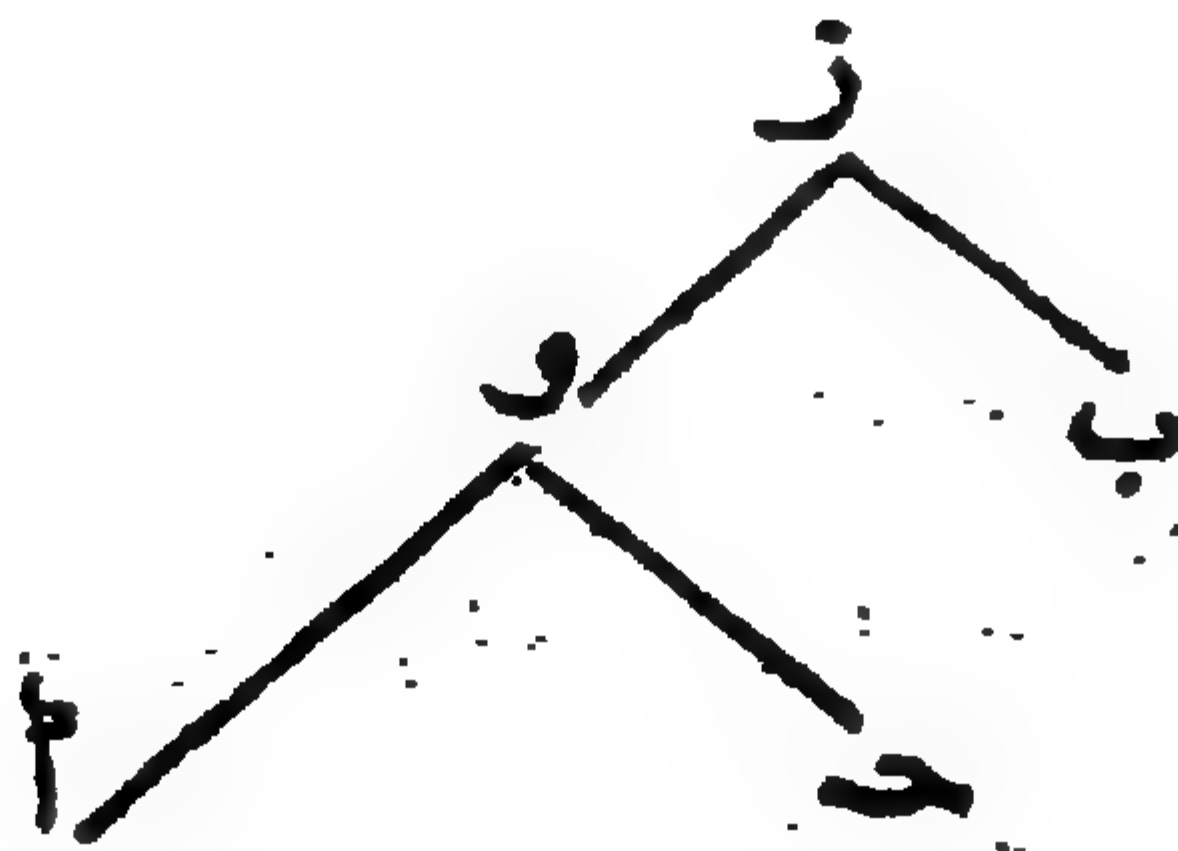
• • •

### جمع الرواية وترتيبها :

و درس نسخ الكتاب ، وتحقيق قرابة بعضها من بعض ، والرواية الثانوية وأجناسها يفضى بالناشر إلى جمع الرواية وترتيبها وذلك قسمان : عام ، وجزئي :  
فالعام : أن يجمع النسخ ويرتبها على ترتيب قدمها على شكل سلسلة نسب ذات قبائل وعشائر ، وأن يحكم على قيمة الرواية الثانوية بأجناسها .

والجزئي : أن يرتب القراءات التي تروى في الكتاب بحسب الترتيب العام ، ويقدرها بحسب الأحكام العامة : ومعنى القراءة هنا نظير لما نعرفه من علم قراءة القرآن ، وأقصد به ما يروى في المصدر الواحد من الرواية الثانوية .

ومثال ترتيب القراءات وتقديرها أن نفرض أننا وجدنا للكتاب الذي نريد نشره ثلاث نسخ : أ ، ب ، ج ثم تحققنا أن أقل قيمة من ب ، ج فاستخرجنا أن نسب النسخ هو



ثم نجد في ا ما لفظه « قال أبو بكر أحمد بن عمر الخفاف » ونجد في نسختي ب ، ج « عمرو » مكان « عمر » ؛ ونجد في ا « حدثنا سلمة بن حفص » بينما نجد في ب ، ج « حدثنا سلمة ابن صالح » بوضع ص صالح مكان حفص ، وإذا كان الأمر كذلك تيقنا أن الأصل كان ابن عمرو ، وابن صالح<sup>(١)</sup> ، وأن الموجود في ا خطأ وذلك لسببين :

الأول : كون نسختي ب ، ج أحسن وأجود من نسخة ا .

والثاني : أنه لو كان الموجود في ا هو الصحيح لاضطررنا إلى أن نفترض أن كاتبتي نسختي ب ، ج قد وقعا في غلطة واحدة بعينها وكل واحد منهما مستقل عن صاحبه ، فنسخة ج عائدة إلى ا ، أما ب فعشيرة على حدة ، ووقوع كاتبتي في غلطة واحدة دون أن يؤثر أحدهما في الآخر بعيد الاحتمال جداً . وهذا المثال هو أبسط ما يوجد من هذا الجنس ، غير أنه يمكن أن يقاس عليه غيره ، فنقلنا القراءات في النسخ غير أننا لم نستعن بها إلا في حكمنا على النسخة في الجملة ، ولكننا لم نتساءل هل تكون القراءة الواحدة محتملة أم مستحيلة ؟ فلم نبحث هل كان اسم أبي الخفاف عمرواً أو عمرأ ؟ ، وهل كان الاسم الثاني صالحاً أو حفصاً ؟ ولو فعلنا ذلك لحاوزنا حدود جمع الرواية وترتيبها ، ودخلنا في موضوع نقد الرواية . وذلك هو موضوع الباب الثاني .

(١) الحيل والمخارج للخفاف ثمرة شاغت ص ٢ ، قال أبو بكر أحمد بن عمرو الخفاف [ الفقيه الفاضل ]

حدثنا سلمة بن صالح عن يزيد الراسبي ... والتعليقات ص ١١٣ عمرو [ عمر ] — صالح [ حفص ] .



## الباب الثاني

### في النص

وأينا أن ترتيب النسخ والرواية الثانوية ونقدها لاتفى بتهذيب نص الكتاب كل  
الوفاء وذلك من جهتين :

الأولى : أنه من النادر أن يمكن ترتيب سلسلة لنسب النسخ ، بحيث تحتوى على  
النسخ كلها وتبين تقارب بعضها من بعض بصورة قاطعة ، لأننا نجد بعض النسخ أو  
كلها لا يتضح نسبها والعلاقة بينها ، أو نجد في الواحدة رواية ممتزجة من أصليين أو أصول ،  
أو نعثر على رواية ثانوية مطولة تحتاج إلى الالتفات إليها . ففي هذه الحالات كلها  
أضطررنا إلى أن نختار بين كل موضع وموضع أصح القراءات المروية فيها ، ونستدل  
على صحيح الاختيار بحجج تختص بقراءة واحدة فقط لا تعم النسخة كلها ، فتساءل  
أى القراءات أصحها معنى وعبرة وأليقها بالمؤلف وغرض كتابه وأسلوبه .

والجهة الثانية : أننا لو سرنا في ترتيب الرواية إلى التحقق من الرواية الأصلية ، أو  
لم نجد إلا نسخة واحدة ، فلا حاجة بنا إلى اختيار بعض القراءات : هل هي صحيحة أو  
غير صحيحة لو سعنا أن نشك في أنه : هل القراءة الأصح هي الأصلية التي كتبها المؤلف ،

أو هي أصلية بالنسبة لغيرها ؟ ، وتحالف ما كتبه المؤلف من بعض الجهات . وهذا الشك لا يزول إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف موجودة ، وهذا نادر الوقوع ، وإلا فيلزم منا نقد كل القراءات الأصلية بالنسبة التي نتجت من ترتيب الرواية ، أو كل ما يقرأ في النسخة الوحيدة إن لم يكن للكتاب إلا نسخة واحدة فقط . ويلزم نقده القراءات كلها إن لم نكن قد وصلنا إلى حكم بأن إحدى تلك القراءات أقرب إلى الأصل من غيرها .

### النقد :

والنقد وسيلة إلى اختيار القراءة الصحيحة ، فأول ما نقول في هذا الباب أنه لا نقد إلا بعد فهم ، ولا لم نفهم النص فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح . والفهم يقرب به الشروح في الشعر القديم والكتب العلمية ، غير أنه لا يليق بنا أن نعتمد على ما يقوله الشارح . بل يجب أن ننقد قول الشارح كما ننقد النص نفسه ، لأن الشراح ليسوا منزّهين عن الخطأ وبخاصة في الشعر ، وعلاوة على ذلك فكثير مما نجده في الشروح لم يصنفه مؤلف مشهور ، بل جمعه كتاب النسخ من مصادر شتى ، وبعضه نافع ، وبعضه لا فائدة فيه ، وبعضه يدور على جميع المفردات ، ولا يلتفت إلى ارتباط الكلمات بعضها ببعض ، مع أنه قد يخطئ في اشتقاق الكلمة الواحدة ، مثال ذلك ما علق به المستشرق الألماني نولدكه على بيت من رجز العجاج :

« عُشِّي رِيْعٌ واقْصُرِي فيمن قَصُرَ » <sup>(١)</sup> فقرأها الشارح عُشِّي وقال : إن عُشِّي معناها أقبل على رعي إيلك ، فاشتقها من عُشِّي الإبل أي رعاها ليلا ، وهذا غير صحيح . لأننا نجد أبا النجم وهو مناظر للعجاج قال في رجزه : « عُشِّي تميم واقْصُرِي فيمن

(١) من قصيدة قالها أبو الشعثاء عداة بن ربيعة التيمي البصري المعروف بالعجاج في مدح عمر بن عبد الله ابن مكرم ومطلعا « قد جبر الدين الإله جبر » . انظر الديوان ١٩ .

صنفر ، فيظهر من الجزء الثاني ومعناه — غردى بين من يغرد — أن الشاعر يشنبه  
نميا بالعصافير ، وتكون الكلمة الأولى هي عُشِّي أى الزمى عُشك يا تمسيم . فيتضح  
أن بيت أبي النجم هو الأصح ، لأنهما يشبهان القبيلة بالعصافير ، وقد ناظر العجاج  
أبا النجم ، وعلى هذا يكون الشكل الصحيح هو عُشِّي ، ويكون معنى البيت الزمى  
عُشك يا ربعة وكفى بين من يكف :

ويذكر في كثير من دواوين الشعر وكتب الأدب روايات ثرية تبحث  
في الحوادث التي قيل فيها الشعر ، وينبغي أن ينقد الناقد تلك الروايات نقداً قاسياً ،  
لأن بعضها مأخوذ من الشعر نفسه ، وبعضها مستقل ، وقد يختلف عن الشعر حتى أنه  
قد يروى في بعض الأحيان قصة لا علاقة بينها وبين الشعر على الإطلاق :

• • •

والفهم مبنى على شرطين :

١ — معرفة المادة التي يبحث فيها الكتاب .

٢ — ثم معرفة اللغة والأسلوب .

أما عن الشرط الأول : فن الواضح أن قانون ابن سينا مثلاً لا يمكن أن يفهمه  
إلا من فهم علم الطب وتاريخه بتمعق . والأمر مثل ذلك في كل الكتب حتى الشعر :  
فلا يفهم نعت الفر من إلا كل من له إلمام بالفر من نفسه ، وما يتعلق به عند العرب ،  
ولهذا السبب أمسك «نولدكه» عند شرح التعليقات عن شرح معلقة طرفة ، لأنها تحتوي على  
وصف الحمل . ومع أن نولدكه قد اطلع على كثير من ذلك ، واستشار المتخصصين  
في علم الحيوان ، إلا أنه كان يشعر بقله علمه في هذه الناحية .

وقد التفت اللغويون القدماء إلى الكلمات أكثر من التفاهم إلى الأشياء ، ولذلك كان  
من النادر أن نجد في القواميس العربية إيضاحات كافية للأشياء التي تدل عليها الكلمات



وطبيعتها وفائدتها ، حتى أن اللغويون كانوا يكتفون أحياناً عند إيضاح اسم نوع من السمك بالإشارة إلى أنه اسم سمك ، ولا يذكر نوعه ، ولا ما يميزه عن سائر الأنواع . ونورد هنا أمثلة ، منها ما نبه عنه «نولدكه» من أن ثعلباً شرح بيت امرئ القيس :

أمرخ خيامهم أم عُّشر أم القلب في إثرهم منعذر

بأن ذكر أن العرب كانت إذا اقتدحت النار، أدخلت خشبة من شجرة المرخ في خشبة من شجرة العُّشر ودورت الأولى في الثانية . فيشبه الشاعر الخيام بالمرخ لأنها تقوم وبالعشر لأنها تسطح على الأرض قبل تحميلها على الدواب .

وقد عني المستشرقون كثيراً بعلم الأشياء والأسماء في العربية ، ويعرف علم الأشياء والأسماء بين الأمم باسمه الألماني Wörter und Sachen ، لأن أول كتاب ألف فيه كان مؤلفاً باللغة الألمانية، وتنشر الآن مجلة ألمانية خاصة بهذا العلم تحت نفس العنوان . ويبحث هذا العلم في الأشياء أولاً وبين كل خصائصها ؛ ففي المحراث مثلاً يبحث عن أقسامه، وشكل كل منها، ومادته، وطريقة صنعه، وكيفية استعماله؛ ثم يتساءل بعد هذا كيف يسمى كل ذلك بلغة من اللغات . وهذه الطريقة هي الطبيعية لأن الأشياء تتقدم على الأسماء وموجودة قبلها . والطريقة المعتادة أن تبدأ بالكلمات ثم تبحث عن معانيها، وهي طريقة لا بد منها غير أنها ليست كافية وحدها ، فقد طبق علم الأسماء والأشياء عدة مرات على اللغة العربية ، فصنف الأستاذ شوارتسلوزه كتاباً في أسلحة العرب <sup>(١)</sup> . وصنف الأستاذ كاسدورف كتاباً عن البيت والمنزل <sup>(٢)</sup> . وكذلك نذكر كتاب

(١) Friedrich W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886.

(٢) Reinhold Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914.

«دوزى فى أسماء الملابس عند العرب»<sup>(١)</sup>، غير أن الأخير قاموس على الطريقة المعتادة ؛ وأحدث كتاب ألف فى هذا الفن هو كتاب الأستاذ برويتلش عن «البشر عند العرب»<sup>(٢)</sup>؛

فمكتنا درس الأشياء من إصلاح كثير من أغلاط الشعر القديم وفهمه، ولا يمكن الاستغناء عن ذلك لمعرفة الأشياء الواردة فى الكتب المنشورة ؛ فلا يعرف التاريخ إلا من يعرف نظام الدولة، ولا بد من مساعدة جغرافيتها، وتدابيرها العسكرية إلى غير ذلك ؛

ومن الغريب الخاص بعلم فقه اللغة (Phylology) أننا نستخرج بعض هذه الأشياء من الكتب التى تشرحها ونحاول أن نفهمها ونصلحها، وهذه الطريقة تشبه الدائرة الفاسدة التى يمنع المنطقيون استعمالها، ومع ذلك فالطريقة صحيحة ولا بد منها، وذلك أننا نقرأ كتاباً من كتب التاريخ ولا نفهمه فهماً تاماً، إلا أننا نتمكن من استخراج بعض الأشياء المعروفة منه. ثم نقرأ كتاباً ثانياً فيمكننا ذلك من استخراج كثير من المعلومات الجديدة ؛ ثم نعود بعد هذا كله إلى الكتاب الأول، فنطبق عليه ما وصلنا إليه من تلك الأشياء التى علمناها، وبذلك نعرفه معرفة، إن لم تكن تامة فقريبة من التامة، وهذا المسلك بعينه يسلك فى أى كتاب آخر، فان الذى استخرجناه فى موضع واحد استعنا به على فهم المواضع الأخرى، فنحصل من ذلك على فائدة إصلاح الموضوع الأول.

مثال ذلك كتاب «الانتصار فى الرد على ابن الراوندى الملحد» لأبى الحسين عبد الرحيم بن محمد الحياط المعتزلى المتوفى بعد سنة ٣٠٠ هـ بقليل، الذى نشره نيرج Nyberg فى القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ، ونقرأ فيه ما لفظه «فاذا نرى أبو الهذيل التغير والزيادة

---

(١) R. P. A. Dozy, *Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes*, Amsterdam, 1845.

(٢) Braunlich, *The Well in Ancient Arabia*. Leipzig, 1925 ويشتمل على أربعة فصول تناول أسماء البئر وأجزائها والأدوات المنقطة التى تستعمل فيها وطرق استعمالها.

والنقصان، والعجز والعوارض والموانع عن الله جل ذكره ثم أحال.....: (وهنا تنقص كلمة من النسخة الوحيدة لأن مكانها محروم) الذى أضافه إليه من أفعاله<sup>(١)</sup> ، ولم يوفق الناشر إلى تقدير الكلمة الناقصة ؛ وفي موضع آخر نقرأ ما لفظه «فاذا قيل له (أى للأسوارى) أفليس الله قد أخبر بدوام أفعاله في الآخرة؟<sup>(٢)</sup> قال بلى» ، فنعلم من الموضع الثانى أن مسألة دوام أفعال الله كانت مسألة دائرة بين المعتزلة، فاذا طبقنا هذه المعرفة على الموضع الأول، أمكننا أن نعرف أن الكلمة الناقصة هى كلمة [ دوام ] ويتبين من ذلك أن أبا الهذيل كان يذهب فى هذه المسألة إلى خلاف ما ذهب إليه الأسوارى ، ويظهر من هذا المثال أن معرفة الأشياء تؤدى فى بعض الأحيان إلى إصلاح النقص وسد الخلل .

• • •

ومن الأشياء المهمة التى لا بد من معرفتها رأى المؤلف نفسه ، وغرضه فى الكتاب كله ، وفى كل فصل من فصوله ، وذلك لأننا نستعين بتلك المعرفة على نقد ما يخالف رأى المؤلف وغرضه فى النسخ ، وتصحيح ذلك ، وهذه المعرفة لاستفاد إلا من الكتاب نفسه ، ولذا السبب يجب على الناقد مراقبة سياق الكلام ، فهى توقفه على غرض المؤلف من الكتاب ، وتمكنه من تعرف ما كان متوقفاً أن يقوله المؤلف فى كل موضع من كتابه ، فاذا خالف الموجود فى النسخ المتوقع وجوده استفاد الناقد من ذلك فى إصلاح النسخ ، وهذه الملاحظة من أهم ما يلاحظ فى نقد النصوص :

وتصور ما يتوقع من كلام المؤلف من أهم الوسائل إلى إصلاح المتن وهو تصور من الوهم والتخيل ، فنجد علم نقد النصوص يحتوى على عنصر وهمى أو صناعى (Artistique) إلا أن الوهم والتخيل هنا وسيلة وواسطة فقط ، ولا غنى عن تقديم الدليل



والبرهان والأسباب المرجحة لإيجاد الوهم والتخيل ، والطريقة الصحيحة هنا هي نقد النص ، ثم تصور ما يتوقع وجوده مكان الموجود ، ثم نقد ما نتج بعد ذلك :

ولنضرب لذلك مثلاً من موضع من كتاب « ببس في الأعظام المنطقية والصم » وقد أشرت إلى هذا الكتاب من قبل <sup>(١)</sup> — وهذا نصه :

«وتشبه أن يكون الخط المأخوذ في النسبة فيما بين خطين موسطين في الطول مشتركين ، والمأخوذ فيما بين خطين منطقيين في القوة مشتركين من جميع الجهات موسطاً ، والخط المأخوذ فيما بين خطين منطقيين في الطول مشتركين ، ربما كان منطقاً ، وربما كان موسطاً <sup>(٢)</sup> فأول ما يجب علينا عمله نقد هذا النص ، ونحتاج في ذلك إلى معرفة الشيء الذي يدور عليه البحث ، وهو معرفة أن مثال العددين الأولين هو  $\frac{4}{2}$  ،  $\frac{4}{3}$  ، ويكون العدد الوسط بينهما هو  $\frac{4}{5}$  . ومثال العددين الثانيين هو  $\frac{4}{3}$  ،  $\frac{4}{2}$  ، والعدد المأخوذ موسطاً بينهما هو  $\frac{4}{5}$  وهو متوسط . ومثال العددين الثالثين هما ٣ و ٥ ، والعدد المأخوذ بالنسبة بينهما هو  $\frac{4}{5}$  وهو منطق . فنتيجة بحثنا في الأشياء تخالف ما تجده في النص ، فتوصلنا بتقهم الشيء المبحوث فيه إلى نقد النص والتصريح بأن فيه خطأ ، ولذا يجب أن نجتهد في تصور ما كان يريد المؤلف أن يكتبه ، فعرف الناشر الذي نشر الكتاب لأول مرة وهو الرياضي فيكه F. Woepcke أن العددين الذين صح ما نجد فيهما في آخر النص هما موسطان في القوة مفترقان ، فغير النص المروي في النسخة وأدخل فيه كلمتي « موسطين في القوة » بدلا من كلمتي « منطقيين في الطول » فقبل ذلك أول من ترجم الكتاب وهو Suter مؤرخ العلوم الرياضية عند العرب ، وتبعه في ذلك الناشر الثاني ، والمترجم الثاني وهو

(١) ص ١٥ من هذه المحاضرات .

(٢) ص ٢٠ سطر ٥ — ٩ من الطبعة الموجودة بدار الكتب .

Thomson ، ونحن لا نكتفى باقتراح Woepcke بدون تقدير، فينتهى ذلك بنسنا إلى رفض الاقتراح ، وذلك لأننا نتساءل : وكيف أمكن حدوث خطأ كهذا؟ فنجد أن الناسخ أبدل كلمتين ، وهذا بعيد الاحتمال جداً ، فلا يبقى إلا كون المؤلف نفسه سها وأخطأ ، وذلك بعيد الاحتمال أيضاً ؛ فإذا رفضنا اقتراح Woepcke لزمنا أن نقترح اقتراحاً آخر ونتساءل عما كان يتوقع أن يقوله المؤلف هنا ، ويعيننا على حل هذه المسألة سياق الكلام وهو أن المؤلف قال قبل الموضع المذكور ما نصه :

فيصير الموضع الوسط على ثلاثة أنحاء :

( ١ ) إما أن يحيط به خطان منطقتان في القوة مشتركان .

( ٢ ) أو موستان في الطول مشتركان .

( ٣ ) أو موستان في القوة مشتركان .

ويصير المنطق على جهتين :

( ١ ) إما أن يحيط به خطان منطقتان في الطول مشتركان .

( ٢ ) أو خطان موستان في القوة مشتركان<sup>(١)</sup> .

فنجد أن المؤلف قصد ذكر هنا خمس حالات . وإذا قابلنا هذه القطعة ، بالقطعة التي بعدها وجدنا أن أول المذكور هناك يوافق الحالة الثانية « موستان في الطول مشتركان » والأولى « خطان منطقتان في القوة مشتركان » . وآخر ما ذكر هناك يقابل الحالة الرابعة من جهة ، غير أننا نجد هناك أن الموضع إما منطق وإما موستان ، وفي الرابع منطق فقط . فيوازي ما نجده في الثانية الحاليتين الثالثة والخامسة من جهة أخرى ، لأننا نجد أن الخطين اللذين موضعهما إما موستان أو منطق وهو الذي نجده هنا هي المذكورة هناك ، فتساءل : ما الذي كان يجب على المؤلف أن يقوله لتكون المقابلة تامة ، فنحصل على شيء مثل هذا : « والخط المأخوذ فيما بين خطين منطقتين في الطول مشتركين من

جميع الجهات منطقاً (وهذه هي الحالة الرابعة) ؛ والخط المأخوذ فيما بين خطين موسطين في القوة مشتركين ، ربما كان منطقاً (وهذه هي الحالة الخامسة) وربما كان موسطاً (وهذه هي الحالة الثالثة). والمنطق هنا العدد الذي يشترك في قدر معين إما في الطول، وإما في القوة؛ والذي يشترك في الطول ٣ ، ٥ ؛ والذي يشترك في القوة ٣ ، ٥ . والأعداد التي حالتها غير تلك هي الأعداد الصم :

فنفرض أن المؤلف كتب هذا في الحقيقة . ونتقدم إلى نقد هذا الفرض، فنتساءل : كيف يمكن أن نحصل على هذا النص مع ما نشاهده في النسخ ؟ والجواب أن هذا كان سهلاً فانه إنما سقط من الأصل المفروض كلمات ، وسبب ذلك أن الناسخ أخطأ بين كلمة « مشتركين » التي وردت مرتين في موضعين متقاربين ، وكتب كلمة مشتركين الأولى ، وبدلاً من أن يتبعها بما بعد الكلمة الأولى ، أتبعها بما بعد الكلمة الثانية المماثلة للأولى ، والأخطاء بين المتماثلين من أكثر ما يوجد من علل الخطأ في النسخ ، وسنعود إليه . فثبت الآن صحة ما اقترحناه وما فرضناه من جهتين : الأولى أنه قابل قياس الكلام . والثانية أن حدوث الخطأ في النسخة يفهم في اقتراحنا ولا يفهم في اقتراح Wæpcke إلا أن في ذلك نظراً ، وذلك أنه وإن لم يصل إلينا الأصل اليوناني من كتاب بيس Pappus فقد بقيت حواشيه في كتاب إقليدس Euclides في الأصول . فنجد بين تلك الحواشي حاشية مأخوذة من موضع من كتاب بيس، فرى في تلك الحاشية الخطأ عينه الذي قرأناه في النص العربي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

إما أن الخطأ نشأ في الكتاب قبل أن تقتبس منه الحاشية المذكورة، وقبل أن يترجم الكتاب إلى العربية، فتبع المترجم وصاحب الحاشية أصلاً مخطوطاً بعينه ،



وإما أن الأصل كان صحيحاً وأخطأ المترجم وصاحب الحاشية خطأ بعينه ،  
وكل واحد منهما في ذلك مستقل عن الآخر ، وقد بينا من قبل أن ذلك بعيد الاحتمال ،  
والمرجح أن الخطأ موجود بالأصل قبل الترجمة ، فإن كان الأمر كذلك فانا إذا أصلحنا  
الخطأ نكون قد غيرنا في كلام المترجم ، وذلك خلاف وظيفة الناشر ، إلا أن لنا في ذلك  
عذراً ، وهو أن تصحيحنا يرجع إلى ما كتبه مؤلف الكتاب نفسه ، والأفضل أن  
لاندخل تصحيحنا في متن الكتاب بل ندخله في الهوامش .

وقد أسهبت في إيضاح هذا المثال ليكون أسوة لمسائل التأمل والتفكير التي تتبع  
في كثير من حالات نقد النصوص وإصلاح خطئها .

• • •

### معرفة اللغة والأسلوب :

ولنرجع الآن إلى ما كنا نتكلم عنه فنقول :

إن الشرط الأول لفهم النص هو معرفة الأشياء . والشرط الثاني هو معرفة اللغة  
والأسلوب وما هو من جنس ذلك . وفي مقدمة هذا كله معرفة اللغة العربية ، ونحن  
نعلم أنه يصعب الإحاطة بها من كل جهاتها ، لهذا وجب على الناشر أن يحذر غاية الحذر  
من تغيير ما لا يفهمه ، إلا بعد أن يثبت بالبرهان القاطع أن عدم فهمه للنص لم ينشأ  
عن عدم معرفته للغة ، بل عن استحالة الفهم على هذه الصورة لوقوع الخطأ في  
النسخ . ولكن — مع الأسف — ليس من النادر أن نجد أن الناشر يعتمد إلى تغيير النص  
المروى في النسخ ظناً منه أنه خطأ وهو صحيح ، واقتصر على إيراد مثال واحد من  
كتاب « الرد على الزنديق اللعين ابن المقفع » المنسوب إلى الإمام ترمذيان الدين  
القاسم بن إبراهيم الحسني الطباطبائي الرسي المتوفى سنة ٢٤٦ هـ ، فنقرأ فيه « فالحمد لله  
ولي النعمة في الأشياء ، والمتولى لنجاة من نجا بهداه من الأولياء ، الذي ليس له أكفاء

فتساويه، ولا شركاء في الملك فتكافيه ، المبتزئ من كل دناءة المتعالي عن كل إساءة ،  
رب الأنوار المتشابهة في أجزائها ، وولى تدبير الظلم وإنشائه ، العلى الأعلى ، ذى  
الأمثال العلى<sup>(١)</sup> ، فغير الناشر هذا ، وبدل كلمة « ذى » بـ « ذو » وبدل عبارة « ذى  
الأمثال العلى » كتب « ذو الأمثال العلى » بخلاف كل النسخ لأنه نسي أن كل الأسماء  
المبدلة من بعضها تعمل فيها اللام في لفظ الجلالة التى فى أول الكلام وذلك من  
باب السهو .

ولا يجوز للناشر أن يكتفى بما يعرفه من اللغة العربية ونحوها وبيانها وعروضها ،  
ولو كانت معرفة واسعة جداً ، ولا يجوز له أن يكتفى بما يجده فى كتب اللغة والنحو  
والبيان ، بل لابد له أن يدرس لغة الكتاب الذى ينشره وأسلوبه الخاصين به ، فيصلح  
الخطأ الذى يجده فى أحدهما بما يجده فى الثانى فى موضع مشابه له (Parallel passage)  
ثم على العكس يوضح الثانى بما حصل عن إيضاحه للأول وهلم جرأ ، على النحو الذى  
قلناه عن طريقة الحصول على معرفة أصل الأشياء ، وذلك أنه لا يوجد بين مؤلفي الكتب  
العربية اثنان تتوافق عبارتهما توافقاً تاماً مطلقاً ، ولا يوجد بين شعراء العرب اثنان  
يتوافق عروضهما توافقاً تاماً ، حتى انه ليختلف أحياناً الكتاب الواحد أو الديوان  
الواحد لمؤلف أو شاعر واحد ، عن كتاب أوديان آخر لذلك المؤلف أو الشاعر بعينه ،  
وهذا مهم جداً فى نقد النصوص ، وسأورد له بعض الأمثلة من كتب :

« الرد على ابن المقفع » .

« كتاب الأسماء الطيبة لخالينوس » الذى ترجمه إلى السريانية حنين بن إسحق ،  
وترجمه إلى العربية حبيش بن الحسن الأعصم .

وكتاب حنين بن إسحق « فيما ترجم من كتب جالينوس وبعض ما لم يترجم » .  
وكتاب بلس Pappus « في الأعظام المنطقة والصم » الذي ترجمه أبو عثمان الدمشقي .  
فنقول : إن مراقبة عبارة الكتاب وأسلوبه وغير ذلك من عناصره الظاهرية  
غير الباطنية لا تفيد - في الغالب - إلا في الإصلاحات الزهيدة للحروف والنقط  
والشكل ، وفي تسهيل التحكيم بين القراءتين اللتين لا تتفارقان إلا يسيراً ، ولهذا لا تحتقر  
فائدة مراقبة لغة الكتاب ، فإن أكثر علم نقد النصوص يدور على الفروق الجزئية ، وهو  
مع ذلك علم مهم وأساس علم الـ Philology ، لأن صحة النصوص شرط لا غنى  
عنه لاستنتاج كل النتائج في مختلف العلوم الأدبية والتاريخية والنحوية وغيرها .<sup>(١)</sup>

ومما تؤدي إليه مراقبة لغة الكتاب ما تقرأه في كتاب « الأسماء الطيبة » ولفظه  
« فان الابتداء بما هو أعون وما هو أنفع في الصناعة أولى » . وكلمة « أعون »  
غريبة ونستطيع تصحيحها بالرجوع إلى موضع ثان مواز للأول لفظه « وقد كان الأنفع  
لهم ، والأعود عليهم أن يذكروا أنفسهم » فترى أن المترجم قد استعمل كلمة « أعود »  
مرادفة لكلمة « أنفع » ومقارنته لها ، فنستنتج أن الصحيح في النص الأول هو أعود  
وأنفع بدلاً من أعون وأنفع .

ومثال آخر تقرأه في « فهرست حنين لكتب جالينوس » ولفظه « أما السريانيون  
فعنونوا هذا الكتاب بعنوان أبعد وأنقص من الواجب فرسموه بكتاب العلل  
والإغراض »<sup>(٢)</sup> وذلك في الإخراجة أو الإبرازة المتأخرة ، وقد ذكرنا آنفاً أنه قد وصل  
إلينا إبرازتان للكتاب ، والجملة المذكورة لا توجد إلا في الإبرازة الأخيرة ، فإذا  
بحثنا عن كلمة « رسم » في كتاب حنين ، وجدناها كثيرة الاستعمال في الإبرازة

---

(١) نحن لا نعرف مثلاً كم دون في نوايس اللغ من الكلمات التي لا أصل لها أبداً ، بل نشأت من التحريف  
والتصريف . (٢) ص ١١ س ١٥ و ١٦ من النص العربي .



الأولى، وأن حينئذٍ أبلغها في الإبرازة المتأخرة بكلمة «عنوان» ولا نجد كلمة «رسم» في الإبرازة المتأخرة بهذا المعنى إلا في الموضع المذكور : وجاء في موضع ثان ما نظمته « هذا الكتاب أيضاً مقالة واحدة ورسمه جالينوس بأصناف الغلط الخارج عن الطبيعة <sup>(١)</sup> ». ونجد في الإبرازة المتأخرة كلمة شبيهة بكلمة رسم في حروفها ومعناها وهي كلمة « رسم » ونجد مضارعها يردد عدة مرات « يسم » وهو يختلف عن « يرسم » - مضارع رسم - اختلافاً يمنع الخلط بينهما، وتقع كلمة « رسم » في موضع قريب من العبارة الأولى التي سبقت الإشارة إليها، في عبارة « كأنهم ذهبوا إلى أن سموا الكتاب بأكثر ما فيه <sup>(٢)</sup> » فيدل ذلك على أن الصحيح في الموضعين الأولين هو « رسم » أيضاً ، وكذلك طبعهما المستشرق الألماني Bergsträsser عند نشر الكتاب ، ولم يكن يعرف هذا الكتاب إلا الإخراجة المتأخرة ، ثم عثر المستشرق الألماني ريتز Ritter في الآستانة على نسخة ثانية ، وجدت بعد دراستها أنها الإخراجة المفقودة ، وقد ظهرت فيها في الموضع الثاني من المواضع الثلاثة كلمة « رسم » مكان « ورسم » ولا تكاد توجد كلمة « رسم » في هذه الإخراجة إلا في هذا الموضع . وقد اعتاد المؤلف أن يعبر عن معنى العنوان في الإخراجة الأولى بكلمة « رسم » فنال المرجح أن حينئذٍ كتب أولاً « ورسمه » في الموضع الثاني ، ثم نسي عند إخراجة للكتاب أخيراً ولم يبادل كلمة « رسم » بكلمة « عنوان » كما فعل في سائر الكتاب .

فإن قال قائل : فما تقول في أن ابن أبي أصيبعة قد كتب عند سرده لهذه القطعة من كتاب حنين لفظة « ورسمه » . قلت : إن ابن أبي أصيبعة وهو لا يعرف إلا الإخراجة المتأخرة قد وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه ناشر الكتاب قبل أن تظهر الإبرازة الأولى ، وأن حينئذٍ ما كان يستعمل كلمة « رسم » في معنى العنوان .

(١) ص ٢٢ ص : كتابه في الأديان

(٢) ص ١١ ص ١٥ : يد كتابه في الطب والأعراض .

ومما يسهل فيه درس لغة المؤلف الشخصية وأسلوبه ، والتحكيم بين القراءات المروية في موضعين ، ما نقرأه في كتاب « الرد على ابن المقفع »<sup>(١)</sup> ( ماذا يرون قولهم لو عارضهم ميطل في الدعوى لهم )<sup>(٢)</sup> هكذا طبعها الناشر ، والكلمة الأخيرة في أكثر النسخ « كههم » بدل « لهم » وعند البحث نجد في الكتاب « وأنه لا ينبغي أن يكون مولها كهي »<sup>(٣)</sup> ، ونجد فيه أيضاً « جعل كهو في عجزه ومقاديره »<sup>(٤)</sup> فيظهر من هذين الموضعين أن المؤلف كان يحب ربط حرف « الكاف » بالضمائر ، وهذا يدل على صحة قراءة « كههم » إلا أنه يبقى علينا بحث المعنى وسياق الكلام ، ونتيجة هذا البحث توصلنا أيضاً إلى أن قراءة « كههم » صحيحة :

ومن ذلك ما نقرأه في الكتاب عينه « إلا أن يكون في موقه وعماه وشدة تباعده عن هذاه »<sup>(٥)</sup> هكذا طبعها الناشر « موقه » ونقدما الناقد واحتج بأنها في أكثر النسخ « مومه » بدل « موقه » فإذا بحثنا عن موضع مواز لهذا عثرنا على عبارة « الاحقان الرجال وموقان الأنذال »<sup>(٦)</sup> ولما كنا نعرف من الكتاب كله ، أن المؤلف يميل إلى الكلمات الغريبة واستعمالها ، وإعادة ما عثر عليه منها ، لهذا نستدل من ذلك على أنه استعمل لفظة « موقان » مرادفة « لحمقان » ، ومن هنا نحكم بأن الناشر قد أصاب في هذا ، وأخطأ الناقد ، لأنه لم يلتفت إلى عادة المؤلف ولغته :

• • •

(١) كتاب الرد على الزنديق العيين ابن المقفع ، للإمام تريحان الدين القاسم بن إبراهيم الحسني طباطبا

الرمي الذي نشره جويدي —

M. Guidi, 'la lotta tra l'Islam e il Manichismo, un libro di Ibn Al-Muqaffa' contro il Corano confutato da Al-Qāsim b. Ibrāhīm, Rome, 1927.

(٢) الكتاب السابق ص ٢٥ س ٢ - ٣

(٢) الكتاب السابق ص ٤ س ٢٢

(٥) الكتاب السابق ص ٢١ س ٣ - ٤

(٤) الكتاب السابق ص ٤٢ س ٣

(٦) الكتاب السابق ص ١٦ س ٨

### التنقيط :

والتنقيط أشد احتياجاً من غيره إلى الاستعانة بكل وسائل النقد والتصحيح ، فقد بينا من قبل أن الثقة في النقط أقل من الثقة في الحروف ، فإن خطأ النقط أكثر من خطأ التصحيح ، ومعلوم أن التصحيح علة ومرض للكتب العربية أعضل وأخطر من التحريف نفسه . ومرض لغة المؤلف وأسلوبه يعين على إصلاح التصحيح ، كما يعين على إصلاح التحريف ؛ ونضرب لذلك مثلاً من « كتاب الرد على ابن المقفع » ، « وليس أنهما ( أى النور والظلمة ) هما الأصلان ، دليل واضح به يثبتان ، أكثر من تحكم العماة في الدعوى ، والاعتساف منهم فيها للغشوى »<sup>(١)</sup> وشرح ناشر الكتاب ومترجمه الاعتساف بالعناد والتسلط ، وشرح كلمة الغشوى بقوله لسبب السُّر الذي على عيونهم . وجاء الناقد فشرح الاعتساف بالتعسر ، واقترح كلمة « كالعشواء » بدلا من كلمة « الغشوى » ، والعشواء هي الناقصة التي لا تبصر ما أمامها وتخط بيدها كل شيء إذا مشت . ولم ينتبه الناشر ولا الناقد إلى ما يوجد عند المؤلف نفسه مما يوازي ذلك الكلام ، أما الاعتساف فلا نجده في « كتاب الرد على ابن المقفع » ، بل نجده في كتاب « الرد على النصارى » للمؤلف نفسه الذي نشره di Matteo<sup>(٢)</sup> ، والاعتساف هناك مرادف للسهو والغفلة والعماة والتعصر ، فيظهر من ذلك أن الناقد قد أصاب في معنى الكلمة وأخطأ الناشر . وأما الغشوى فنجد في « كتاب الرد على ابن المقفع » ما نصه : « وهل ينكر أن نور الشمس ، يترك ذلك منها بالحس معشاة لبعض العيون » أى تعمي . ونجد أيضاً قوله « فما باله ( أى النور ) يغشى أبصار الناظرين ويؤذيها » ونجد أيضاً « ثم يديم الناظر إليها ( أى الحراره ) نظره فلا تغشيه ،

(١) الكتاب السابق ص ٤ من ٢٠-٢٢

(٢) di Matteo, Confutazione contro i Cristiani dello Zaydita, Al-Qāsim b. Ibrāhīm, Rivista degli Studi Orientali, 1922, p. 301.



ولا تحرق بصره<sup>(١)</sup> وهكذا طبع الناشر هذين الموضعين بالغين كما هما في النسخ ،  
ومن البين أن كل هذه المواضع يوازي بعضها بعضاً ، فالكلمة إما بالغين وإما بالعين ،  
وبما أن الشمس والحسرة والنار لا تغشى النظر وإنما تعشيه ، فيظهر أن العسين هي  
الصحيحة لا الغين ، ويلزمنا أن نسقط النقطة الموجودة في كل المواضع . . .  
والآن نرجع إلى الحملة الأولى فتسأل : ما وزن كلمة العشوى وما معناها  
بعد أن علمنا أنها بالعين ، فألفها مقصورة في النسخ ، وغيرها الناقصة إلى الألف  
المملودة ، واضطر تبعاً لذلك إبدال اللام بالكاف « كالعشوا » بدلا من « للعشوا »  
وهنا أحب أن ألفت أنظاركم إلى قاعدة وهي :

إن وقوع الخطأين في جملة أو كلمة واحدة أبعد عن الاحتمال من وقوع الخطأ  
الواحد . وهذه القاعدة تنتج عن حساب قواعد الاحتمال الرياضي ، وهي شبيهة بما قلناه  
من أن وقوع الشاذين في بيت واحد من الشعر بعيد الاحتمال . وهذا الرأي يدفعنا إلى  
أن نحاول حل مسألة « العشوي » على طريقة أخرى ، وتلك أيا نرى أن مؤلف الكتاب  
يحب ابتداء الأبنية الجديدة من ذلك : هو هو أي تخوف في قوله « لا يرتاع له ارتياعاً ،  
ولا يستشعر من الخوف لتحذيره ، وهو هو إقزاعاً<sup>(٢)</sup> . ومن ذلك تعبت أي صابى عابثاً ،  
وتنكت أي صار ناكثاً في قوله : « فأما هذين التبعث ، وقول التناقض والتنكيث ، فهو  
بحمد الله ما لا نقول<sup>(٣)</sup> . . . ومن ذلك تداخل معنى دخض ، وتقابح بمعنى استقبح في  
قوله : « فلنيت شعري<sup>(٤)</sup> ويله لم تقابح هذا وأتكره<sup>(٥)</sup> » . ومن ذلك حدث بمعنى الخدوث ،  
في قوله « ومنهم من يقول إنما الخدث كون بعض الأشياء المتضادة من بعض<sup>(٦)</sup> » . ومن  
ذلك ضلّان بمعنى الضلالة ، في قوله « لا توجد إلا فيما ذكر الله سبحانه من الضلالان<sup>(٦)</sup> »

(١) ص ٦ م ٥ — ٦ (٢) الكتاب السابق ص ٤٤ م ٢٢ (٣) نفس الكتاب  
ص ١٢ م ٦ أنظر أيضاً ص ٤ م ٦٥ ، ص ٥٣ م ٧ — ١١ (٤) نفس الكتاب ص ٢٢ م ٢٠  
(٥) نفس الكتاب ص ٤٥ م ٨ ، ١١ . (٦) نفس الكتاب ص ٤٨ م ١٥ — ١٦

ومن ذلك مكان بمعنى الكون ، ومرده بمعنى الرد ، في قوله « فأين كانت مرادة قريش عن الرسول »<sup>(١)</sup> . ومن ذلك معلّمه بمعنى العلم ، في قوله « ولو كان جهلنا بها يزيل صحتها ، أو يبطل عن الحكم حكمتها ، لما ثبتت للحكماء حكمه ولا في علم العلماء معلّمه »<sup>(٢)</sup> ومن ذلك عَجْبان بمعنى العجم ، في قوله « فأما أن العرش هو السقف فوجود في اللسان ، كثير ما يتكلم به بين العرب والعجم »<sup>(٣)</sup> . ومن ذلك مقول بدل مقاويل ، في قوله « فواعجبا لجهله بمسائله ، وزور كذبه علينا ومقاوله »<sup>(٤)</sup> . ومن ذلك أمتعات بدلا من الأمتعة ، في قوله « وقد يرى وبه هو آلات الصناعات ، وأشياء كثيرة من أنحاء الامتعات »<sup>(٥)</sup> . ومنه أيضا عجامه أي كون الشيء نكرة ، في قوله « وأما قوله رجل من أهل تهامة ، فانما هو ضرب من العجامة »<sup>(٦)</sup> . ومنه كذلك ولايه بمعنى كون الشيء أولى ، في قوله « فان قال شيء لا أول له ولا نهاية ، أولى بالتوهم منه ولاية »<sup>(٧)</sup> . ومنه ظلماء أي الظلمة ، في قوله « ورُفِعت به عن العمين زعم عماهم ، والعمون فلا يكونون عنده إلا ظلماء هم »<sup>(٨)</sup> إلى غير ذلك . فليس بعيد الاحتمال أن يتكون قد ابتدع كلمة « عشوى » من العشى أي العمى : ويكون معنى كلامه أنهم يتخبطون ويتعثرون في الأمر لسبب عماهم ، وهذا المعنى أقرب وأليق بسياق الكلام من الذي ذكره الناقد :

والقطعة الأخيرة التي ذكرناها في حاجة إلى ملاحظة ، وهي أننا نجد في النص المروى « تغشاه » فإذا بدلنا الغين بالعين صارت « تعشاه » وكان اللازم أن تكون تعشيه ، وبذلك تضطر إلى إدخال تغيير ثان على الكلمة : وهو إبدال الألف بالياء ، وإدخال تغييرين في الكلمة الواحدة مخالف للقاعدة التي ذكرناها . ولكننا نرد على ذلك : أولا بأن تلك القاعدة ليست مطلقة بل هي احتمالية فقط . وثانياً بأننا لا نخالفها في اقتراحنا ، فإن الموجود

- |                                |                              |
|--------------------------------|------------------------------|
| (١) نفس الكتاب ص ١٨ م ٤ — ٥    | (٢) نفس الكتاب ص ٤٠ م ٩ — ١١ |
| (٣) الكتاب السابق ص ٢٧ م ٢ — ٣ | (٤) نفس الكتاب ص ٤٣ م ١٤     |
| (٥) نفس الكتاب ص ٣٩ م ١٩       | (٦) نفس الكتاب ص ٢٩ م ١٤     |
| (٧) نفس الكتاب ص ٤٤ م ١٢ — ١٣  | (٨) نفس الكتاب ص ١٠ م ٢٢     |

في النسخ هو تغشيه وذلك أن نسخ كتاب «الرد على ابن المقفع» عاقت على الرسم القديم في الإملاء، الذي يوافق إملاء القرآن الكريم، من أن الياء تبقى ياء قبل الضمائر الملحقه، فكتب مثلاً «رميه» بالياء بدل «رماه».

ومن إصلاح النقط المغلوطة بمساعدة الأماكن الموازية، ما قرأه في هذا الكتاب نفسه ونصه «ثم ابن المقفع قد يعلم بتأ يقيناً أن الناس لا يثبتون لشيطانه (الذي هو النور وهو عند ابن المقفع أحد الأصلين) فعلاً ولا عيلاً<sup>(١)</sup>. كما في أكثر النسخ، وفي نسختين نجد لفظة «عيلاً» بدل «عيلاً»، وقد أثر الناشر «عيلاً»، وأثر الناقد «عيلاً» فأيهما أصح؟ ولحل هذه المسألة نتقدم أولاً لبحث كلمة عبث في هذا الكتاب فنجدها قبيل هذا الموضع حيث يسمى المؤلف كلام ابن المقفع «هذيان التعبث وقول التناقض والتشكيث»<sup>(٢)</sup> وفي أوائل الكتاب يقول عن زعم ابن المقفع أن الأشياء كلها من النور والظلمة مزاج «سفاها من القول وتعبثاً<sup>(٣)</sup>، ومجانة في السفه وخبثاً»، ويقول في آخر الكتاب عن أصحاب ابن المقفع «فأما خرافات أحاديثهم، وترهات أعايبتهم، فهزل ليس فيه جد، ولا مما يجب به له رد<sup>(٤)</sup>». ويقول «مع أنك لم ترق قط أحداً يسحر، إلا وهو يعبث في سحره ويسخر<sup>(٥)</sup>». وتزيد على هذه الشواهد كلمة الإعياء التي وردت في هذا الكتاب في قوله «فهذا ضرب من غلط السؤال وإعيائه<sup>(٦)</sup>» فان المرجح أن كلمة إعياء تحريف لكلمة إعياء، فتبين أن المؤلف يستعمل كلمة «عبث» وما يشتق منها مثل إعياء التي نجدها في قوله «وفتوا فيها بأعيائهم وكثروا<sup>(٧)</sup>» بمعنى القول الباطل العديم الفائدة. ثم نعود إلى موضعنا نتساءل عن معنى كلمتي «فعلاً وعبثاً» إذا كان معنى

(٢) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٢ ص ٦

(١) الكتاب السابق ص ١٢ ص ١٩ — ٢٠

(٤) نفس الكتاب ص ٥٢ ص ٢٠ — ٢١

(٣) الكتاب السابق ص ٤ ص ١٥ — ١٦

(٦) نفس الكتاب ص ٢٢ ص ١٤

(٥) الكتاب السابق ص ٢١ ص ٩ — ١٠

(٧) الكتاب السابق ص ٥٢ ص ٥



العبث ما بيننا. أما الناقد فانه يشرح هاتين الكلمتين بقوله « إن الناس لا يثبتون لشیطانهم أى فعالية كانت ؛ وهذا لا يجوز ، إذ لو صح لعبّر المؤلف عن مراده بنى الكلمتين « لا فعلا ولا عبثاً » وذلك نوع من المجاز سماه اللغويون بالتفليق ( Merismus )

### التفليق :

ولهذا التفليق قواعد، وهو جنسان : موجب، منقى .

والموجب يدل على معنى الكلية .

والمنقى يدل على معنى العدم المطلق .

ويعبر عن هذا المعنى بعطف ضدّين على بعضهما ، ولهذا سمي بالتفليق ، لأن المعنى يفلق إلى فلقين وصاحب كتاب « الرد على ابن المقفع » يحب التفليق ، ونجد له في ذلك أمثلة منها قوله « بين الخواص من العرب والعوام<sup>(١)</sup> أى كلهم . ومنها « ممن أطاع وعصى<sup>(٢)</sup> » أى كل الناس . ومنها « بعث الله إلى كل فصيح وأعجمي<sup>(٣)</sup> » ، أى إلى كل الناس :

\* \* \*

ومن المنقى « ما علمت أن ملياً ولا ذمية<sup>(٤)</sup> » أى ما علمت أن أحداً من الناس . ومن المنقى أيضاً قوله « لا فى قصره ولا فى طوله<sup>(٥)</sup> » أى ليس فى قوله أبداً . ومنه « ولا توجد بفهم فى جهلاء ولا علماء<sup>(٦)</sup> » أى لا توجد فى فهم أحد :

فتبين أن شرط صحة التفليق هوكون الكلمتين متضادين ، والفعل والعبث ليسا متضادين فلا يجوز أن نعتبرهما تفليقاً معبراً عن معنى العدم ، فنضطر إلى ترك قراءة العبث ونرجع إلى القراءة الثانية وهى « عيناً » ويكون المعنى : أن النور ليس له فعل ولا عين ، أى ليس له شخصية ، وبما يؤيد هذه القراءة مراقبة القافية ، فالكتاب مسجع ، وتطابق السجع

(٢) الكتاب السابق ص ٢٤ ص ١٩

(٤) الكتاب السابق ص ٣٥ ص ١٢

(٦) الكتاب السابق ص ٣٥ ص ٦

(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٣٥ ص ١٨

(٢) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٢٩ ص ١٧

(٥) قس الكتاب ص ٤٢ ص ٧

في كلمتي العبث واليقين غير قائم، فيجب أن تطابق كلمة عيناً كلمة يقيناً، وإن كان ذلك غير جائز في الشعر إلا أنه يوجد له أمثلة كثيرة في «كتاب الرد على ابن المقفع»، منها أن صاحب الكتاب كثيراً ما قفى كلمة «فيه» بكلمة «إليه» أو «عليه»، فبإخلاصة قولنا أن قراءة عيناً هي الصحيحة، وعبثاً تصحيف؛ إلا أنه يبقى عندنا شك، وهو أننا إذا فرضنا أن الكلمة كانت غير منقوطة في يد الناسخ لزمنا أن نتساءل: ما الذي دعا الناسخ إلى تنقيطها عبثاً، مع أن عبثاً أقل استعمالاً من كلمة «عيناً»؟ والجواب أن كلمة «عبثاً» تقع في الكتاب قليل موضعنا، فكان الناسخ قرأها هناك فظن أنها تصلح هنا أيضاً.

• • •

ونز يد علي ما ذكر كلمة عن تنقيط ضمائر المضارع وهي متعة جداً في نشر الكتب العربية، وذلك أنه في الزمان القديم، كانت العادة جارية على عدم تنقيط ضمائر المضارع، لأن الفهم كان سهلاً، ثم أخذ النساخ في الزمان المتأخر في نقط الضمائر فأخطأوا، وأكثر الضمائر لا شك فيه، وما فيه شك جنسان:

١ — إما أن يخص الشك اللفظ فقط:

٢ — وإما أن يخص الشك اللفظ والمعنى.

فن الأول التردد بين ياء المفرد الغائب، وتاء المفردة الغائبة، إذا سبق فاعل يجوز معه المذكر والمؤنث، فيبقى المعنى هنا واحداً، سواء نقطنا الفعل بالياء أو التاء، وكثيراً ما يمكن البت في المسألة، إذا عرفنا عادة المؤلف في استعمال الضمائر في المذكر والمؤنث مما يقع في الفعل المتناهي، لأن الفرق فيه ظاهر بين المذكر والمؤنث.

وأما الثاني وهو تغير المعنى، أو تغير تركيب الجملة بتغير تنقيط الضمائر فهو أنواع، منها: ما يتردد فيه بين الأشخاص، أو بين الفاعل والمفعول، أو بين الفعل الثلاثي

والرابعى . وثالثا كفى بمثالين لهذا ؛ أحدهما من كتاب «الرد على ابن المقفع» ، فقد جاء فيه « قيل فالحرارة عندكم يا هؤلاء من شأنها الإحراق ، وقد ترى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس فلا يحرق ناظره ( أى عينه ) الإشرأق<sup>(١)</sup> ، وواضح أن هذا غير صحيح ، لأنه لا يجوز أن يخاطب المؤلف جماعة في الحملة الأولى ، وفرداً في الثانية ، فلا بد من تغيير نقطة الضمير في ترى ، وتكون قراءتها « وقد نرى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس ... » .

ومن ذلك في كتاب بيوس ( Pappus ) ما لفظه : « وكذلك تتبع هذه الحملة بالحملة السادسة<sup>(٢)</sup> . وهذا غريب لا يجوز في العربية ، ونرى سائر الحمل المحاورة لتلك تبدأ بالغائب المذكور العائد على مؤلف المتن وهو بيوس ، مثال ذلك : « والحملة الخامسة مع هذه الحمل يستخرج فيها الخط الذي من اسمين<sup>(٣)</sup> ... » فيتضح أن الصحيح في موضعنا هو « وكذلك يتبع هذه الحملة بالحملة السادسة » .

في المثال الأول دلنا سياق الكلام على صحة الضمير . وفي المثال الثانى دلنا موضع مواز للذى كنا نبحث فيه . وهاتان الطريقتان هما أهم الوسائل للاستدلال على الصواب في مثل الشكوك السابقة .

...

### إصلاح التشكيل :

ونلحق بذلك كلمة عن إصلاح التشكيل بنفس الواسطة ، ومثال ذلك من كتاب «الرد على ابن المقفع» ما لفظه : « وإن كان عندنا لحمة وضعفه لِمَا لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه<sup>(٤)</sup> » وذلك غريب جداً ، ونقرأ في موضع آخر « وإن به لطائف من لم الشيطان ومسه<sup>(٥)</sup> » واللمس مس خفيف من الجنون . فترى من هذا أن كلمة « لِمَا »

(١) ص ٦ ص ٢-٤ (٢) كتاب الأعلام المنطقة ص ٢٥ ص ٢٠ (٣) الكتاب السابق ص ٢٥ ص ١٥

(٤) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٥ ص ٢٠ (٥) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٤ ص ١٨



في الموضع الأول هي « لعمراً » . وبذلك تكون القراءة الصحيحة لتلك العبارة « وإن كان عندنا لحمقه وضعفه لعمراً لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه » .

ومسألة إصلاح التشكيل دون مسألة إصلاح التقييد لأن الأشكال ليست تجزئة لازماً من النص المروى بل هي زيادة كالشرح فيجوز للقارئ أن يغيرها إذا كانت خطأ . وقد ذكرنا في أول هذا البحث بين وسائل إصلاح النص مراقبة ما يختص به كل واحد من الشعراء من خصائص العروض والقوافي . ونورد لذلك أمثلة من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، فهو وإن لم يكن شعراً ، فهو سجع ، والسجع أقل تكلفاً من الشعر ، فالحضائص الشعرية فيه أكثر . تقرأ في ذلك الكتاب « أشقية من الضلالة شافية لمن أنصف فاعتبر ، فاذا ذكر<sup>(١)</sup> إلا في نسخة واحدة ، وفيها « لمن أنصف فاعتبر » واعتبر واذكر » وهذا هو الصحيح لأننا نجد المؤلف في كتابه كله لا يكتفي بكلمة واحدة في القافية بل يضع بين القائمتين كلمتين ، ومن أمثلة ذلك « فلا محالة أنها ( أي الألوان ) لم تكن قبل حدوثها ( أي الأشياء ) وأنها قد تغنى بنفسها حدوثها<sup>(٢)</sup> » إلا نسخة واحدة فيها كلمة حدثها بدل حدوثها الثانية ، وهذا مظهر غريب ، غير أننا نجد كلمة حدثت بكثرة الورود في كتاب « الرد على ابن المقفع » . كمصدر لحدث مكان الحدوث ، فهذه صحيحة في موضعنا لأن المؤلف لا يبيء في القافية بكلمة واحدة مرتين ، كما لا يجوز ذلك في الشعر .

ومثال آخر ما يقرأه « أم هو ( أي النبي ) - يا ويله - يحمل على خلاف ما يُعرف ، وإنما جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدعو إلى المعارف<sup>(٣)</sup> فشكلها الناشئ « يُعرف » والصحيح « يعرف » مثل « يجد » و « يعهد » ، وذلك نادر جداً ، والمعتاد عنده هو تطابق الحركتين السابقتين للروى .

(١) الكتاب السابق ص ١٠ س ٩ — ١٠ (٢) الكتاب السابق ص ١٧ س ١٦ — ١٧

(٣) الكتاب السابق ص ٢٧ س ٩ — ١٠

إلى هنا لاحظنا أن مراقبة أسلوب المؤلف تعين الناشر على إصلاح الخطأ ، بل إن لها شأناً أعظم من ذلك فإنها تقيده ، حتى لا يغير النص المروى بدون وجه حق ، إما لظنه أنه خطأ ، وإما لأن المؤلف لم يتبع تماماً ما وضعه النحويون واللغويون من القواعد . وثائق لذلك بمثالين من كتاب « الأسماء الطيبة » ، فنقرأ فيه ما لفظه « كتاب كان همراً لا ينتفع به ولغزراً » وظن الناشر أن ذلك خطأ من الناسخ ، فغيره وكتب « هراء » ، والهراء المنطق الفاسد لا نظام له ، ومن المحتمل كونه مرادفاً للغز ، غير أننا نجد في موضع آخر من الكتاب يقال عن رجل ما « إنه لمن أقوى الناس على الهمز » ومن أبعد الناس عن القدرة على المنطق ، والهمز هنا بمعنى الكلمة اليونانية *lalein* (lalein) ومعناها الهذر والكلام الذي لا معنى له ، فترى مؤلف الكتاب يستعمل الهمز على غير معناها المقيد في معاجم اللغة وهو : همز أى اغتاب الرجل فى غيبته ، فبدلنا هذا على أن كلمة « همرا » فى الموضع الأول صحيحة لا تحتاج إلى تغيير ، بل إلى زيادة نقطة الزاى فتصيرا « همزاً لا ينتفع به » .

ونقرأ فى كتاب « الأسماء الطيبة » أيضاً « غبا ممتده » ويقع ذلك مرتين ، والغب نوع من الحمى . ونقرأ فيه « النافض السابقة للحمى » . ونقرأ فيه « النافض كانت نكر » . وغير الناشر هذا كله ، فكتب فى الموضع الأول « حمى ممتده » . وفى الثانى « غبا ممتداً » . وفى الثالث « النافض السابق » . وفى الرابع « كان يكر » . ونحن إذا نظرنا إلى هذه المواضع وإلى سواها ، رأينا أن كلمتى الغب والنافض أثبتا فى جميع الكتاب مع أنهما مذكوران فى اللغة ، وسبب تأنيثهما فى الكتاب أنهما مرادفان لكلمة حمى المؤنثة ، فنستنتج من ذلك أن هذا الخطأ جدير بأن يعزى إلى مؤلف الكتاب ، أى مترجمه ، لأنه لو كان الخطأ من فعل واحد من نساخ الكتاب ، لكان من المتوقع أن يخطئ فى موضع أو موضعين لا فى الكتاب كله ، لذلك لا يجوز أن نصلح الخطأ

في تأنيث الغب والنافض ، ولو فعلنا لغيرنا ما كتبه مؤلف الكتاب . ومؤلف هذا الكتاب أو مترجمه حيش بن الحسن سرياني الأصل ، فلا عجب أنه كان يخطئ في العربية ، وكذلك كان أكثر المترجمين للكتب اليونانية والسريانية . وكثير من ألف في الرياضة والطبيعة كان غير عربي ، فلم يكن يعرف العربية معرفة تامة .

ولكن هؤلاء لا يتفردون بذلك عن غيرهم ، فرى مثلاً أبا نصر السراج صاحب كتاب « اللمع في التصوف »<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ٣٧٨ هـ يخطئ في كلامه مراراً ، فراه يكتب مثلاً « حتى يخرج من الصلاة بالعقد الذي قد دخل في الصلاة »<sup>(٢)</sup> مكان دخل به في الصلاة وراه يذكر « وأفردوا هؤلاء »<sup>(٣)</sup> مكان وأفرد هؤلاء . ومن عباراته أيضاً « وإن كانوا جماعة ومعهم شيخ يصومون بصومه ويفطرون بافطاره »<sup>(٤)</sup> مكان صاموا وأفطروا . ورى في نفس الكتاب « التي يتفقهون فيها الصوفية »<sup>(٥)</sup> مكان يتفقه .

فان قال قائل : لعل الذي وقع في هذه الأخطاء ليس هو السراج نفسه بل ألفناخ قلنا أولاً : أننا نشاهد هذه الأخطاء في جميع النسخ مما يدل على أنها أصلية ، ولفتنا نظر المعترض - ثانياً - إلى أن بعض الصوفية كانوا يحرقون العلل والآداب ، ومنها النحو واللغة ، والسراج نفسه يقول : « والناس في الأدب متفاوتون ، وهم على ثلاث طبقات : أهل الدنيا ، وأهل الدين ، وأهل الخصوصية من أهل الدين : فأما أهل الدنيا ، فان أكثر آدابهم في الفصاحة والبلاغة وأشعار العرب والعلوم ومعرفة الصنائع . وأما أهل الدين فان أكثر آدابهم في رياضة النفوس ، والطهارة ، وحفظ الجوارح ، وترك الشهوات ، واجتناب الشبهات ، وتجريد الطاعات ، والمصارعة إلى الخيرات . ورى بعض المؤرخين يخطئون في كلامهم كالمقريزي ، فقد كتب في « كتاب المقفى » .

(١) كتاب اللمع في التصوف الذي نشره Reynold Allyne Nicholson في لندن ١٩١٤

(٢) الكتاب السابق ص ١٧ س ١

(٣) كتاب اللمع ص ١٥٤ س ٦

(٤) الكتاب السابق ص ١٨ س ٢

(٥) نفس الكتاب ص ١٦٥ س ١٨



« لا تخلى مجلسى من على بن أحمد » والصواب « تخلى » بدون الياء . ونشاهد ذلك مكتوباً بخطه « تخلى » فى النسخة الأصلية للكتاب ، ونشاهد فى مخطوطة كتاب « المغرب فى حلى المغرب » لابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٣ أو ٦٨٥ هـ التى كتبها بيده أغلاطاً كثيرة : منها إبدال القاء بالسين ، والنصب بالرفع ، والمؤنث بالذكر . ونجد غلطات فى الأشياء منها : أنه يسمى رجلاً بعينه سعداً فى موضع ، وسعيداً فى موضع آخر . وحسناً فى موضع ، وحسيناً فى موضع آخر الخ... بل إن بعض النحاة أنفسهم قد أخطأوا فى كلامهم : من ذلك أن ابن يعيش المتوفى سنة ٨٧٤ هـ - وهو شارح كتاب « المفصل للزمخشري »<sup>(١)</sup> ، كتب مثلاً « فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه ، كأنك قلت جاء زيد فى هذه الحال »<sup>(٢)</sup> مكان فكأنك قلت .... ، وأخطأ بين لم ولا ، وبين أو والواو ، وغير ذلك .

فكل ما ذكرناه من أخطاء أهل النحو واللغة هو من خصائص اللغة العربية الوسطى ، وهو موضوع واسع جداً ، يشمل كل ما طرأ على اللغة الكتابية من التغيرات ، منذ برزت إلى طور التاريخ حتى الآن ، أو إلى ابتداء التأثير الأوربي ، أقول اللغة الكتابية ، لتخرج اللهجات القديمة والحديثة ، فإنها موضوع واسع على حدته . فمن الضروري البحث عن هذه اللغة العربية الوسطى ، وتنظيم نحوها ، ومعجم مفرداتها . أما بالنسبة لمعجم المفردات فقد اضطلع به المستشرق الفرنسى «دويزى» Dozy فى معجمه المشهور - *Supplement aux dictionnaires Arabes* . ومع ضخامة هذا المعجم إلا أنه كالقطرة من البحر ، يضاف إلى ذلك أنه غير مرتب ترتيباً جيداً ، إذ خاط فيه ما هو قديم بما هو حديث . ولغة الكتابة باللغة الدارجة ، وما هو صحيح بما هو خطأ .

(١) انظر *O. Jahn, Ibtikār Commenar zu Zāmachsari's Mufaṣṣal, Leipzig, 1882-11, 1886.*

(٢) انظر الكتاب السابق ج ١ ص ٢٤٨ م ١٦٦

أما الموضوع الأول وهو النحو فلم يؤلف فيه أحد، اللهم إلا بعض التتبعات الجزئية؛  
 منها كتاب ألفه جراف في «عربية النصارى»<sup>(١)</sup>، وبحث وضعه مولر - ناشر كتاب وعيون  
 الأنبياء لابن أبي أصيبعة في خصائص الكلمات العربية الموجودة في هذا الكتاب الذي نشره<sup>(٢)</sup>،  
 وعلى من يريد أن يشترك في البحث عن هذا الموضوع الواسع أن يشعر بأن الغرض  
 ليس في التفريق بين الصواب المطابق للقواعد النحوية، وبين الخطأ المخالف لها، بل  
 الغرض تحقيق ما كان مستعملاً عند المؤلفين من أنواع النحو، والصرف، والبناء،  
 وتركيب الجمل، ومعاني المفردات، وارتباط بعضها ببعض، وعمّا إذا كان ذلك  
 صواباً أم خطأ. والعربية الوسطى ليست صورة واحدة، بل الفرق كبير بين أطوارها  
 وبيئاتها. فالفقيه الكبير وإن خالفت لغته اللغة الفصحى في الأمور الجزئية، فلغته  
 فصيحة بالنسبة إلى لغة الراهب المسيحي الذي كان يكتب خطبه الدينية في القرن السابع عشر.

• • •

فخلاصة بحثنا هي أن المواضع الموازية عظيمة الشأن، فالتنا إذا شككنا في صحة لفظ  
 أو عبارة من الكتاب الذي نصحه، أو ترددنا بين القراءتين المرويتين، فلا بد لنا من أن نأتي  
 بمواضع موازية للموضع الذي نشك أو نتردد فيه، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا  
 التردد. فإذا سأل سائل: فكيف نستطيع العثور على المواضع الموازية، قلنا لذلك طريقتان:  
 أولاهما عرضية، والثانية نظامية.

فالأولى: أن نقرأ الكتاب ونحفظ ما فيه من الشكوك والمشكلات، ثم نقرأه مرات،  
 وتلقت إلى المواضع الموازية للنواضع التي قرأناها في المرة الأولى، ونعلق على كل

(١) Georg Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur  
 bis zur frankischen Zeit (Ende des 11 Jahrhunderts), Eine literarkritische  
 Skizze, Freiburg im Breisgau, 1905.

(٢) August Müller, Über Text und Sprachgebrauch von Ibn Abi Useib'a's  
 Geschichte der Aerzte, Sitzungsberichte der k. bayer. Akademie der Wissen-  
 schaften, philosophisch-philologische Classe, Sitzung von 8. November 1884.

ما يعين على حل الشكوك والمشكلات التي تعرض فيه . وهذه الطريقة تظهر سهلة ، ولكنها صعبة ، متعبة في الحقيقة ، ولا تؤدي إلى النجاح التام إلا نادراً : وذلك أننا لا يمكننا أن ننتبه إلى أشياء كثيرة في وقت واحد ، فإذا قرأنا الكتاب مرة ثانية ، لم يلح لنا إلا بعض المواضع الموازية التي نحتاج إليها ، فنحن مضطرون لذلك إلى قراءة الكتاب مرات ، وكثيراً ما لا يتضح توازي الموضوعين إلا بعد التعقب والتدقيق ، فلا نوافق إلى استنتاجه إلا بعد مقارنة كثير من الموضوعات الموازية ، ولا نحصل على ذلك بقراءة الكتاب على نسقه ، فلابد من الالتجاء إلى الطريقة الثانية .

والطريقة الثانية هي النظامية : وذلك أن نرتب فهارس للكتاب ، تحتوي على كل ما يكون هو جدير بالالتفات إليه من المفردات ، والتراكيب ، والعروض ، والنحو ، ونرتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها : ففهرس الألفاظ المفردة نرتبه على حروف المعجم . وفهرس النحو نرتبه على أبواب النحو ، إلى غير ذلك . ثم إذا شككنا في موضع من الكتاب واحتجنا في سبيل جلاء الشك إلى مواضع موازية راجعنا الفهارس ووجدنا المواضع الموازية ، وقايسنا بينها جميعاً ، وبذلك نحصل على المواضع الموازية للموضع الأول ، وبذلك نتكمن من الحكم عليه .

• • •

### أخطاء النساخ

ذكرنا في أول هذا الباب أنه لا نقد إلا بعد فهم . وأن الفهم له شيطان : فهم الأشياء بالسياق ، وفهم العبارة . وكان الغرض من هذا البحث كله النظر إلى النص من جهة المؤلف ، وذلك أننا نتساءل : ما الذي عناه المؤلف من كلامه ، وما الذي كان متوقفاً منه في التعبير عما يعنيه . وهذا البحث يحتاج إلى تكلمة ، وهي النظر إلى النص من جهة الناسخ ، فتساءل ماذا يتوقع أن يكون للناسخ من أثر في نسخ الكتاب ؟ وهذه المسألة



تفضي بنا إلى البحث في أنواع التغير الحادث في النص على أيدي الناسخ؛ وهذا التغير جنسان : تعمدى ، واتفاقي. ومعنى هذا التقسيم واضح ، فإن الناسخ ربما يسهو ويغفل فيكتب غير ما هو موجود ، وربما يتقدم إلى الإيضاح ، وإلى ما يظنه إصلاحاً ، فيكتب لهذا غير ما هو موجود في الأصل . وربما اشترك جنسان من هذا الخطأ في موضع واحد ، وذلك إذا كان الناسخ الأول قد سها غصار النص غير مفهوم ، وجاء ناسخ ثان واجتهد في إصلاح الخطأ ، فان وفق فلا ضرر ، وإن لم يوفق كان ما كتبه أبعد عن الأصل كثيراً . ولهذا الأجناس من الخطأ أنواع متعددة ، ولا يمكننا إحصاء الأخطاء ، ولا إيراد أمثلة لها جميعاً ، بل نكتفي بذكر بعضها وإعطاء الأمثلة لها .

• • •

أما التغيرات التعمدية فأكثرها الزيادات ، وغرضها شرح المتن وإيضاحه ، وقد يوجد غير ذلك كما نقرأ في النسختين A ، B لكتاب « الحيل » للخصاف بعد اسم أبي حنيفة « رضى الله تعالى عنه وأعاننا ببركته »<sup>(١)</sup> وهذه الحملة لا توجد في باقي النسخ ، فهي زيادة كتبها ناسخ أصل A ، D وقد ذكرنا نسخ كتاب الحيل من قبل .

• • •

وقد يعمد الناشر إلى التغير التعمدى في إخراج كتاب قديم ، فيصحح نصه ، ويزيد عليه ما يظنه مرتبطاً بمضمونه ، ويسقط منه ما لا يعجبه . ولكن النسخة التي تحتوي على شيء من هذه التغيرات التعمدية تعد أقرب إلى الإخراجة الجديدة : وأنواع التغيرات الاتفاقية أكثر بكثير من التغيرات التعمدية ، ومنها إسقاط الحروف كالواو ، وإسقاط الكلمات ، وخاصة القصيرة منها مثل فيه أو له ، وقد يسقط أكثر من كلمة واحدة ، ويحدث ذلك على العموم لسبب من اثنين :

---

(١) انظر مقدمة ثمانيت لكتاب الحيل لخصاف ص ٩٢

أحدهما أن الناسخ بعد أن أتم نسخ سطر خط فلم ينسخ السطر الذي يتلوه، بل أسقطه وجاز إلى الذي بعده. وتجدد ذكرنا في الباب الأول مثالا لذلك من كتاب «عجائب المخلوقات» للقزويني.

والسبب الثاني: وقوع الخطأ بين المائلين، وقد أوردنا مثالا لذلك من نسخة من كتاب «يونس» عند حديثنا عن البحث في وجوب معرفة موضوع الكتاب<sup>(١)</sup> والخطأ بين المائلين هو أهم عامل في وقوع الخطأ في النسخ، ولذلك نورد له أمثلة أخرى:

من ذلك في كتاب «الطبقات الكبير» لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ الذي نشره جماعة من المستشرقين الألمان ما قرأه في نسخة له محفوظة في مكتبة جوتا. قال: «أخبرنا عمرو بن عاصم الأحول» ونرى في النسخ الأخرى أن ذلك غير صحيح إذ النص الأصلي «أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابي»، أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم الأحول<sup>(٢)</sup> فضل النسخ عن كلمة عاصم الأولى إلى عاصم الثانية، وأسقط الكلمات «الكلابي» أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم «وحدث مثل ذلك في الإسناد أسهل منه في غيره لأن الإسناد ليس له ارتباط معنوي، فلا يتغير معناه بتغير الكلمات وبسقوط بعضها، نعم أن مثل ذلك يعرض في نفس الكلام المرتبط أيضاً، مثال ذلك من كتاب «الطبقات الكبير» في نسخة مكتبة جوتا «فلما رأى الله عري آدم وحواء أمره (أي أمر الله آدم) أن يذبح كبشاً فذبحه» فهذا كلام مفهوم مرتبط، وهو مع ذلك غير صحيح، فالتأني في النسخ الباقية كلمات كثيرة غير موجودة هنا المنقطها النسخ بعد كلمة «كبشاً» وقبل الكلمة الأخيرة وهي «من الضأن من الثانية الأزواج التي أنزل الله من الجنة، فأخذ آدم كبشاً فذبحه» فضل

(١) انظر ص ٤٤ وما بعدها من هذه المحاضرات.

الناسخ وبديل أن يواصل بعد كلمة « كبشاً » الأولى بما يتلوها وأصلها بما يتلو  
كبشاً الثانية.

• • •

من ذلك نرى أن الخطأ بين المماثلين يؤدي عادة إلى إسقاط كلمات . ومما هو  
أندر من ذلك أن يؤدي إلى زيادة كلمات ، من ذلك من كتاب « الانتصار والرد على  
ابن الراوندي » لابن الحياط ما نصه : « لأنه لا يجوز أن يكون الله عالماً بأن الجسم  
متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ، ولا بد أيضاً من أن يكون  
لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ،  
ولا بد أن يكون لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك ..... » الخ ، وذلك في النسخة الوحيدة  
لهذا الكتاب . فلم يفهم الناشر ذلك — وهو حقاً غير مفهوم — واجتهد في تصحيحه ،  
وزاد في مكانين بعض كلمات ظن أنها سقطت . فصار النص يفهم بعض الفهم ، إلا أنه  
صار غريباً ، والصحيح أنه لا يجب زيادة شيء ، بل أن يحذف شيء ، لأننا عند التحقيق  
نجد أن جملة تكرر مرتين ، وذلك أن الناسخ بعد أن كتب كلمة « متحرك » الثانية لم يتابع  
نسخ ما بعدها ، بل رجع إلى كلمة « متحرك » الأولى ، وكتب ما بعدها مرة ثانية ،  
ومما يشبه وقوع الخطأ بين المماثلين تكرير الفرد ، وإفراد المكرر : فن تكرير  
الفسر لما نقرأه في إحدى نسختي « فهرست حنين بن إسحق لكتب جالينوس » ولفظه  
« ثم ترجمته أنا من بعد إلى السريانية ثانية » وكلمة ثانية غير مفهومة لأنه لم يذكر قبل ذلك  
ترجمة أولى للكتاب ، والكلمة غير موجودة في النسخة الثانية ، فيظهر أنها تكرار للجزء  
الثاني من كلمة « السريانية »

ومن أفراد المكرر ما نقرأه في تلك النسخة عينها « ولذلك ليس يضطرني شيء إلى  
ذكر كتاب من تلك الكتب » وهذا غريب لأنه ذكر قبل ذلك عدداً من كتب جالينوس ،  
فدري في النسخة الثانية الصحيحة « كتاب كتاب »



ومثال آخر من كتاب « الرد على ابن المقفع » ما لفظه في إحدى النسخ « على الأول  
الأحد ، السابق لكل عدد ، الذي لا يكون له ثان إلا من بعده ، ولا يثبت الثاني إلا من  
بعده <sup>(١)</sup> » وهذا لا يجوز من جهة المعنى ، ولا يجوز من جهة القافية ، لأن كلمة  
بعده تكرر فيها. ونرى في بعض النسخ الأخرى أن الصواب في الجملة الأخيرة « من بعد  
عده » فكتب الناسخ العين والدال مرة واحدة ، وكان الواجب أن يكتبهما مرتين :

• • •

ومن الزيادات الاتفاقية ، إدخال حاشية في النص ظناً أنها سقطت من الأصل ،  
ثم استترك الكاتب الناقص في الهامش . من ذلك ما نجده في كتاب « الحيل في الفقه »  
للخصاف ، ونصه في إحدى نسخ <sup>(٢)</sup> « فيقول أعرفني أعرف هذه الدار أسكنها »  
وهو كلام لا معنى له . وفي النسخ الباقية لا توجد كلمة « أعرف » وهي زائدة في  
الحقيقة ، وهي قراءة أخرى مكان أعرفني ، فالأصل الذي نقل عنه هذه النسخة كان على  
هوامشه بعض الكلمات المأخوذة من النسخ الأخرى ، وظن الناسخ أنها استلراكات يجب  
إدخالها في المتن . وقراءة أعرف مكان أعرفني تحريف ، وهي ظاهرة الخطأ .

ووجود الاستلراك الناقص على هامش الكتاب يسبب أحياناً تقديماً وتأخيراً ،  
وذلك لأن الناسخ لا يفهم أحياناً في أى موضع يجب إدخال هذه الكلمات المستلركة .  
من ذلك ما قرأه في إحدى نسخي « فهرست كتب جالينوس » « وكنت ، ترجمت  
نحواً من نصفه ، ثم إنى استتمته إلى السريانية <sup>(٣)</sup> » وهذا غريب ، لأننا كنا نتوقع أن يقال  
إنه ترجم نحواً من نصفه إلى السريانية ، ولا يقال ذلك عن الاستتمام ، ولهذا نجد في  
النسخة الثانية « ثم نقلت نحواً من نصفه إلى السريانية . ثم نقلت بعضه » . فنستدل بذلك

(١) الرد على ابن المقفع ص ٢١١

(٢) هي نسخة D. أظن تعليقات الناشر ص ١٢٢

(٣) فهرست كتب جالينوس ص ٣١ من ١٧ كتابه في الزمعة والناقص والإعلاج والتنشيج .

على أن كلمة السريانية كانت في الأصل مكتوبة على هامش النص فأدخلها كاتب  
النسخة الأولى في غير موضعها .

\* \* \*

وربما نشأ عن الاستدراك في هامش الكتاب تكرار المستدرك ، من ذلك في  
« فهرست كتب جالينوس » . « فأخرجت جوامعه ( أى كتاب الذبول ) على طريق  
التقسيم ، مع مقالات أخر عده ترجمها عيسى<sup>(١)</sup> إلى العربية » . وهذا غريب لأنه لا داعي  
هنا إلى ذكر كون عيسى ترجم المقالات التي أخرج حنين جملها ، مع أن حنيناً لم يذكر  
هذه الحمل . وفي النسخة الثانية لا توجد هذه الحملة ، ونجدها في النسختين بعد هذا  
الموضع بقليل حيث يقول حنين : « ثم إنى ترجمته ( أى كتاب الذبول ) إلى السريانية  
وترجمه عيسى<sup>(٢)</sup> إلى العربية » ، إلا أن الضمير هنا في ترجمته عيسى « مذكر ، وكان  
في الموضع الأول مؤنثاً ، وأول الحملة هنا بالواو ، وكانت ناقصة هناك . فيتضح  
أن الحملة كانت مكتوبة في الهامش ، ثم أدخلها كاتب في الأصل في غير موضعها ،  
ثم غير الضمير لكي يناسب الموضع ، وأسقط الواو لكي توافق الحملة ما قبلها ، وكان  
الكاتب الثاني أدخلها مرة ثانية في الموضع الصحيح ، فهي لذلك مكررة في النسخة .

\* \* \*

والتقديم والتأخير كثير الوقوع ، ولا يقتصر حدوثه على إدخال حاشية ، بل ينتج  
عن أسباب كثيرة منها السهو والغفلة ، ونوع آخر من الخطأ الاتفاق وهو إبدال كلمة  
بأخرى ، ولا عجب إذا كانت الكلمتان مترادفتين وبخاصة فيما يروى ولا سيما في الشعر ،  
مثال ذلك ما نراه في « ديوان عمر بن أبي ربيعة » من إبدال القلب بالنفس ، وبان بلاح ،  
واليوم بالحين ، وتراسل بتألف :

---

(١) فهرست كتب جالينوس ص ٣٥ س ٧

(٢) الكتاب السابق ص ٣٥ س ١٠

ونما هو أقرب من هذا — وهو مع ذلك كثير الوقوع — إبدال الكلمة بضدها ،  
ونشاهد هذا في كتاب «الأعظام المنطقة والصم» ، وتبادل فيه هاتان الكلمتان المتضادتان  
التان ينبي عليهما الكتاب كله وهما المنطقة والصم :

وبما هو بين إبدال الكلمة بغيرها ، وبين التحريف المطلق ، إبدال الكلمة بما هو قريب لها  
في المعنى ، بحيث يكون معناهما متشابهة في نفس الوقت مثل «اسياء» و «شيئا»<sup>(١)</sup> ، «للموضع»<sup>(٢)</sup>  
و «للمربع» وذلك في كتاب الأعظام المنطقة والصم .

• • •

### التحريف :

وأما التحريف نفسه فقد ذكرنا أنه منتشر وشائع في الكتب العربية أكثر من غيرها ،  
وهو جنسان :

وينشأ الجنس الأول حينما يدون الكاتب غير ما كان يريد أن يكتبه ، مثل عمل وعلم :  
والجنس الثاني أهم من الأول بكثير ، وهو أن يخطئ الناسخ في قراءة ما هو مكتوب  
في الأصل ويكتب غيره ، وهذا الجنس من التحريف لا تحصى أنواعه ، ولكل جنس  
أنواع خاصة به بمناسبة تشابه الحروف فيه . فلو كان الكتاب قد كتب أولا بالكوفي ،  
ثم نسخ بالخط النسخي ، ثم بالمغربي ، ثم أعيدت كتابته بالنسخي ، ثم كتب بالفارسي ،  
أو الرقعة التركي ، فلانهاية لاحتمال وقوع التحريف في مثل هذا الكتاب ، وأكثر  
ذلك يحدث عند النقل من خط لخط ، وعند النسخ من أصل قديم ، لأن الناسخ في هذه  
الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية في كثير من الأحيان ، نجد مثل ذلك في ديوان  
عبيد بن الأبرص : الذي نشره المعشرق الإنجليزي ليال ( Lyall ) فقد جاء فيه  
« حتى أتى شجرات واستكمل عنهن »<sup>(٣)</sup> . ففى ذلك تحريفان ، والصواب « واستكمل

(٢) الكتاب السابق ص ٤٨ س ١

(١) كتاب يس ص ٦ س ١٤

(٣) أنظر Ch. Lyall, The Diwans of 'Abid ibn Il Abraş and 'Omar ibn al-Fall, Leiden, 1913 p. 1

وانظر أيضا مقدمة الناشر ص ١٠ — ١١



تحتهن » ، والمرجح أن أصل النسخة وهي قديمة جداً تاريخها متسنة ٤٣٠ هـ . كان مكتوباً بالخط المغربي والطاء فيه تشبه الكاف في الخط النسخي ويشدد الالتباس إذا وقعت بعدها لام كما في مثالنا هذا .

ومن ذلك أيضاً في كتاب « الآثار الباقية » للببروني « وقد كان يقوم للعرب في أوقات معلومة من شهورهم المنسأة أسواق<sup>(١)</sup> » ولكنها وردت في جميع النسخ « المنشأة » وذلك أنا نفرض أن السين في النسخة الأصلية التي نسخت منها كل النسخ كان فوقها العلامة الدالة على إهمالها « س » ، كما نشاهد مثل ذلك في النسخ القديمة ، ولكن النساخ لم يفهموا هذه العلامة وظنوها نقط الشين ، ومما يؤيد ذلك تكرارها في نفس الكتاب « إن شاء الله في الأجل وأزال الحوادث النفسانية بمنتهى إنه قدير عليه » كتبت كذلك في جميع النسخ ، وجاء في موضع بعد ذلك « إن نساء الله في الأجل » ، وكشف برحمته بقايا الأوصال والعلل ، إن شاء الله<sup>(٢)</sup> وبذلك نعترف من الموضع الثاني أن صحة ما ورد في الموضع الأول هو « إن نساء الله في الأجل » ولكن السين كانت تشتمل على علامة الإهمال كما رأينا في المثال السابق ، وهذين المثالين ليسا من التحريف بل من التصحيف ، وقد أسهبتنا في الحديث عن التصحيف من قبل :

• • •

ودرس التحريف ، موضوع من موضوعات علم الخط العربي ، ولا أعنى علم تاريخ الخط العربي ، على اعتبار أنه أحد الفنون الجميلة في الشرق ، ولا من جهة كونه مستعملاً في النقوش ، أي الكتابات المنحوتة في الأحجار ( Epigraphy ) ونحوها ، وإنما أعنى تاريخ الخط العربي المستعمل في الكتب ، وهو موضوع لم يلق من عناية

(١) كتاب الآثار الباقية ص ٢٢٨ من ١ وقد ذكر في الماش ( في المخطوطات المنشأة ) أظن أيضاً مقدمة

الناشر زاخاو ص LXXIII .

(٢) الكتاب السابق ص ٢٢٠ من ٩

(٢) الكتاب السابق ص ٢٢٠ من ٩

الباحثين، إلا القدر القليل ، فقد نشر بعض المستشرقين صوراً شمسية لبعض نماذج الخط العربي ، وأهمها معرض الخطوط الذي نشره المستشرق الألماني موريتز ، الذي كان مديراً لدار الكتب المصرية ، تحت عنوان Moritz, Arabic Palaeography, Cairo, 1904 حينما كان مديراً لدار الكتب ، وهو الذي كتب مقالة دائرة المعارف الإسلامية في هذا الموضوع ، ولكنها ليست كافية . وكتب المستشرق الفرنسي هوداس مقالة صغيرة عن تاريخ الخط المغربي تحت عنوان <sup>(١)</sup> Houdas, Essai sur l'écriture maghrébine, Paris, 1886. ونشر حفي ناصف مقالة في مجلة الجامعة القديمة تحت عنوان « تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية » ، القاهرة ١٩١٠ <sup>(٢)</sup> ، ونشر عبد الفتاح عباده كتيباً عن « انتشار الخط العربي في العالم الشرق والغرب » ، القاهرة ١٩١٥ <sup>(٣)</sup> ، ونشر الدكتور خليل يحيى ناي بحثاً عن « تاريخ الخط العربي وتطوره إلى ما قبل الإسلام » في الجزء الأول من المجلد الثالث من مجلة كلية الآداب ... مايو سنة ١٩٣٥ <sup>(٤)</sup> . ونشر المستشرق النمساوي أدولف جروهمان بحثاً عن البردي العربي تناول فيه تاريخ الخط العربي . ولكنها أيضاً غير كافية . وكان الواجب أن تستقصى كل هيئة من هيئات الخط العربي المستعملة ، وتميز عن غيرها ، وتقسّم تبعاً لأسلوبها وقدمها ، والجهات التي استعملت فيها ، بل كان الواجب أن يبحث عن

(١) نشره في ص ٩١ من مجموعة *Nouveaux Melanges Orientaux, mémoires, texts et tradition publiés par les professeurs de l'école spéciale des langues orientales à l'occasion du septième congrès international des orientalistes réuni à Vienne (Septembre, 1886), Paris, 1886.*

(٢) تحدث فيه عن تاريخ الخط العربي قبل الإسلام ٤٦ — ٧٦ وبعده ٧٧ — ١٢٣ وأما في الأجلام العربية في صدر الإسلام ص ١٢٤ — ١٢٨ وتاريخ تدهور الخط العربي ص ١٢٩ — ١٣٤ وما كانت العرب تكتب فيه ١٣٧ — ١٧٣ (٣) تحدث فيه عن أصل الخط العربي وتاريخه بعد الإسلام

(٤) نشرتها جداول ، لوح ، وثلاثة قروش خزفية قديمة

(٥) A. Grohmann, From the World of Arabic Papyri, Cairo, 1952.

ونشر معها ستة مشروحة وجدولا فرائدا

كل حرف ، وتستقصى كل صورة من صوره المختلفة في الكتب ، وأن يعين متى وأين كانت تلك الصور مستعملة . وكان لابد من إعداد كتاب مؤلف في تلك الحروف بالصور الشمسية التي يبين فيها صور تلك الحروف على اختلافها ، غير أنه لابد أن يكون تلك الجداول أوسع من تلك التي نشرها موريتز في دائرة المعارف الإسلامية ؛ وقد ألف مثل هذا النوع من الكتب في تاريخ الخطوط الأوربية .

ولتاريخ الخط في علم نقد النصوص فائدتان ، إحداهما تلك التي تكلمنا عنها الآن ، وهي أن معرفة تاريخ الخط تسهل علينا تحديد أجناس التحريف ، وتعيننا على إصلاحها . والأخرى أن معرفة تاريخ الخط تعين على تحديد تاريخ نسخ الكتاب ومكانه ، إذا لم يذكر فيه .

• • •

### الخطأ في الإملاء

ومما يشبه التحريف ما ينشأ عن الخطأ في الإملاء : لأن الكاتب لا يفهم كلام المملى عليه فيكتب غيره . وهذا الجنس من التحريف نادر ، وتحقيق خطأ المستمل صعب ، ولم تعين أنواعه :

• • •

### الأخطاء النحوية :

ونلحق بالتحريف ذكر الأخطاء النحوية التي ارتكبها النساخ ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ ، فكثيراً ما بدلوا الصحيح في الأصل بالدارج في لغتهم ، فأبدلوا نصب والجزم بالرفع ، وأبدلوا المؤنث بالمذكر ، والفاء بالواو ، إلى غير ذلك ، وكان أكثر خطئهم في الأعداد ، لأن العادة كانت جارية على أن ينطقوا بالأعداد طبق اللغة الدارجة ، ولهذا السبب فإن النسخ التي لا خطأ فيها في الأعداد نادرة .

وبحث الأخطاء يحتاج إلى ملاحظة ، وذلك أننا ذكرنا أن بعض المؤلفين قد بدرت منهم أخطاء نحوية لا يجوز تصحيحها . فإذا اشتملت الكتب على شيء من الأخطاء



النحوية وجب أن تتساءل : هل هي من خطأ المؤلف نفسه ، أو من الناسخ ؟ والوصول إلى الحقيقة صعب ، وتستخدم لذلك أمور منها : أنه يجب أن نتعرف على شخصية المؤلف ، لنرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء النحوية منه ؟ .

ومنها تقدير قيمة النسخة ، فإن كانت قديمة مشكولة ، كتبت باجتهاد كاف ، وعناية تامة ، وكانت تدل على أن كاتبها كان حسن الفهم ، رأينا أن خطأه في النحو بعيد الاحتمال ، ومنها أن اتفاق النسخ غير المتناسبة يدل على أن الخطأ يعزى إلى مؤلف الكتاب ، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطرباً في كل الكتاب عزوناه إلى المؤلف . وهذه القواعد كلها احتمالية ولا تعكس ، فإننا إذا وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ كان هناك احتمالان : إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف ، وإما أن يكون من المؤلف وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه . ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها بيده محفوظة .

• • •

### الخلل في النسخ :

ومن أجناس الخطأ ما يحدث من خلل طسراً على الأصل من نقص في أوله أو آخره ، أو قطع بعض صفحاته ، أو أكل العث فيه ، أو قص هوامشه ، فنه في كتاب « الحيل في الفقه » للقزويني المتوفى سنة ٤٤٠ هـ أو ٤٦٠ هـ الذي نشره المستشرق الألماني شاخت<sup>(١)</sup> فنجد فيه كلاماً عن التفريق بين الزوجين<sup>(٢)</sup> ، ثم ينتقل البحث إلى الطلاق<sup>(٣)</sup> ، ثم يصل إلى مسألة الإزهار<sup>(٤)</sup> ، ويعود بعد ستة عشر سطراً إلى التفريق بين الزوجين ،

(١) Joseph Schacht, *Das Kitāb al-Ḥiyal fil-fiqh (Buch der Rechtskniffe)* des abū Ḥātim Maḥmūd ibn al-Ḥassan al-Qazwīnī, Hannover, 1924

كتاب الحيل في الفقه للشيخ الإمام أبي حاتم محمود بن الحسن بن محمد يوسف بن الحسن بن عكرمة بن افس بن مالك الانصاري القزويني الشافعي . (٢) ص ٤٤ من ١٧ — ص ٤٥ من ١ — ٢ من الكتاب

السابق ص ٧٨ « فلما خجل الزوج وقال جامعاً قبل قبوله مع يمينه ، ولا فرق بينهما » .

(٣) الكتاب السابق ص ٤٦ من ١٦ — ص ٤٧ من ١٠ فقرات في ٨٨ ب — ٩٢

(٤) الكتاب السابق ص ٤٥ من ٢ — ص ٤٦ من ١٥

ثم بعد واحد وثلاثين سطرًا يرجع إلى مسألة الارتبان<sup>(١)</sup> بكلام يواصل فيه الكلام الأول عن الارتبان : قال المؤلف « ولو أن المرتن وطىء الحارية المراهونة ، أقيم عليه الحد ، والوجه في إسقاط الحد أن يدعى :... » . ونجد في الموضع الثاني بعد واحد وثلاثين سطرًا « الجهالة ، فلا يقام عليه الحد حيثئذ ، إذا كان مثله يُعذر » ، فبدل ذلك على أن ترتيب القطع في النسخة الوحيدة غير صحيح ، وينبغي تقديم القطعة الثانية على الأولى :

١ - تفريق - < طلاق - < ارتبان ١٦ سطرًا  
 ٢ - تفريق ٣١ سطرًا ارتبان :  
 < ————— <

فاذا سئلنا كيف حدث ذلك الاضطراب وجب علينا أن نفترض أن القطعة الأولى كانت مكتوبة على ورقة واحدة ، والثانية الطويلة وهي ضعف الأولى مكتوبة على ورقتين ، وكانت الأوراق مفكوكة ، فقدمت الورقة الأولى ، على الورقتين التاليتين ، وكان موضعها الصحيح بعدهما .

والغرض من تتبع أجناس الخطأ في النسخ ، أننا إذا وجدنا في النص موضعاً غير مفهوم لأنه لا يليق بلغة الكلام وفكرته وسياقه ، وجب علينا بعد ذلك أن ننتقد حللنا فنتساءل : كيف أمكن أن نخرج نص مغلوط عن نص صحيح ؟ وإذا وجدنا جنساً من أجناس الخطأ المستعملة من جهة نظرياتها ، جاز أن نفترض أن الحدس والتخمين حقيقة وصواب ، وإلا وجب البحث عن اقتراح غيره ، وقد ذكرنا الأمثلة لذلك من قبل . ويقتضي علينا أن نذكر قاعدتين عُدَّهما بعض النقاد أساسيتين في تقسُّد النصوص ، إلا أنهما تصيبان أحياناً وتخطئان أحياناً أخرى .

(١) الكتاب السابق من ٤٧ ص ١٣ ، من ١٥ ققرة ٩٢ - ٩٤

أولاهما :

أن النص الأقصر هو الصحيح ، أي أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما مسهبة ،  
والثانية موجزة ، لزم أن تؤثر الثانية ، لأن الأقرب إلى الاحتمال ، أن يدخل الناسخ في النص  
ما ليس منه طلباً لشرحه . وهذا الاحتجاج صحيح ، إلا أنه لا يعتبر فيه إلا حالة  
التغيير التعمدي ، ولا يعتبر التغيير الاتفاقي ، وقد فصلنا ذلك وقلنا إن سقوط الكلمات  
والحمل يقع اتفاقاً من جراء غفلة الكاتب وسهوه ، وقبل أن نطبق هذه القاعدة يجب أن  
نحكم : هل كان التغيير الموجود في النص تعدياً أو اتفاقياً ؟ وحل هذه المسألة صعب ،  
ولذلك تكون فائدة هذه القاعدة قليلة .

والقاعدة الثانية :

أن النص الأصعب هو الصحيح ، أي أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم  
بصعوبة والأخرى تفهم بسهولة ، فضلنا الأولى ؛ وهذا في الظاهر ضد ما قلناه ، لأننا  
استدلنا على أنه إذا كان النص غير مفهوم ، كان غير صحيح . ولكن هذه القاعدة  
صحيحة إلى حد ما ، ويحتاج بها على أنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئاً مفهوماً بشيء  
لا يفهم مطلقاً ، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة . والمحتمل ضد ذلك ، وهذا الرأي  
صحيح ، والقاعدة التي ترتب عليه نافعة ، إذ تحذرنا مما يسهل فهمه ، فإنه كثيراً  
ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم ؛ فعلينا إذن أن نستخرج ، فلا نكتفي  
بتخمينات الناسخ وهي في الحقيقة بعيدة عن الأصل ، إلا أننا نجد لذلك حداً ، وهو  
الذي حددنا به القاعدة الأولى ، وهو أن القاعدة لا تصيب إلا في التغييرات التعمدية ،  
وأما هذه فيصح فيها في الحقيقة أن الناشئ عنها سهل الفهم ، وأما التغييرات الاتفاقية  
فتحدث فيما لا معنى له أبداً ، والقاعدة فيها مخطئة .

والخلاصة أننا إذا وجدنا قراءة مسهبة بجانب قراءة أخرى موجزة ، وقراءة  
صعبة ، بجانب قراءة أخرى سهلة ، يجب أن ننظر فيها من جهتين : من جهة التغيير



التعمدى ، والتغير الاتفاقى ، ولا نحمن أن كل عبارة فى هذه غير موجودة فى تلك ، بل يجب أن تدبر وتتساءل : هل يجوز أن تكون العبارة زائدة فى تلك ، ولا نحسب أن العبارة صحيحة ، بل تتساءل هل يمكن أن يختبئ الصحيح فيما هو خطأ لا يفهم ؟

ونختم هذا الباب بتشبيه مفيد ، فنشبه النص المغلوط الذى تنفق عليه كل النسخ بالمريض ، ونشبه الناقد بالطبيب ، فنقول إن أول وظيفة للطبيب هى أن يتحقق : هل يكون المريض مريضاً فى الأصل ؟ أى أننا إذا وجدنا نصاً صعباً لا نحكم عليه بأنه مريض ، كما لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص . ثم بعد ذلك ، يجب على الطبيب أن يعين العضو المريض ، وذلك أنه كثيراً ما يكون الخطأ فى غير الموضع الذى يصعب فهمه ؛ كما أن دلائل المرض كثيراً ما تشاهد فى عضو آخر غير العضو المريض . ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه . وكذلك الناقد يجتهد فى استخراج جنس الخطأ ، أى يجتهد فى استخراج ما كان يتوقع أن يوجد فى النص مكان الموجود فى روايته . وبعد هذه العناية يتقدم الطبيب للعمل على شفاء المريض فيصف له ما يمكن من علاج . وكذلك الناقد يتقدم لإصلاح الخطأ ويتجنب فى سبيل ذلك كل تحكم واستبداد .

## الباب الثالث

### في العمل والإصطلاح

نصف في هذا الباب العمل الذي يقوم به من يريد نشر كتاب من الكتب القديمة، ونتبع في ذلك كتاباً خاصاً في هذا الموضوع ألفه العالم الألماني O. Stahlin المتخصص في علم الآداب اليونانية والرومانية القديمة، إلا أننا نأخذ أمثلتنا من الآداب العربية مع ملاحظة ما يوجد من الفروق بين نشر الكتب اليونانية والعربية فنقول :

إن أول ما نبدأ به هو معرفة ما إذا كان الكتاب قد سبق نشره ؟ وبعيننا على ذلك الاطلاع على الفهارس والمعاجم المصنفة للكتب المطبوعة، مثل كتاب « اكتفاء القنوع بما هو مطبوع »<sup>(١)</sup> . و« معجم المطبوعات العربية والمصرية »<sup>(٢)</sup> ، و« الكتب العربية التي نشرت في الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) بين عامي ١٩٢٦ ، ١٩٤٠ »<sup>(٣)</sup> ، أى بعد

---

(١) جمه إدورد فتديك ، صحفه وزاد عليه بعض الكلام السيد محمد علي اليلارى القاهرة ١٨٩٦ م . ( ١٣١٣ هـ )  
تحدث في مقدمته عن الأماكن التي تحفظ فيها الكتب العربية ، وفهارس الكتب العربية ، وتحدث في الباب الأول ، عن غاية الترجمة باللغة العربية .

(٢) وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية ، وأسماء مؤلفيها ، ولمسة من ترجمتهم ، من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية ١٣٣٩ هـ ( ١٩١٩ م ) . جمه ودته يوسف إيلان سركيس . القاهرة ج ١ / ١٣٤٦ هـ ( ١٩٢٨ م ) ج ٢ / ١٣٤٩ هـ ( ١٩٣٠ م ) . وذيل في الكتب المطبوعة المجهول أسماء مؤلفيها .

(٣) رسالة ماجستير مقدمة من مائدة إبراهيم نصير — القاهرة ١٩٦٦ .

معجم المطبوعات ، وفهارس الكتب المطبوعة المحفوظة في دور الكتب وأخسرهما النشرة المصرية للمطبوعات التي يعدها قسم الإبداع القانوني بدار الكتب المصرية من عام ١٩٥٦ ( — ١٣٧٦ هـ ) حتى مايو ١٩٦٩ . فإن كان الكتاب قد سبق نشره تقدنا هذه النشرة ، فإن ثبت لنا أن الناشر قد استخدم في نشرته جميع النسخ الموجودة للكتاب ، وأنه قد اتبع في إخراجها الطرق العلمية للنشر ، اكتفينا بهذه النشرة .

فأما إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل . أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر : فإن أول ما يجب علينا عمله هو استقصاء النسخ الموجودة لمخطوطات الكتاب . ونبدأ في سبيل ذلك بمراجعة كتاب بروكلمان في « تاريخ الآداب العربية »<sup>(١)</sup> وهو مجموع واسع جداً يشمل على كل ما استطاع مؤلفه أن يعرفه عن الكتب العربية ومؤلفيها ، ويذكر النسخ التي يعرفها لكل كتاب ، واجتهد في ذلك اجتهاداً عجبياً ، وطالع كل فهرس دور الكتب ، والمقالات المؤلفة في موضوع الكتب العربية الخطية . وجمع كل ما وجدته من ذلك ، ولهذا فلا غنى عنه لكل من يدرس الآداب العربية . ولا عجب أن يقع بعض الخطأ في كتاب حوى ألوفاً من أسماء الكتب ، ومع ذلك فالكتاب قديم وضع منذ نصف قرن تقريباً وأعقبه ثلاثة ملاحق كان آخرها سنة ١٩٤٢ ، ومنذ ذلك الحين نشر كثير من الكتب الخطية ودرس بعضها دراسة تعمق .

ولا يجوز أن نكتفي بمراجعة كتاب بروكلمان ، بل لابد من مراجعة فهرس الكتب العربية المخطوطة نفسها ، وعددها كبير ، وهي تتلرج في قيمتها : منها ما هو غاص بالمعلومات المفيدة ، والآراء القيمة عن كل الكتب ، كالفهارس القديمة لدور الكتب في أوروبا ، التي أسس فيها علم الآداب العربية<sup>(٢)</sup> ، وأوسعها وأقدمها : الفهرست الكبير

(١) آثار Carl Brockelmann, *Geschichte der arabischen Litteratur*, Weimar, Band I, 1898, Band II, 1902 : Supplementbände, Leiden, I 1937 ; II, 1938 ; III, 1942.

(٢) J. D. Pearson, *Oriental Manuscript Collections in the Libraries of Great Britain and Ireland*, London, 1954, cf: *Arabica* 116, fasc. 1 t, II, 1955.



المحفوظ في دثار الكتب البروسية في برلين الذي ألفه أهلورد<sup>(١)</sup> وهو عشر مجلدات كبيرة  
القطع وبالحجم ء وكيفض فهارس الشرق<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ قُفِّهَارَسَ مَا يَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ مَا دُوِّنَ عَلَى غُلَافِ الْكُتُبِ ، كَاسْمِ الْمُؤَلِّفِ ، وَعُنْوَانِ الْكِتَابِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ تِلْكَ الْبَيِّنَاتِ تَكُونُ نَاقِصَةً أحياناً ، وَغَيْرَ كَامِلَةٍ فِي أَكْثَرِ الْحَالَاتِ ، وَأحياناً تَزَادُ أخطاءً أُخْرَى عِنْدَ اسْتِنْسَاخِ الْعُنَاوِينَ وَالْأَسْمَاءِ ، وَمِنْ هَذَا الْجَنْسِ مِنَ الْقُفِّهَارَسِ أَكْثَرُ مَا طُبِعَ فِي الشَّرْقِ كَقُفِّهَارَسِ جَوَامِعِ الْأَسْتَاثَةِ الَّتِي لَا يُوَثَّقُ بِهَا . وَلَا يَرْتَفِعُ الْقَهْرَسْتُ الْجَدِيدُ الَّذِي طُبِعَ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ<sup>(٤)</sup> كَثِيراً عَنْ قُفِّهَارَسِ

**W. Ahlwardt, Verzeichniss der Arabischen Handschriften der Königlischen Bibliothek zu Berlin; Bd. 1-10, Berlin, 1887-1899.** (1)

(٢) أظفر فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح (المغرب الأقصى) باريز ١٩٥٤.

(٣) من هذه الفهارس : ١ - فهرس مكتبة الحميدية ، استانبول ١٣٠٠ هـ . ٢ - فهرس مكتبة  
أياصوفيا ، استانبول ١٣٠٤ هـ . ٣ - فهرس مكتبة يازيد ، استانبول ١٣٠٤ هـ . ٤ - فهرس مكتبة  
ماطف أفندي ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٥ - فهرس مكتبة يحيى أفندي ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٦ - فهرس  
مكتبة لالهلي ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٧ - فهرس مكتبة راغب باشا ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٨ - فهرس  
مكتبة حاجي سليم آغا ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٩ - فهرس المكتبة السلطانية ، استانبول ١٣١٠ هـ .  
١٠ - فهرس مكتبة داماد زاده قاضي حكرم . مراد ، استانبول ١٣١١ هـ . ١١ - فهرس مكتبة قيلش  
علي باشا ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٢ - فهرس المكتبة السليبية ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٣ - فهرس  
مكتبة مدرسة صرقل ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٤ - مكتبة داماد إبراهيم باشا ، استانبول ١٣١٢ هـ .  
وهناك عدد من الفهارس لا يعرف تاريخ طبعتها منها مكتبة أسعد أفندي ، ومكتبة بشير آغا ، ومكتبة جامع القامح ،  
ومكتبة كوبريلي زاده محمد باشا ، ومكتبة طوبيقو ، ومكتبة قره جلي ، ومكتبة نور عثمانية ، ومكتبة قبض الله .

(٤) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ج ١ ويشتمل على المصاحف والقراءات والحديث والمنطق والفلسفة والفقه والتفسير والقراءات ، القاهرة ١٩٢٤ م (١٣٤٢) ج ٢ ويشتمل على علوم اللغة العربية والصرف والنحو والبلاغة والعروض والقوافي القاهرة ١٩٢٦ م (١٣٤٥) ج ٣ ويشتمل على : القسم الأول من فهرس آداب اللغة العربية ، القاهرة ١٩٢٧ م (١٣٤٥) ج ٤ ويشتمل على : القسم الثاني من فهرس آداب اللغة العربية : الروايات والنصوص ، القاهرة ١٩٢٩ م (١٣٤٨) ج ٥ فهرس التاريخ ، القاهرة ١٩٣٠ م (١٣٤٨) ج ٦ ويشتمل على فهارس الآثار والجغرافيا والأطلس والخريطة والزراعة والري والتجارة والصناعة والمعارف العامة ، القاهرة ١٩٣٣ م (١٣٥٢) ج ٧ ويشتمل على ملاحق علوم اللغة ، القاهرة ١٩٣٨ م (١٣٥٧) ج ٨ ويشتمل على الملحق الثاني لعلوم التاريخ ، القاهرة ١٩٤٢ م (١٣٦١) ج ٩ — الملحق الثالث لفهارس آداب اللغة العربية من ص ١٠٠ إلى القاهرة ١٩٦٣ . ومثله فهرس الكتب الفارسية والجاوية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية ، جميعه ورتبه على انتهى جلس الداعستانى مفتى الكتب التركية والفارسية بالكتبخانة ، مصر ١٣٠٦ . ومثله فهرس الكتب الموجودة بالمشيخة الأزهرية ستة أجزاء ، مطبعة الأزهر بالقاهرة الأول ١٩٤٥ م (١٣٦٤) الثاني ١٩٤٦ (١٣٦٥) الثالث ١٩٤٧ (١٣٦٦) ، الرابع ١٩٤٨ (١٣٦٧) الخامس ١٩٤٩ (١٣٦٨) ، السادس ١٩٥٠ (١٣٦٩) ، السابع ١٩٥١ (١٣٧٠) ، الثامن ١٩٥٢ (١٣٧١) ، التاسع ١٩٥٣ (١٣٧٢) ، العاشر ١٩٥٤ (١٣٧٣) ، الحادي عشر ١٩٥٥ (١٣٧٤) ، الثاني عشر ١٩٥٦ (١٣٧٥) ، الثالث عشر ١٩٥٧ (١٣٧٦) ، الرابع عشر ١٩٥٨ (١٣٧٧) ، الخامس عشر ١٩٥٩ (١٣٧٨) ، السادس عشر ١٩٦٠ (١٣٧٩) ، السابع عشر ١٩٦١ (١٣٨٠) ، الثامن عشر ١٩٦٢ (١٣٨١) ، التاسع عشر ١٩٦٣ (١٣٨٢) ، العشرون ١٩٦٤ (١٣٨٣) ، الحادي والعشرون ١٩٦٥ (١٣٨٤) ، الثاني والعشرون ١٩٦٦ (١٣٨٥) ، الثالث والعشرون ١٩٦٧ (١٣٨٦) ، الرابع والعشرون ١٩٦٨ (١٣٨٧) ، الخامس والعشرون ١٩٦٩ (١٣٨٨) ، السادس والعشرون ١٩٧٠ (١٣٨٩) ، السابع والعشرون ١٩٧١ (١٣٩٠) ، الثامن والعشرون ١٩٧٢ (١٣٩١) ، التاسع والعشرون ١٩٧٣ (١٣٩٢) ، الثلاثون ١٩٧٤ (١٣٩٣) ، الحادي والثلاثون ١٩٧٥ (١٣٩٤) ، الثاني والثلاثون ١٩٧٦ (١٣٩٥) ، الثالث والثلاثون ١٩٧٧ (١٣٩٦) ، الرابع والثلاثون ١٩٧٨ (١٣٩٧) ، الخامس والثلاثون ١٩٧٩ (١٣٩٨) ، السادس والثلاثون ١٩٨٠ (١٣٩٩) ، السابع والثلاثون ١٩٨١ (١٤٠٠) ، الثامن والثلاثون ١٩٨٢ (١٤٠١) ، التاسع والثلاثون ١٩٨٣ (١٤٠٢) ، الأربعون ١٩٨٤ (١٤٠٣) ، الحادي والأربعون ١٩٨٥ (١٤٠٤) ، الثاني والأربعون ١٩٨٦ (١٤٠٥) ، الثالث والأربعون ١٩٨٧ (١٤٠٦) ، الرابع والأربعون ١٩٨٨ (١٤٠٧) ، الخامس والأربعون ١٩٨٩ (١٤٠٨) ، السادس والأربعون ١٩٩٠ (١٤٠٩) ، السابع والأربعون ١٩٩١ (١٤١٠) ، الثامن والأربعون ١٩٩٢ (١٤١١) ، التاسع والأربعون ١٩٩٣ (١٤١٢) ، الخمسون ١٩٩٤ (١٤١٣) ، الحادي والخمسون ١٩٩٥ (١٤١٤) ، الثاني والخمسون ١٩٩٦ (١٤١٥) ، الثالث والخمسون ١٩٩٧ (١٤١٦) ، الرابع والخمسون ١٩٩٨ (١٤١٧) ، الخامس والخمسون ١٩٩٩ (١٤١٨) ، السادس والخمسون ٢٠٠٠ (١٤١٩) ، السابع والخمسون ٢٠٠١ (١٤٢٠) ، الثامن والخمسون ٢٠٠٢ (١٤٢١) ، التاسع والخمسون ٢٠٠٣ (١٤٢٢) ، الستون ٢٠٠٤ (١٤٢٣) ، الحادي والستون ٢٠٠٥ (١٤٢٤) ، الثاني والستون ٢٠٠٦ (١٤٢٥) ، الثالث والستون ٢٠٠٧ (١٤٢٦) ، الرابع والستون ٢٠٠٨ (١٤٢٧) ، الخامس والستون ٢٠٠٩ (١٤٢٨) ، السادس والستون ٢٠١٠ (١٤٢٩) ، السابع والستون ٢٠١١ (١٤٣٠) ، الثامن والستون ٢٠١٢ (١٤٣١) ، التاسع والستون ٢٠١٣ (١٤٣٢) ، الستون ٢٠١٤ (١٤٣٣) ، الحادي والستون ٢٠١٥ (١٤٣٤) ، الثاني والستون ٢٠١٦ (١٤٣٥) ، الثالث والستون ٢٠١٧ (١٤٣٦) ، الرابع والستون ٢٠١٨ (١٤٣٧) ، الخامس والستون ٢٠١٩ (١٤٣٨) ، السادس والستون ٢٠٢٠ (١٤٣٩) ، السابع والستون ٢٠٢١ (١٤٤٠) ، الثامن والستون ٢٠٢٢ (١٤٤١) ، التاسع والستون ٢٠٢٣ (١٤٤٢) ، الستون ٢٠٢٤ (١٤٤٣) ، الحادي والستون ٢٠٢٥ (١٤٤٤) ، الثاني والستون ٢٠٢٦ (١٤٤٥) ، الثالث والستون ٢٠٢٧ (١٤٤٦) ، الرابع والستون ٢٠٢٨ (١٤٤٧) ، الخامس والستون ٢٠٢٩ (١٤٤٨) ، السادس والستون ٢٠٣٠ (١٤٤٩) ، السابع والستون ٢٠٣١ (١٤٥٠) ، الثامن والستون ٢٠٣٢ (١٤٥١) ، التاسع والستون ٢٠٣٣ (١٤٥٢) ، الستون ٢٠٣٤ (١٤٥٣) ، الحادي والستون ٢٠٣٥ (١٤٥٤) ، الثاني والستون ٢٠٣٦ (١٤٥٥) ، الثالث والستون ٢٠٣٧ (١٤٥٦) ، الرابع والستون ٢٠٣٨ (١٤٥٧) ، الخامس والستون ٢٠٣٩ (١٤٥٨) ، السادس والستون ٢٠٤٠ (١٤٥٩) ، السابع والستون ٢٠٤١ (١٤٦٠) ، الثامن والستون ٢٠٤٢ (١٤٦١) ، التاسع والستون ٢٠٤٣ (١٤٦٢) ، الستون ٢٠٤٤ (١٤٦٣) ، الحادي والستون ٢٠٤٥ (١٤٦٤) ، الثاني والستون ٢٠٤٦ (١٤٦٥) ، الثالث والستون ٢٠٤٧ (١٤٦٦) ، الرابع والستون ٢٠٤٨ (١٤٦٧) ، الخامس والستون ٢٠٤٩ (١٤٦٨) ، السادس والستون ٢٠٥٠ (١٤٦٩) ، السابع والستون ٢٠٥١ (١٤٧٠) ، الثامن والستون ٢٠٥٢ (١٤٧١) ، التاسع والستون ٢٠٥٣ (١٤٧٢) ، الستون ٢٠٥٤ (١٤٧٣) ، الحادي والستون ٢٠٥٥ (١٤٧٤) ، الثاني والستون ٢٠٥٦ (١٤٧٥) ، الثالث والستون ٢٠٥٧ (١٤٧٦) ، الرابع والستون ٢٠٥٨ (١٤٧٧) ، الخامس والستون ٢٠٥٩ (١٤٧٨) ، السادس والستون ٢٠٦٠ (١٤٧٩) ، السابع والستون ٢٠٦١ (١٤٨٠) ، الثامن والستون ٢٠٦٢ (١٤٨١) ، التاسع والستون ٢٠٦٣ (١٤٨٢) ، الستون ٢٠٦٤ (١٤٨٣) ، الحادي والستون ٢٠٦٥ (١٤٨٤) ، الثاني والستون ٢٠٦٦ (١٤٨٥) ، الثالث والستون ٢٠٦٧ (١٤٨٦) ، الرابع والستون ٢٠٦٨ (١٤٨٧) ، الخامس والستون ٢٠٦٩ (١٤٨٨) ، السادس والستون ٢٠٧٠ (١٤٨٩) ، السابع والستون ٢٠٧١ (١٤٩٠) ، الثامن والستون ٢٠٧٢ (١٤٩١) ، التاسع والستون ٢٠٧٣ (١٤٩٢) ، الستون ٢٠٧٤ (١٤٩٣) ، الحادي والستون ٢٠٧٥ (١٤٩٤) ، الثاني والستون ٢٠٧٦ (١٤٩٥) ، الثالث والستون ٢٠٧٧ (١٤٩٦) ، الرابع والستون ٢٠٧٨ (١٤٩٧) ، الخامس والستون ٢٠٧٩ (١٤٩٨) ، السادس والستون ٢٠٨٠ (١٤٩٩) ، السابع والستون ٢٠٨١ (١٥٠٠) ، الثامن والستون ٢٠٨٢ (١٥٠١) ، التاسع والستون ٢٠٨٣ (١٥٠٢) ، الستون ٢٠٨٤ (١٥٠٣) ، الحادي والستون ٢٠٨٥ (١٥٠٤) ، الثاني والستون ٢٠٨٦ (١٥٠٥) ، الثالث والستون ٢٠٨٧ (١٥٠٦) ، الرابع والستون ٢٠٨٨ (١٥٠٧) ، الخامس والستون ٢٠٨٩ (١٥٠٨) ، السادس والستون ٢٠٩٠ (١٥٠٩) ، السابع والستون ٢٠٩١ (١٥١٠) ، الثامن والستون ٢٠٩٢ (١٥١١) ، التاسع والستون ٢٠٩٣ (١٥١٢) ، الستون ٢٠٩٤ (١٥١٣) ، الحادي والستون ٢٠٩٥ (١٥١٤) ، الثاني والستون ٢٠٩٦ (١٥١٥) ، الثالث والستون ٢٠٩٧ (١٥١٦) ، الرابع وال

الآستانة ، وذلك لأن المخطوطات قد خلطت فيه بالمطبوعات ، وهذا لا يجوز لأن الغرض من فهرست المطبوعات غير الغرض من فهرست المخطوطات ، والمخطوطات هي المهمة لأن الكتاب المطبوع موجود في أماكن كثيرة ، ولا يحتاج إلى تعريف ، وأما الكتاب المخطوط فمحدود ، وهو شيء فردي لا ينوب عنه غيره ، لأنه لو فرض وجود نسخ لهذا الكتاب فلا تطابق باقي النسخ أبداً ، فيحتاج إلى وصف الكتاب وتحديد بنائه واستقصاء<sup>(١)</sup> ، وعلاوة على كون الفهارس المطبوعة ناقصة ، غير موثوق بها ، فإن كثيراً من المخطوطات العربية لا سيما في الشرق لم يطبع لها فهرس ، أو طبعت لها فهرس غير كافية ، من ذلك المجموع الكبير الواسع النفيس ، الذي لا نظير له في العالم ، وهو الذي جمعه ورتبه ودونه وطالعه المرحوم أحمد تيمور باشا ، وهذا المجموع من أنفس ذخائر مصر العلمية ، وهو أقوم بمجموع يمتلكه إنسان<sup>(٢)</sup> .

وقد أنشأت جامعة الدول العربية أخيراً معهداً للمخطوطات العربية لتصوير كل ما يمكن الوصول إليه من المخطوطات العربية ، مستخدمة في ذلك طريقة الـ Micro Film القليلة النفقات ، وقد نشر «فهرس المخطوطات المصورة» مشتملاً على أسماء المخطوطات العربية التي صورها معهد المخطوطات من مكتبات استامبول ومصر حتى عام ١٩٥١ - القاهرة ، ١٩٥٤ ، وأنشأت له مجلة للبحث في شئون المخطوطات ، والتعريف بها ، والتعريف بالدور التي تحفظ فيها هذه المخطوطات<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) وقد أفردت دار الكتب أخيراً نشره بالمخطوطات : قشرت في الجزء الأول مصطلح الحديث ، القاهرة ١٩٥٦ . ثم نشرت فهرس بالمخطوطات التي اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٥٥ ، القسم الأول ١ - ص ، القاهرة ١٩٦١ ، القسم الثاني ، ش - ل ، القاهرة ١٩٦٢ ؛ القسم الثالث ، م - ي ، القاهرة ١٩٦٣ .
- (٢) أهديت هذه المجموعة إلى دار الكتب بدوفاة صاحبها وقد قامت الدار بعمل فهرس لهذه المجموعة تحت عنوان «الخزائن النورية» ظهر الجزء الأول في التفسير ، القاهرة ١٩٤٨ ، والثاني في مصطلح الحديث والحديث ، القاهرة ١٩٤٧ والثالث في أسماء المؤلفين ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، والرابع في العقائد والأصول ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- (٣) وقد ختم المجلد الأول من هذه المجلة بفهرس بتأريخ المخطوطات التي وردت فيه ، والمحافظة في مكتبات لافهارس لها أو في مكتبات غير مصرودة ص ٣٤٤ - ٣٥٩ وبها معجم لما نشر من المخطوطات العربية عام ١٩٥٤ ص ١٣٢ - ١٤٨ ، ٣٤٢ - ٣٤٠ .

ومما لم يطبع له فهرست من دور الكتب العامة ما يوجد في الحجاز والعراق وإيران ،  
لأن الكثير من مجاميع المخطوطات العربية عديم الفهارس أو فهارسها غير كاملة :  
ولا بد كذلك من سؤال رجال العلم عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره ،  
مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .  
الذي نشره مرجليوث . فانه عندما بدأ بنشره ، لم يكن لديه إلا قسم منه قريب من  
نصفه ، ثم حصل على باقى الكتاب بسؤال رجال العلم ، فوصل إليه بعضه من بيروت  
وبعضه من الهند ، ولم تكن واحدة منها مذكورة في أى فهرست <sup>(١)</sup> :

ومما هو أنفع من السؤال ، الفحص بالذات مباشرة ، إذ رحل عدة من المستشرقين  
الألمان إلى الآستانة ، للبحث عن نسخ لبعض الكتب العربية المخطوطة العتيقة في السراى  
السلطانية والجوامع .

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب ينبغي أن نقابها ، فإذا كانت كثيرة  
جداً لا يمكننا مراجعتها كلها ، فنضطر إلى اختيار أهمها وأنفسها ، ونستعين في ذلك  
بما قلناه في الباب الأول . وبما أن قيمة النسخ لا تعرف إلا من تناسب النسخ ، وتناسبها  
لا يعرف إلا من النص ، يلزمنا تقدير قيمة النسخة إلى مقابلتها ، وكنا نريد أن نستخدم  
التقدير في اختيار أى النسخ يجب مقابلتها ، إلا أنه يمكننا أن نكتفى لتقدير قيمة النسخة  
بقراءه قطع مختاره منها ، ومقابلتها على باقى النسخ ، فتمكننا من تعيين قيمة النسخ ،  
فننتخب أولاً ديباجة الكتاب ، وأول الكتاب نفسه ، وخاتمته ، ثم ما وجدنا فيه من  
اصطلاحات مهمة فيما قبلناه من النسخ . وأحياناً يكفى أول الكتاب . من ذلك : كتاب  
« المسائل في الطب » لجنين بن إسحق ، فتجد أوله في أكثر النسخ :

(١) لياقوت بن عبد الله الرومى الحلبى البغدادى ، إرشاد الأريب ، إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم  
الأدباء أو طبقات الأدباء ، القاهرة ، نسخة أجزاء ١٩٠٧ - ١٩١٣ طبعة مرجليوث ، Margollouth  
وطبع طبعة ثانية ، طبعة محمد فريد رفاعى في ٢٠ جزءاً



إلى كم جزء ينقسم الطب ؟ إلى جزئين : وما هما ؟ النظر والعمل .

إلى كم جزء ينقسم النظر ؟ إلى ثلاثة أجزاء :

وما هي ؟ النظر في الأمور الطبيعية ومنه يستخرج علم الأمراض ، بزوال تلك الأمور الطبيعية عن أحوالها . وإلى النظر في الأسباب ، وإلى النظر في الدلائل .

ونجد في بعض النسخ كلمة « علم » مكان « النظر » ، و « علم الأمور الطبيعية » مكان « النظر » في دلائل الأمور الطبيعية ، وزيد فيها بعد هذا ، السحر ، ثم الخارج عن الطبع مكان الأمراض .

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب ، ينبغي أن نقابلها . وقد عرف العرب المقابلة منذ فجر الحضارة الإسلامية ، واعتبروها شيئاً أساسياً في أدب الترجمة في القرن الثالث للهجرة . ومع ذلك فإن أول استنادها يرجع إلى عصر النبي ، فنحن نعترف أن النبي كان يقابل سور القرآن ، التي نزل بها الوحي على جبريل ، مرة كل عام طوال حياته ، وأنه قابل القرآن على جبريل مرتين في عامه الأخير<sup>(١)</sup> .

ونحن نرى في تقاليد المدرسة اليونانية — السريانية ، أمثلة كافية للوقوف على طريقة مقابلة المخطوطات . فقد كان معروفاً عند هذه المدرسة ، أن مقابلة المخطوطات المختلفة لكتاب ما ، هي الوسيلة الوحيدة لإقامة نص موثوق به . وكان الغرض من استعارة الكتب بين علماء السريان هو قراءتها ونسخها ومقابلتها . وهذا واضح من الصيغة السريانية القديمة لعبارة اللغات الموجهة إلى من لا يبعدون ما استعاروه من الكتب . وقد ذكر الخائيق تيموتاوس — وكان<sup>(٢)</sup>

(١) السيوطي في « الاتقان » ٤٦ ، مقتطعا من « كتاب البرهان في مشابه القرآن » للكرمان (المعروف بعد سنة ١١٠٦ هـ) . انظر أيضا Jeffry, *Materials for the History of the Qur'an* 4. cf. *Lelden*, 1937 . وكذلك Noldeke - Schwally, *Geschichte des Qorāns* 1. 52 . وكذلك الاتقان ص ١١٦ . قلا من « كتاب المصاحف » لابن آشت

(٢) انظر فهرس Wright للمخطوطات السريانية بالمتحف البريطاني 1.33a ; 441a ; 70f., etc

عالمياً محباً للكتب ، عاش في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث للهجرة ( الثامن الميلادي ) — في أحد خطاياته ، أنه قابل نسخته لجزء من كتاب جريجور النصيصي ، على نسخة أخرى كان قد استعارها من ذلك الشخص الذي يرأسه <sup>(١)</sup> :

وكانت المدرسة اليونانية السريانية تترك تماماً فائدة مقابلة المخطوطات ، ونحن نعرف أن حيناً قد استخدم قواعد المقابلة في عمله ، ولكنها لم تكن من ابتداعه شخصياً ، وهو حيناً سماها « عاداته شخصياً » <sup>(٢)</sup> كان يعني أنه التزم تطبيق قواعد أكثر مما التزمها من سبقوه . ويخبرنا حينئذ عن الطريقة التي كان يستخدمها في المقابلة ، عند حديثه عن الترجمة السريانية لكتاب من كتب جالينوس بقوله <sup>(٣)</sup> « ولما كنت شاباً في العشرين أو أكبر قليلاً ، ترجمت هذا الكتاب لطبيب في جند يسابور : استخدمت مخطوطاً يونانياً كان يشتغل على كثير من الأخطاء . فلما بلغت سن الأربعين ، سألتني تلميذي حبيش أن أصحح هذه الترجمة ، لأنني في ذلك الحين كنت قد حصلت على عدد من المخطوطات اليونانية لنفس الكتاب ، فقابلت هذه المخطوطات ، وخرجت بنص يوناني صحيح . وعندئذ قابلت المخطوط السرياني ، الذي كان ابن شاهدا قد ترجمه ترجمة ركيكة ، بهذا النص الصحيح ، وأصلحته بمساعدته . وهذه هي الطريقة العادية التي اتبناها في جميع ترجمائنا . وكذلك أعاد حينئذ مضمون هذا الكلام عند حديثه على ترجمة كتاب <sup>(٤)</sup> Méthodos therapeutiké لجالينوس . وكان حينئذ معنياً بفن المقابلة لتطبيقه في أدب الترجمة ، ولم يكن للمقاييس التي استخدمها ما يناظرها أو يفوقها في الأدب العربي المتأخر :

(١) *Timothei Patriarchae I Epistulae*, ed. by O. Braun, 126 transl. 88, 109 (72); 120 (80); 129 (86), etc. (Paris 1914-15).

انظر أيضاً *CSCO Scriptores Syr., Ser. II., vol. 67.*

(٢) « الرسالة » لحنين ص ٣ .

(٣) كتاب جالينوس . *περι αἰρέσεων τοῖς Σισαγομένους*

(٤) « الرسالة » لحنين ص ٢٠ .

(٥) « الرسالة » لحنين ص ٣

وكانت العلوم الدينية تعتبر مقابلة المخطوط شيئاً أساسياً . ومع ذلك فقد كان مؤلفوا الكتب الأساسية للدراسات الدينية الإسلامية أمثال اليوناني يعتبرون مقابلة المخطوط وسيلة لمقابلة قراءة النصوص المختلفة أكثر من كونها خطوة ابتدائية لوضع نص صحيح . وعلى العموم فقد كانت المقابلة في العصور الإسلامية الأولى ، عبارة عن مقارنة دقيقة لنسخة بعينها مع المخطوط الذي انتسخت منه هذه النسخة ، أو مع مخطوط آخر لنفس الكتاب . وكانوا يعدون أفضل المقابلات هي التي تتم بمعاونة عالم ، فقد نسخ الحسن ابن محمد بن خلدون ( المتوفى سنة ١٢١١ م ) بخطه الجميل كثيراً من الكتب المهمة في الحديث ، وقابلها مقابلة دقيقة على الشيوخ . وكان من الطرق المأمونة في ذلك الحين قراءة نسخة من كتاب معين على الشيخ في الدرس ، وكانت نصوص الكتاب تصلح تبعاً لإرشادات الشيخ ، ولكن هذه العملية قد فتحت الباب لجميع أنواع التصويبات الارتجالية .

### المقابلة :

وبعد اختيار النسخ التي يراد مقابلتها تنتقل إلى كيفية المقابلة فنقول : إن المقابلة الآن أسهل منها في العصر السابق ، لأن الناشر قدماً كان يضطر إلى السفر إلى بلدان شتى ، أو يطلب إلى أحد مقابليها بدلاً عنه ، وليس هذا أمراً سهلاً ، ومع ذلك فلا يعتمد الناشر إلا على ما شاهده بعيني رأسه . وفي وقتنا سهل ذلك بالصور الشمسية التي تقوم مقام الأصل ، إلا أن الآلات الخاصة بتصوير المخطوطات لا توجد في كل مكان ، وأسعار الصور عالية جداً ، وقد ابتكرت أخيراً فكرة تصوير المخطوطات بطريقة Micro Film ، وهي طريقة لا تتكلف كثيراً ، وغيب هذه الطريقة أنه لا يمكن قراءة الفيلم بالعين المجردة ، بل لابد من الاستعانة بجهاز للقراءة ، يقوم بتكبير الصورة بالقلتر الذي يمكن معه قراءتها . وما يعتبر قدوة حسنة في ذلك ، أن دار الكتب البروسية في برلين تكلف موظفيها بتصوير المخطوطات والمطبوعات ولا تطلب أكثر من نفقاتها فقط ، وكان ثمن الورقة قبل



هبوط سعر الحنيه أقل من قرشين ، ويمكن تصوير صفحتين متقابلتين في المرة الواحدة إن لم يكن الكتاب طويلاً<sup>(١)</sup>.

والصور الشمسية العادية قصور من جهة أنه في النسخ غير الواضحة ، لا يظهر في الصورة كل ما هو في الأصل ، وفي السنين الأخيرة اكتشفت طرق لتصوير النسخ غير الواضحة من الطروس ، وهي الرقوق أو الحلود التي كتبت عليها مرة ثانية بعد أن محيت الكتابة الأولى ، وأكثر هذه الطرق باستعمال الأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء وتصوير الصفحة الواحدة مرتين ، وتطبيق الصورتين على بعضهما ، فيمكن بذلك الطريقة إظهار ما لا يظهر في الأصل ، إلا أن هذه الصور غالية الثمن ، وعيبها أنها تؤذي النظر ، والمقابلة نوعان : مشافهة ، ومعاينة . والطريقة الأولى مألوفة في الشرق ، وهي أن يقرأ الواحد في النسخة الواحدة ، على آخر يقابل في نسخة أخرى . والمعاينة مألوفة في الغرب ، وهي أن يقرأ الواحد قطعة من النسخة الواحدة ويحفظها ، ثم يقرأها في النسخة الثانية ، وكل من هاتين الطريقتين تتفوق على الأخرى من جهة : أما المشافهة فتم بسرعة وتحول دون إسقاط كلمات . وأما المعاينة فهي أكثر تدقيقاً من المشافهة وخصوصاً في الكتب العربية لأن القارئ بصوت عال مضطر إلى إضافة النقط والشكل من عنده ولا يعرف السامع ما هو مروي أو غير مروي . وإن أمكننا أن نجتمع كل النسخ أو صورها الشمسية في موضع واحد استطعنا أن نقابل على أسهل طريق وأسرع ، وذلك أننا نختار أحسن النسخ وأوثقها كأساس للمقابلة ، ثم نقابل صفحة أو فصلاً في كل النسخ ، ثم نصل إلى الصفحة الثانية أو الفصل الثاني . ومنفعة هذه الطريقة أننا بعد أن عاينا الصفحة في النسخة الأولى نحفظ ما في الصفحة التي راجعناها ، ولو قابلنا الكتاب كله في الأولى وتوجهنا إلى الثانية ، كنا عند اختتامه نسينا ما به من المشاكل :

---

(١) ابتكرت في العصر الأخير لتصوير الكتب طريقة جديدة بالـ *Copyflo* ويتكلف المتر الواحد منها ستة عشر قرشاً بماكينات *Xerox* .

وبجدر بنا أن تقابل كل النسخ بأصل واحد لأن المقابلة بأصول مختلفة قد تدعو إلى الغلط، وليكن الأصل الذى اخترناه أساساً للمقابلة؛ إما صورة شمسية، وإما نسخة عن الأصل قوبلت بمقابلة مضبوطة؛ والأول أنفع لأن الاستنساخ لا يخاو أن يحدث فيه أغلاط، والمقابلة نادر جداً ما تجدى. ونكتب اختلافات النسخ إما على هامش النسخة التى اتخذت أساساً للمقابلة، وإما على أوراق ودفاتر خاصة بهذا الغرض، وهذا هو الأفضل، وينبغى أن نميز تمييزاً يحول دون الأخطاء بينها، ونكتب قراءات كل نسخة بلون خاص بها أحمر أو أخضر، وهذا هو الأولى. وإن لم يكن هذا أشرنا إلى كل نسخة برمز لها، كما نفعل عند طبع الكتاب، واختيار الرمز يحتاج إلى تفكير، والمعتاد استخدام حروف المعجم، وقصورها أنها باعثة على الخطأ، لأن القارئ قد يظن أنها مما يقرأ فى أصل النسخة، فالألف إذا استعملت رمزاً يوضع عليها مدة (آ)، ونتجنب الحروف الداعية إلى الخطأ كالواو والهاء، ولو كانت حروف التاج الجديدة مستعملة وموجودة فى كل المطابع، وكانت صورها أبسط من شكلها الحالى لكانت جديرة بالاهتمام<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت النسخ قليلة، اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم، فنسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها، لكان ذلك أحسن، فمرمز للنسخة القديمة بالرمز (أ) والى تليها فى القدم بالرمز (ب). الخ. وأحياناً لا تنى حروف المعجم بالحاجة، فنضيف إليها لأرقام فنقول (١)، (٢)، (٣) وهكذا. وإن كان عدد النسخ كبيراً، احتجنا إلى نظام فى تقسيم الرموز، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، أو دار الكتب التى تحفظ فيها النسخة، وإن حفظت أكثر من نسخة واحدة فى مدينة واحدة كالقاهرة مثلاً، وجب أن نشير إلى أقدمها بالحرف (ق)، وإلى التالية بالحرف (ك)، فإن لم يكف ذلك نربط اثنتين من الحروف بعضهما ببعض، ونشير إلى أقدمها بالرمز (قا)،

(١) ضاعت حروف التاج من الاستعمال منذ أمده طويل.

والى التالية بالرمز (قب) ثم قج وهكذا ، أو نشير بالحرف الثانى إلى أول حرف من حروف المكان الذى تحفظ فيه النسخة فنشير بالرمز (قد) إلى نسخة دار الكتب : و(قت) إلى نسخة تيمور باشا : و(قا) إلى نسخة الأزهر الشريف . وهذا الموضوع وكثير مما سبذكر يحتاج إلى ملاحظة ، وهى أنه لا يمكن حتى الآن مماثلة ما يطبع فى الشرق من النشرات للكتب العربية ، مماثلة تامة بما يطبع فى الغرب ، ذلك لسببين :

الأول أن القراء لم يعتادوا ذلك فى الشرق ، لأننا فى نشر الكتب القديمة الأوربية ، نقصد إلى الغاية القصوى من الإيجاز ، فنستغنى عن الكلام ونكتفى بالرموز ، ونجد فيها كل حاجتنا ، فلا نضع نقطة ولا قوساً إلا ولكل منهما فائدة لا يستغنى عنها . ونفرق بين أنواع الخط ، فنكتبه صغيراً مرة وكبيراً أخرى ، ونكتبه سميكاً مرة ورقيقاً أخرى ، ونكتبه مائلاً مرة ومستقيماً أخرى ، ونخصص كلاماً من ذلك بمعنى ، نكتفى للدلالة عليه بهذه الوسيلة ، ولا نستخدم لذلك كلاماً ، وهذه الطريقة فائدة كبيرة ، وهى أنها تسع التعبير عن معانى كثيرة فى مكان ضيق ، فإذا أردنا أن نعرف حالة رواية فى موضع ما تكفيها نظرة واحدة ، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلى تمرن القارئ ، وتعوده على اعتبار الفروق الجزئية ، التى لا يعرفها غير المتمرن .

والسبب الثانى ، أنه لا بد من بعض الفرق بين الكتب المطبوعة فى الشرق وكتب الغرب . وهو أن المطابع الشرقية ليست مستعدة تماماً لطبع مثل هذه الرموز ، وكل ما تستطيعه المطابع الغربية فى الوقت الحاضر ، هو الكتابة بنوعين من الحروف : الحروف العادية ، والحروف السوداء . والخط العربى نفسه لا يتسع للتمييز بينها بمقدار ما يتسع له الخط اللاتينى ، وعلى الرغم من أن المطابع الشرقية تحتوى على القليل من هذه الرموز ، إلا أنها ليست مثالية على استعمالها ، والمطابع الأوربية متعودة على مزج الحروف المختلفة ، وإن كانت تفقه هذا أكثر من تفقه ترتيب الحروف :



ولهذين السبين عرّمت على طبع كتاب بالطريقتين بدل اختراع رموز لاتفاق النسختين ، وذلك أننى لو كنت اخترعت رمزاً لاتفاق النسختين ، لوجب أن يتميز جداً عن الرمزين اللذين لكل واحدة من النسختين ، لئلا يظن قارئ أن هذا الرمز يدل على نسخة ثالثة ، وكان هذا يلزمنى على استعمال خط غير مستعمل فى النسختين .

والآن نعود إلى المقابلة فنقول : إنه لا استطاع اختيار ما يختلف فيه النسخ ، وأن اختيار ما هو جدير بأن يطبع يحتاج إلى مهارة وذكاء وفهم ، فأول ما يجوز صرف النظر عنه اختلاف الإملاء ، ثم الأغلاط البسيطة الظاهرة التى لا شك فى إصلاحها ، وإن كانت النسخ كثيرة جاز ترك كل ما يقتصر الاختلاف فيه على اللفظ والعبارة ولا يجاوز ذلك إلى المعنى ، وعلى كل حال يجب أن نضع لاختيار النسخ قاعدة تتبعها بدقة وتقيدها فى أول الكتاب ؛ ومما لا يجوز تركه فى مقابلة النسخ القديمة أو النادرة ، أن نلاحظ اختلاف الأيدى التى كتبت النسخة ، وما يوجد على هوامشها من التصحيحات والقراءات من النسخ الأخرى ، فينبغى أن نميز بين ذلك كله ، ونشير إلى ما صححه كاتب النسخة فى المتن نفسه ، ونشير إلى ما صححه الناسخ فى الهامش برمز آخر ، وإلى ما صححه غيره برمز ثالث ، وإلى القراءات المختلفة برموز خاصة بهما ؛ ونشتق هذه الرموز كلها من لفظ « نسخة » فتأخذ « ن » رمزاً للنسخة و « هـ » رمزاً للهامش ، فإذا لم نستخدم الرموز فى ذلك أشرنا إلى كل شيء بالكلام الصريح ؛ وإن كانت النسخة كتبها غير واحد من الناسخ رمزنا إلى كل برمز خاص ، فبرمز إلى الناسخ الأول بالرمز « نا » : وإلى الناسخ الثانى بالرمز « نب » وهكذا ، وقد يكفى ذكر ما كتبه كل فى مقدمة الكتاب . وإذا قيدنا قراءة تخالف النسخة التى اتخذناها أساساً للمقابلة نشير إلى ذلك بطريقتين : الأولى : أن نضع إشارة فى المتن ونعيدها على الهامش أو فى دفتر القراءات ، ونذكر القراءة ، ونستعمل لهذه الإشارة نجمة أو دائرة أو زاوية أو غير ذلك ، وإذا كانت

القراءة بمقام كلمات لزم أن نضع الإشارة مرتين في أول الكلمات وآخرها ، ويمكن أن نستعمل بدل الإشارات الحسروف أو الأرقام ونتخذ لذلك مثالا من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، وتوجد له خمس نسخ الأولى في برلين ونرمز لها بالرمز «ب» ، والثانية ونرمز لها بالرمز «م» ، والثالثة «ق» ، والرابعة «س» ، والخامسة «ع» «فربما [ضربنا النور] في أكثر موجودات . الأمور . ولما يوجد من نفع قليل غيره أنفع مما يوجد من أكبر كثيره نثرة أنفع في الغذاء لآكلها من الأنوار في الغذاء<sup>(١)</sup> ككلها » .

ونذكر في الهامش [ ضرب بالنور «ب» . حوادث «س» + + أنفع في الغذاء من الأنوار في الغذاء ككلها «س» أنفع في الغذاء لآكلها من الأنوار ككلها «ع» «غير موجود «ب» . والطريقة الثانية أن نعد سطور المتن ، فنذكر عند تقييد القراءة عدد السطر الذي به الكلمات ، ونذكرها مع خط موصل بينها ، وبلى ذلك الكلمات التي تقوم مقامها ، ففي المثال السابق نقول في الهامش :

(١) ضربنا النور : ضرب بالنور «ب» . موجودات : حوادث «س» .

(٢-٣) أنفع - الغذاء ككلها : أنفع في الغذاء من الأنوار في الغذاء ككلها «س» ، أنفع في الغذاء لآكلها من الأنوار ككلها «ع» . في الغذاء : غير موجودة في «ب» .

وأحيانا لا يجوز الشك في أي الكلمات من السطر تنوب عنها القراءة المخالفة للمتن ، فلا حاجة بنا إلى إعادتها ، بل يكفي بعدد السطر ، ففي المثال السابق لا حاجة بنا إلى كتابة «ضربنا النور» بل تكتب القراءة المخالفة مباشرة :

والكل من الطريقتين فائدة وفضل ، فالأولى لا تصلح إلا إذا كان عند النسخ والاختلافات قليلا . وإن رأينا القطعة التي نقابلها بخالفة لما في المتن في أماكن كثيرة ، انصرفنا عن ذكر القراءات واحدة واحدة ونسجل القطعة ككلها . وكذلك إذا وجدنا

نسخة تخالف الأخرى مخالفة تامة ، حتى أنها لإخراجة قائمة بنفسها ، لم نذكر من القراءات الموجودة فيها ، إلا ما يعيننا على تصحيح النسخ الأخرى ، واتخذناها موضوع بحث منفصل . ومما هو جدير بالالتفات إليه ، أن نذكر في دفتر القراءات ، أول كل صفحة في كل نسخة من النسخ التي نتحدث عنها للمقارنة ، فذلك يمكننا من مراجعة كل موقع من الكتاب في كل النسخ عند الحاجة .

والمقابلة عمل متعب يحتاج إلى الانتباه والعناية . واجتناب كل الخطأ صعب جداً ، لأننا إذا عرفنا الكتاب ومدلوله ، وحفظنا بعض عباراته ، حملنا ذلك على تصور ما هو مكتوب في النسخة ، ولا نرى الاختلافات إذا كان الفرق بينها يسيراً ، وهذا نفس ما يقع عند تصحيح البروفات ، فنحن نعرف الصحيح فلا نرى الخطأ ، وهذا معروف في علم النفس ، ولهذا ينبغي أن نعيد على كل مقابلة مرتين ، وإذا كان النص عظيم الشأن نكرر المقابلة مراراً . والمألوف أن تكون المقابلة مرتين ، مرة قبل نقد النص وتصحيحه ، ومرة عند الطبع . ومقابلة النسخ هي آخر جمع الرواية الأولية ، ويليهما جمع الرواية الثانوية ، فإن كانت طفيفة علقناها على الأولى ، وإلا أفردنا لها دفتر .

والعمل الثاني هو ترتيبها حسب القواعد السابقة ، فنستخرج تناسب النسخ ، وإن لم تنجح قسمناها إلى كتل ، ثم نعين قبيلة كل كتلة ، ونوصل بذلك إلى تعيين ما هو أجدر أن يكون أصلاً ثم نتقدم إلى نقد ذلك النص وإصلاحه بالدلائل الباطنة كما فصلنا ذلك من قبل ، ونذكر كل ما نحصل عليه وقت القراءة في الهوامش أو في دفتر القراءات ، ونميز بين ما هو مروي وبين ما ضمناه ، ونعلق على الأماكن المشكلة ، بالتعليقات المؤدية إلى حل المشكلة ، وبعد ذلك نتقدم إلى تهذيب النص النهائي ، فنختار من بين قبائل النسخ القبيلة والكتلة التي هي أقرب إلى النص الأصلي ، ونختار من نسخها الكاملة أقرب النسخ إلى الأصل ، ونأخذ هذه النسخة أساساً لتهذيب



النص، ولا نعيد عنها إلا إذا تبين لنا من الترتيب أن الموجود في نسخ أخرى أصح مما هو فيها، فإن لم تسعفنا النسخ في تصحيح النص أصلحناه بالحدس والتخمين :

ولا نأخذ نسخة واحدة أساساً لتهديب النص سبب، وهو أننا لا نتوصل إلى الفصل بين اختلافات النسخ، إلا بالدلائل الظاهرة، فتبقى أما كن في النص يجوز فيها قراءتان، ليس لإحدهما فضل على الأخرى: فنحتاج إلى أسوة وأساس نبني عليه فتأخذ نسخة واحدة أساساً لتهديب النص. وإن لم نفعل ذلك تعرضنا لخطر مزج الروايات المختلفة وتلفيقها وإحداث نص لم يكن ابداً. وإن قال قائل: إننا نمزج الروايات بالاستعانة بعدة نسخ، قلنا إن إثارة الرواية التي تتضح صحتها ليست مزجاً، لأنه إن كانت القراءة صحيحة، فمن الواجب أن تكون وجدت أولاً في كل الروايات. وأيضاً صحة النص أهم من مزج الروايات، فالوظيفة العليا للناسخ، تصحيح النص واجتناب مزج الروايات، وأحياناً نضطر إلى تثبيت نص اختياري نأخذ قراءته من النسخ المختلفة، ولا نؤثر إحداها على الأخرى، وذلك إن لم يبق للكتاب نسخة كاملة، أو كانت الروايات ممزوجة في النسخة نفسها كما ذكرنا. وبعد تهديب النص: نحضر الأصل الذي يطبع عليه الكتاب، فنستعمل صورة شمسية للنسخة التي اتخذناها أساساً، لأن النسخ قد ينشأ عنه بعض الأخطاء، ولا نغير في الصورة الشمسية إلا بعض اعتبارات أهمها الإملاء.

### الإملاء العربي :

لم يبحث الإملاء العربي ولا تاريخه بحثاً كافياً حتى الآن إلا رسم القسراً الكريم : ولوقصد أحد إلى ذلك، لم يجر أن يكتب بما يجده في الكتب « كآدب الكاتب » لابن قتيبة<sup>(١)</sup>، « والألفاظ الكتابية » لابن درستويه<sup>(٢)</sup>، « وصبح الأعشى » للقلقشندي<sup>(٣)</sup>، بل كان

(١) « أدب الكاتب » لابن قتيبة . طبع عدة مرات في مصر .

(٢) « كتاب الكاتب » لابن درستويه . طبعه لويس شيخو . بيروت ، ١٩٢١ .

(٣) « صبح الأعشى في صناعة الإنشاء » للقلقشندي . طبعه من الأجزاء الثلاثة الأولى بالزكفراف في الإسكندرية ،

وطبع الكتاب كله في ١٤٤٠ هـ في دار الكتب المصرية ١٩١٤ - ١٩١٩ وأعيد طبعه .

ينبغي عليه أن يطالع كتباً خطية من كتابة من يوثق بهم في عصور مختلفة ، فإن إملاء هذه الكتب الخطية القديمة يخالف القواعد الموضوعة في الكتب ، في أشياء كثيرة أشهرها : أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة ، كتبت بالألف فيما توجب فيه القواعد أن تكتب بالياء . وكثر الاختلاف في إملاء الحمز ، فلا يكاد يوجد في الكتب الخطية القديمة ، ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة في الإملاء إلا نادراً . والذين ألفوا في الإملاء من القدماء أمثال ابن قتيبة ، اقتبسوا أشياء كثيرة من رسم القرآن ، مع أن العادة كانت تخالف رسم القرآن منذ زمان . وقد نقل كل واحد من أصحاب الكتب أكثره من سبقه ، ولم يدخل في اعتباره أن العادة والاصطلاح يتغيران بمرور الزمن . ولهذا الأسباب لا يجوز أن نطبق قواعد الكتب في الإملاء على النصوص القديمة : ولو عرفنا معرفة تامة طريقة الإملاء الذي استعمله مؤلف النص الذي نشره ، وجب علينا أن نراعي ذلك ونحافظ عليه ، ولذا يجب أن تتبع إملاء النسخة الأساسية ، وذلك إن كان إملاء تلك النسخة ثابتاً ، وكتب فيها كل نوع من الأصوات على نمط بعينه ، في كل ما يقع فيه من مواضع الكتاب . وإن كان الكاتب تردد بين إملاءين ، وتغيرت كتابته لنوع واحد من الأصوات ، وجب أن نختار نحن إملاءً لاثقاً بالكتاب ، من بين النسخ أو ما نعرف يقيناً أن المؤلف استعمله .

والإملاء وإن كانت له منزلة ولم يكن عديم الشأن في تاريخ اللغة ، فشأنه في نشر الكتب دون شأن النص نفسه ، فلا حاجة إلى بذل الجهود فيه .

وهناك فرق بين طبع الكتب العربية في أوروبا وطبعها في الشرق ، فإن جامع الحروف في أوروبا ، لا يفهم شيئاً من النص العربي ، بل يرتب الكلمات حرفاً حرفاً ، ويتبع الإملاء المستعمل في النص بدون تغيير ، فيجوز لذلك أن يختار الناشر طريقة الإملاء اللائق بالكتاب . والمرتب العربي يفهم ما يترتب ، فهو متعود على الإملاء المستعمل الآن ،

فيصعب عليه اتباع إملاء غير المؤلف ، وهو يظن غير المستعمل خطأ ، فيسوّغ لنفسه أن يترك إملاء النسخ الخطية ويتبع الإملاء العصري .

ومن وسائل الإملاء الجزئية ، إملاء أسماء الأعلام الأجنبية ، من أعلام الأشخاص والأماكن : فأننا نرى فيها التحريف والتصحيف كثيراً ، فلا بد أن يجمع الناشر لكل علم ، كل الإملاءات التي تقع في المواضع المختلفة بكل النسخ المعتبرة ، ويذكرها كلها في موضع واحد . والموضع الأولي بذلك هو الذي يرد فيه هذا العلم أول مرة ، ثم يختار الناشر منها ما يظن أن المؤلف كتبه ، ويكتب هو العلم هكذا في كل الكتاب . ونستثنى من ذلك ما كثر فيه التردد بين إملاءين أو أكثر ، مثل ابقراط وبقراط — أرسطوطاليس وأرسطاطاليس ، فمن المرجح إذن في هذه الحالات ، أن أصحاب الكتب القديمة أنفسهم ترددوا في مثل هذا الموضع بين صور مختلفة للعلم الواحد ، فيجوز أن تتبع نحن النسخة الأساسية في كل موضع يرد فيه العلم ، ونتردد نحن أيضاً في كتابة العلم بين إملاءين .

### الترقيم :

ويتبع مسألة الإملاء مسألة الترقيم ، أي استعمال العلامات للفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد في الكتب الخطية من ذلك قليل ، للتفريق بين الفصول الطويلة والمتمن والشرح . فلا شك أننا عند طبع الكتاب ، نحافظ على كل هذا ونكمل الناقص في المواضع الموازية . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء ، وأكثرهم حتى في الشرق يذهب إلى إدخال النقط وغيرها في الكتب القديمة ، ولا أرى في ذلك فائدة إلا في الأحوال النادرة ، ذلك أن الناس تعودوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم ، ولا يجدون مشقة إلا في بعض المواضع الصعبة . وفي زيادة الترقيم خطر الخطأ ، إذ رأيت في بعض الكتب العربية التي نشرت أخيراً ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة ، لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة فظنها تامة قبل تمامها .



والنثر لا بد من طبعه على الترتيب الوارد في الأصل. أما الشعر فلا بد من طبع كل بيت في سطر. وفي السجع نضع نقطة بعد كل قافية.

ومما هو أكثر تسهيلا للفهم من الترقيم، تقسيم النص إلى فصول ليست طويلة، فيبدأ كل فصل بمبدأ جديد. وكذلك التنبيه إلى المواد التي يبحث فيها الكتاب، إما بكلام دال على ذلك في الهامش الجانبي، أو في أعلا الصفحة، أو بوضع خط فوق ما يدل عليه النص دلالة واضحة، لأن وضع الخط تحت الكلمة لا يجوز في الكتب القديمة، ولا أرى فيه فائدة في الكتب الحديثة.

ومما يجوز زيادته في النص نفسه القوسان، وفي استعمالهما نظر لأنه قد اصطلح في نشر الكتب اليونانية على استعمال ثلاثة أنواع من الأقواس وهي [ ] و < > و ( )

ويحصر بين القوسين [ ] ما يكون مروياً في النسخ وليس من أصل الكتاب، بل زيادة بعض المتأخرين من القراء، ويجوز أن نسقط ذلك من النص ولا نذكره إلا في الهامش.

ويحصر بين القوسين < > ما يفقد في النسخ ونحمن أنه كان موجوداً في أصل الكتاب، ونجد هذه التكمالات في كثير من طبعات الكتب العربية في النص، دون علامة دالة على أنها لا توجد في النسخ، وإن كان ذلك مذكوراً في الهامش وهذا لا يجوز، لأن أكثر القراء لا يراجعون الملاحظات المطبوعة في الهامش، بل يقرأون المتن فقط، فيحملهم وجود هذه الكلمات في المتن على الظن بأنها من أصل النسخ، ولا يشكون في عزوها إلى مؤلف الكتاب. والمطابع الشرقية لم تتعود على استعمال هذا الجنس من الأقواس.

وأما المسالان ( ) فليس لها معنى مصطلح عليه في نشر الكتب، فيجوز أن يحصر بينها ما يأتي به صاحب النص من الآيات القرآنية. أو يجوز أن يحصر بينهما ما يزيده هو نفسه على النص للإيضاح أو الشرح، مع أن الشرح والإيضاح لا لزوم لوضعهما في النص، ونستثنى من ذلك بعض الزيادات البسيطة مثل أعداد السور والآيات التي تزيدها مع الآيات القرآنية التي يأتي بها المؤلف.

ومما يحتاج إلى العلامات كاحتياج التكملات إليها، التخمينات التي يغير بها الناشر ما يكون مروباً في النسخ، فينبغي أن يحذر القارئ أن ذلك مروي، والمعتاد في هذا النجمة . وهي تكنى لكي تكون علامة للتكملات أيضاً إذا وضعناها في أولها وآخرها. ولا يحتاج إلى تعليم ما هو ثابت لاشك في صحته .

ومن الناشرين من يشير بعلامة خاصة وهي الصليب + إلى المواضع غير المفهومة، التي يخاف أن يكون النص فيها مضطرباً، ولم ينجح الناشر في إصلاحها، وتوضع هذه العلامة في أول القطعة المشكلة وآخرها .

وإذا تخمنا أن عدة كلمات سقطت ولم نفهم ما هي ولم ننجح في استلراكها وضعنا نقطاً يدل عددها على عدد الكلمات الناقصة . وكذلك إذا كان شيء من النص قد ضاع من خرق في الكتاب . ومن العلماء من يفرق بينهما. وإذا وجدنا في الأصل بياضاً، تركنا في الطبع بياضاً مثله ، ونبهنا عليه بملاحظة في الهامش .

### الارجاع :

والآن لم تبق إلا مسألة واحدة من مسائل ترتيب النص وهي الأرجاع أعني تعيين الموضع الواحد من الكتاب بحيث يجد المراجع بسهولة وسرعة. فلا بد لمن يريد أن يعين موضعه ما في هذا الكتاب من ذكر المجلد والصفحة، وهذا لا يمكن في أكثر الحالات لأننا إذا لم نفعل شيئاً لتحقيق ذلك الغرض، استغرق البحث عن كلمة أو علم زمناً طويلاً. وإذا كانت الصفحة طويلة فلا بد من ذكر عدد السطر ولذلك نضع بجانب السطور أعدادها، والمألوف وضع ١٠ و ١٥ الخ بجانب السطور. وهذه الطريقة كافية إلا أن لها قصوراً خطيراً لأنه إذا طبع الكتاب مرة ثانية لا يمكن المراجع أن يجد في الطبعة الجديدة ما أرجع إليه في الطبعة الأولى إلا بعد جهد شديد، وأمثلة ذلك كثيرة، وأصرف النظر عما أعيد طبعه في الشرق سرقة عن طبعات أوروبا، فلا أذكر إلا ما طبع في الشرق عدة مرات، كالأغاني فيرجع في كتب

المستشرقين والمجلات العلمية في ألوف من مواضعها إلى أعداد الصفحات والسطور من الطبعة الأولى ، ولا يفيد ذلك في الطبعة الثانية مطلقاً . وكذلك « لسان العرب » ، و« خزانة الأدب » ، و« تفسير الطبري » ، و« مدونة مالك بن أنس » . وكان ينبغي عند الطبع أن يشار في الطبعة الجديدة إلى أول كل صفحة من الطبعة القديمة ، ونشاهد مثل ذلك في الكتب اليونانية ، ككتب جالينوس ، وأفلاطون ، وأرسطو ، التي يذكر فيها أول الصفحات من الطبعة المعول عليها ، فتذكر هذه الأعداد في كل ما يطبع جديداً من تلك الكتب . وتسهل المراجعة في كتب أرسطاطاليس ، لأن طول السطور فيها يقارب طول السطور في الطبعة الأصلية . وفي كتب أفلاطون تسهل المراجعة إذ اقسمت كل صفحة إلى خمسة أقسام ، يشار إلى كل قسم منها بحرف من حروف الهجاء الأولى : وقد سلكت هذه الطريقة في نشر كتاب الأسابيع - الذي ينسب إلى جالينوس ، وتنسب ترجمته إلى حنين<sup>(١)</sup> ؛ ولم يؤلف الكتاب جالينوس ولا ترجمته حنين - فقسمت كل صفحة إلى ستة أقسام ، وأشارت إليها بحروف الهجاء الأولى .

وبما هو أحسن من هذه الطريقة تقسيم الكتاب ، إلى فصول ، من أوله إلى آخره ، على شرط أن تكون الفصول قصيرة ، فيجد فيها المراجع حتى الكلمة الواحدة بسهولة ، وهذه الطريقة سلكها الأستاذ شاخت في نشر عدد من الكتب الشرقية .

هذا ما يخص النثر ، وأما الشعر فاللائق عد الأبيات ، وتوضع الأعداد على الهامش بجانب المتن .

ويوضح في الهامش أيضاً اسم من اقتبس منه صاحب الكتاب ، وعلى الأخص إذا كانت القطعة طويلة تمتد إلى أكثر من صفحة واحدة . وهذا غير معتاد في طبع الكتب العربية حتى الآن ، وهو فيها أنفع من غيرها ، لأن جانباً منها عبارة عن المجاميع التي كتبها الأفراد المتقدمون . فكتاب « إرشاد الأريب » لياقوت ليس فيه إلا القليل من كلام

(١) G. Bergsträsser, *Pseudogalenī in Hippocratis de Septimanis Commentarium Ab. Hunaino Q. F. Arabicae Versum, ex codice monacensi primum edidit et germanice vertit* Leipzig, 1914.

كتاب الأسابيع لابن سينا ترجمه حنين بن ابي اسحق الملقب .



ياقوت نفسه، وأكثره مأخوذ من آثار الذين يتكلم هو عن تریخة حياتهم، أو من كتب تاريخية ألفت عنهم، وذكرت فيها أحوالهم، فمن راجع هذا الكتاب لا يمكنه معرفة من هو الذى يقرأ عنه فى ذلك الموضع، إلا بعد تصفح الكتاب، فلو كان الناشر طبع فى أول قطعة و صفحة جديدة تتجاوز إليها تلك القطعة، اسم من ينقل عنه، كان ذلك تسهيلاً مهماً للانتفاع من الكتاب. ونطبع فى الهامش فوق المتن عنواناً لكل صفحة، نذكر فيه اسم المقالة وعددها واسم الباب وغير ذلك، أو ندل فى عنوان الصفحة على ما فيها من مواد البحث، ويجوز أن نقسم ذلك، ونذكر أيضاً أعداد الفصول، أو الآيات المطبوعة فى تلك الصفحة كما فعلت فى كتاب الأسابيع فطبتعت مثلاً فى أعلا صفحة ٢١  $13-15=6r. 1/6 b-6V. 1/6 C$  يعنى تحتوى الصفحة على الفصول ١٣ إلى ١٥، وذلك ما يوجد فى النسخة فى السدس الثانى b من الصفحة الأولى من الورقة السادسة إلى السدس الثالث c من الصفحة الثانية من الورقة السادسة و r هى اختصار recto ومعناها وجه، و v. هى اختصار verso ومعناها ظهر : فى كل ورقة.

ويجوز أن نقسم كل هذا إلى قسمين، فنذكر مثلاً فى أعلا كل صفحة يعنى اسم المقالة، وفى أعلا كل صفحة يسرى أعداد الفصول والآيات الخ. ونضع تحت المتن ما يقال له عدة النقد Apparatus criticus، أى كلما يحتاج إليه القارئ لنقد النص، ونأخذ كل ذلك من دفتر القراءات، ولا ننقل كل ما جمعناه هناك من قراءات النسخ، بل نختار منها ما يستحق أن يذكر، ونترك ما لا منفعة فيه لتهديب النص، ولا لتحقيق تناسب النسخ، وهذا الاختيار صعب جداً، وترك ما هو جدير بأن يذكر أضر من ترك ما ليس جديراً بأن يذكر، ونزيد على ذكر رواية النص ذكر تخميناتنا وتخمينات غيرنا، ذلك لأننا إذا حكمنا أن النص الموجود فى النسخ غير صحيح، اجتهدنا فى تصحيحه، فإن حصلنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات، ووضعناه فى المتن نفسه

وذكرنا في الهامش ما يقرأ في أصل النسخ؛ وإذا لم نحصل على اقتراح نعتقد بصحته، لا نذكره إلا في الهامش.

ويحسن أن نزيد على عدة النقد بعد ذلك الاحتجاج على صحة النص أو على عدم صحته، وعلى تفوق بعض القراءات على بعضها. إلا أن الأغلب هو التقليل من ذلك، لأن الغرض من نشر الكتب هو عرضها كما هي على القراء، وليس البحث والفحص، فإن كانت لنا أبحاث مسهبة، عن بعض الأماكن المشككة أضفناها في ملحق للكتاب، ولا ندخلها بين ذكر القراءات. وقد ذكرت عند الكلام عن مقابلة النسخ، أننا في عدة النقد نقصد إلى الإيجاز التام، ونستعين على ذلك بالرموز، ومنها + وتدل على شيء يزيد في نسخة عن غيرها، و - يدل على شيء لا يوجد في بعض النسخ ووضعناه في المتن. أو نستعين بالاختصارات، والمألوف منها في الكتب الأوربية addidit = add يعني زيدت، و omisit = om يعني نسخة أسقطت كلمة من النص، و codex = cod يعني نسخة، codices = codd يعني نسخ. وهذه الاختصارات توجد في نشرات بعض الكتب العربية التي طبعت في أوروبا، وأما في طبع الكتب العربية في الشرق، فالأولى اجتناب الإيجاز الزائد، لأن الناشرين لم يصطلحوا على الرموز إلى الآن، ولأن القراء لم يتعودوا قراءة عدة النقد.

وعلى كل حال يجب وجود ترتيب ونظام ثابت في ذكر القراءات، كما يجب ترتيب النسخ ترتيباً تبعاً في كل موضع من مواضع الكتاب؛ وأحسن ترتيب الترتيب على قبائل النسخ وكتلتها، وفي كل قبيلة وكتلة على درجة قدم النسخ وقيمها، ولذلك طرق منها استيفاء الرواية، أو الاختصار على المخالف للمتن، وذلك أننا إما أن نذكر كل النسخ وبينها التي يقرأ فيها ما وضعناه في المتن، وإما ألا نذكر النسخ التي يقرأ فيها غير ما وضعناه في المتن؛ وأوضح ذلك بمثال أوردته في كتاب الرد على ابن المقفع، «ضربنا النور»<sup>(١)</sup> فإذا

(١). كتاب الرد على ابن المقفع ص ٢ راجع ص ١٠٠ من هذا الكتاب.

استوفينا النص كتبنا في الهامش رموز النسخ التي يوجد فيها هذا النص وهي «م.ن.س.ع». ثم ضرب بالنور «ب» وذكرنا في ذلك النسخ كلها وعى خمسة . والطريقة الثانية هي الاقتصار على المخالف للنص ، وفيها نسقط ذكر الرموز ولا نذكر إلا القراءة المخالفة . ويتضح من ذلك أنه إن لم توجد مخالفة للمتن إلا في هذه النسخة ، فالموجود في النسخ عداها هو الموجود في المتن هنا . فالطريقة الثانية أكثر إيجازاً إلا أنها باعثة على الخطأ ، لأن القارئ يضطر لفهم عدد النسخ إلى حفظ رموزها ، ولا تصلح هذه الطريقة إلا إذا كان عدد النسخ قليلاً . وعند استيفاء الرواية فاما أن نبدأ بذكرها من القراءة التي وضعناها في المتن ، ولما أن نتبع ترتيب النسخ ، ولا نراعى ما وضعناه في المتن من القراءات . ولو عزمنا على ترتيب النسخ على الحروف الأبجدية ، فتكون النسخ «ب ، م ، ن ، س ، ع» . ولو اتبعنا هذا الترتيب وجب ذكر القراءة المخالفة للنص أولاً ، ثم تأتي بعدها بقراءة النص ، وفائدة هذه الطريقة أن ترتيب الرموز في الهامش لا يتغير وهو واحد في كل المواضع . وفي الطريقة الأولى يتغير بتقديم رمز النسخ التي توجد فيها القراءة الموضوعية في المتن . وعند الاقتصار على ما يخالف النص ، نعيد في كل صفحة من الكتاب قبل ذكر ما يتعلق بالرواية ، رموز النسخ التي أخذ منها نص تلك الصفحة ، ولذلك فأننا عند الاقتصار نذكر «ضرب بالنور» «ب» . ولكي يعلم القارئ بقية النسخ نضع في أول الهامش كل الرموز «ب ، م ، ن ، س ، ع» ، ونفعل ذلك مراعاة لمن لا يقرأ الكتاب كله من أوله إلى آخره ، بل يبحث فيه عن شيء فلا يعرف كم نسخة استخدمت ، وما هي رموزها ، ونستغنى عن ذلك إن كانت النسخ قليلة ويشمل أحدها كل الكتاب . وإذا كنا وضعنا في المتن حدساً وتخميناً ذكرنا في الهامش ذلك وذكرنا بعده قراءات النسخ :

ومما يوضع بين المتن وعدة النقد ، الإرجاعات إلى الكتب التي اقتبس منها المؤلف ، والكتب التي اقتبس أصحابها من المؤلف ، فنعين أول القطعة ، وآخرها ، ونشير إلى



عنوان الكتاب ، واسم المؤلف ، وعدد المجلد . والصفحة ، والسطر ، لكي تسهل المراجعة على من يريدونها . وإن أخذ المؤلف قطعاً كثيرة من كتاب واحد ، جاز أن نكتفي بذكر اسمه أو نرمر إليه برمز . وإذا جاء في النص آيات قرآنية متعددة ، فالواجب أن نذكر عدد السورة والآية في الهامش . ولأن تسهيل مطالعة الكتاب ، وإثارة اليقين على الشبهة ، من أعلا وظائف الناشر لا يغلبها إلى اعتبار صحة المنشور . ويصح أن نضع عدد السورة والآية في النص نفسه بين قوسين إما قبل الآيات أو بعدها ، وذلك أبسط على المطالع من إلزامه بالتفتيش على العدد تحت المتن . وإن وضعنا الأعداد قبل الآيات في موضع ، كان الأحسن أن نضعها قبلها في كل الموضع ، لكي يتسق نظام الكتاب ، فثبتت النظام مما يسهل المطالعة ، والتردد فيه مما يحير القارئ . ونشير إلى السورة بأعدادها أو أسمائها ، والأول هو المؤلف في الغرب ، ويسهل على من لا يحفظ القرآن مراجعة المصحف ، والثاني مألوف في الشرق . فيحوى الهامش الأسفل شيئين : بيان الاقتباسات ، وعدة النقد ، وفي بعض الأحيان نزيد عليهما الحواشي المذكورة في النسخ ، وفي ذلك نظر .

وقد ذكرنا الحواشي التي هي عبارة عن قراءات مختلفة من النص أخذت من نسخ أخرى ، فهي من اختلافات الرواية نفسها ، وتذكر بين عدة التقسيم ، ونذكر بقية الحواشي إذا كانت قصيرة بين عدة النقد أيضاً ، أو في مقدمة الكتاب ، ونذكر هناك أو في ملحق للكتاب ما كان من الحواشي طويلاً . وإن كانت الحواشي كثيرة حتى إنها كالشرح للمتن ، نطبعها في أسفل كل صفحة تحت عدة النقد ، وخصوصاً في الشعر ، ونكتفي في ذلك بما هو جدير بالنشر ، وكثير منها يكون بمثابة مذكرة وليست له قيمة أدبية . واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر ، فمنهم من ذهب إلى أنه لا فائدة من ذلك لأن أكثرها معروفة ، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك ، حتى أن بعضهم

لم يكتف بما وجدته من الحواشي ، بل استعان بكتب النحو واللغة والأدب ، فجمع كل ما وجدته فيها من شرح الآيات أو عباراتها . وهذه الطريقة محمودة لأنها تمكن القارئ من إدراك القدر الذي وصل إليه القدماء من تفهم المتن ، إلا أن حجم الكتاب بسبب ذلك يصير كبيراً ويصبح ثمنه غالباً ، والأحسن اختيار ما له قيمة من الهوامش ، إذ أن تركها بأسرها لا يجوز إلا إذا كانت كلها لا قيمة لها .

وفي بعض النشرات العلمية نجد كل ما خصصناه للهوامش من عدة النقد والحواشي موضوعاً في آخر الكتاب بعد المتن أو في أوله بعد المقدمة ، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهيلاً محسوساً ، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة ، ويعت القارئ على أن يكتفي بقراءة المتن ولا يتبين اختلاف القراءات ، فلا تحمد هذه الطريقة ، إلا أنه يعذر عليها إن كان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع ، وذلك لأن طبع الكتب العربية في أوروبا غال جداً ، فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره :

• • •

### نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لخطوطها :

ونورد هنا كلمة عن طبع الكتب بنشر الصور الشمسية إن لم يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة قديمة ، واضحة سهلة الكتابة ، وهذه لا بأس من نشرها إذا ألحق الناشر بالصور الشمسية كل ما يحتاج إليه من الهوامش والفهارس وغيرها ، كما فعل Von Mzik في نشر كتاب « الوزراء » لابن عبدوس الجهشيارى<sup>(١)</sup> . وكذلك إذا كان

ص (١) كتاب الوزراء والكتاب ، تصنيف أبي عبد الله محمد بن عبدوس الجهشيارى طبعه مطابقاً للأصل خطأ وموزة Hans Von - Mzik من نسخة محفوظة في دار الكتب الوطنية بمدينة فينا ، وهي وحيدة لا يعرف غيرها في بلد من البلاد ، وقد أضاف إليه الناشر مقدمة وفهرساً ، وبين ما تحتوي عليه أبواب باللغة الألمانية موجزاً ، فينا ١٣٤٥ هـ وهي ١٩٢٦ م . Bibllotkek Arabicher Historiker und Geographen ثم أعيد طبعه ( بالحروف لا بالصور ) ، حقيقه وروضع فهارسه ، مصطفى السقا ، وإبراهيم الإيبارى ، عبد الحفيظ شلي ، القاهرة ،

لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة وهو في غاية الصعوبة ، ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ، ويجتهد في شرحه ، وكانت الحاجة إلى نشره ضرورية . فلا بد من نشر الصور الشمسية ، مكان طبع الكتاب بالحروف ، فهذه هي حالة ديوان الشاعر الأندلسي « ابن قزمان » ، المتوفى سنة ٥٥٥ هـ . الذي ألف أكثر شعره في لهجة الأندلس العربية الدارجة ، وبعضه بالأندلسية القديمة مكتوبة بالحروف العربية ، فنشر دي جوننبورج De Gunzburg صورة شمسية للنسخة الوحيدة<sup>(١)</sup> .

ونشر الصور الشمسية هنا مما ينوب عما هو خير منه عند الضرورة . ومن ذلك نشر الصور الشمسية لما يوجد منه أكثر من نسخة واحدة ، ككتاب « الأنساب » للسمعاني الذي نشر مرجليوث Margoliouth صورة شمسية لإحدى نسخه ، وهي مع ذلك ليست أرفعها قيمة<sup>(٢)</sup> . وعلى كل حال فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة ، أنفع من طبع نسخة لا يعنى ناشرها بتصحيحها أو غير أو بدل فيها .

### المقدمة

والآن بعد أن أتممنا الكلام عن المتن والمواشم: ننتقل إلى الكلام عن المقدمة ، وما لا بد منه فيها تعديد كل نسخ الكتاب ، ثم ذكر النسخ التي استخدمها الناشر في نشر الكتاب ، مع الرموز الدالة عليها وتحقيق تناسبها ، وتبين القواعد التي اعتمد عليها

---

(١) محمد بن عبد الملك بن قزمان - *La Diwān d'Ibn Guzmān, texte, traduction, commentaire, enrichi des considerations historiques, philologiques, litteraires sur les poèmes d'Ibn Guzmān, sa vie, son temps, sa langue et sa metrique, ainsi que d'une étude sur l'Arabe parlés en Espagne au VI S<sup>e</sup> de l'Hegire dans sa rapports avec les dialectes Arabes en usage aujourd'hui et avec les idiomes de la Peninsula Iberienne, par David Gunzburg, fascicule 1, le texte d'après le ms. unique du Musée Asiatique Imperial de St Pétersburg, Leiden, 1896.*

(٢) أنظر D.S. Margoliouth, *The Kitāb Al-'Ansāb of 'Abd Al-Karīm ibn Maḥammad Al-Sam'ānī, with an introduction, Leiden, 1912.*



الناشر في اختيار ما ذكره في عدة التقدم من اختلافات النسخ. وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة ، لزم وصف النشرة القديمة و بيان العلاقة بينهما ، وكل ما يحتاج إليه في تقدمها وتقدير قيمتها .

وأما النسخ فقد يكفي في وصفها الإرجاع إلى فهرس دور الكتب التي تُحفظ فيها، إن كانت الفهارس مسهبة مدققة . ولا يكفي ذلك في أكثر الحالات، بل يصف الناشر نفسه النسخ . ونحتاج في وصف النسخ الخطية إلى نظام ثابت، وأحسنه تقسيم الوصف إلى قسمين :

الأول : وصف مظهر النسخة .

والثاني : وصف مضمونها :

فن وصف مظهر النسخة ذكر عدد الأوراق ، وإذا كانت النسخة عظيمة الشأن، ذكرنا عدد الكراريس، وعدد الأوراق التي في كل واحد منها، وهل يوجد في الأوراق أرقام؟ وأي نوع من الأرقام؟ وهل كتبت في أسفل الصفحة أو في أعلاها؟ فإن كان ترتيب الأوراق أو الكراريس غير صحيح لفتنا النظر إلى ذلك . ونُتبع هذه المعلومات بذكر عدد السطور في كل صفحة ، وطول الصفحة وعرضها ، ومساحة السطح المكتوب عليه منها؛ وهل الكتابة واضحة أو ممسوحة؟ ثم نتكلم إن كانت النسخة سليمة أو ممزقة ، أو تشتمل على تخريم من أكل العث ، وهل هي كاملة أو ناقصة؟ وهل النقص في أولها ، أو في آخرها ، أو في وسطها؟ وفي أي مكان من الوسط؟ ثم نصف الورق والتجليد .

وأما وصف المضمون فيحتوي على اسم الكتاب ومؤلفه، وأين يذكر اسم الكتاب، أي العنوان؟ أم في المقدمة؟ وإن ذكر في غير موضع واحد ذكرنا الاختلاف الواقع بينه في المواضع المختلفة، ونذكر أول الكتاب - بعد قول المؤلف أما بعد - وآخره ، ونبين

موضوعه ، ونسرد أسماء أبوابه مع أعداد الصفحات التي يتسدى كل واحد منها ؛ ولا يحتاج إلى هذا كله إلا عند وصف الكتاب دون نشره . ونصف على هذه الطريقة كل ما يوجد من الكتب والرسائل شيئاً فشيئاً ، مع ذكر عدد الصفحة التي يتسدى منها وينتهي إليها .

ثم ننتقل إلى الخط ، فنذكر أسلوبه وكيفية تنقيطه وتشكيله ، ونصف ما نشاهده فيه من الزخرفة ، وأنواع الحواشي وجنسها ، وهل قبلت النسخة بغيرها أو بأصلها ؟ ونقل ما كتبه مالك النسخة عليها ، وما يوجد فيها من السماعات والحواشي ، ونقتصر في كل ذلك على ما له قيمة ، ونكتفي في غيره بما له دلالة ، ونذكر في آخر الوصف اسم الكاتب وموضع نسخه الكتاب ، وتاريخ ذلك ، وما يذكره الكاتب عن الأصل الذي نسخ عنه .

هذا ما يكنى عند وصف المخطوط في الفهارس الخاصة به ، وأما عند النشر فلا بد من بعض الزيادات في المقدمة : فبين إملاء النسخة وخصائصها التي تفردها ونحكم هل هي صحيحة أو مغلوطة أو متوسطة ، ونقدر قيمتها . هذا ما يحتاج إليه ضرورة في مقدمة الكتاب وإن كان مؤلف الكتاب غير مشهور ، أو متهماً في التأليف ، نشرنا ترجمة المؤلف وعددنا مؤلفاته واحتججنا على أنها مزورة أو صحيحة .

ونقدم على المقدمة فهرساً مفصلاً لموضوعات الكتاب ، وفهرساً آخر لكل ما يرد فيه من الرموز والاختصارات ، ليسهل على من يريد الرجوع إلى الكتاب معرفة معنى ما يجد فيه من الرموز ؛ وبعض الناشرين يقدم مختصراً للكتاب يذكر فيه أهم مواضع وأهم أفكاره ، وهذا نافع جداً وخصوصاً إذا كان الكتاب صعب الفهم كالشعر ، ويجوز بالناشر أن يبين قبل أول الكتاب ، أو قبل كل قصيدة مضمونها ، والمختصر الجيد ينوب عن الشرح نوعاً ما ، وإن كان المختصر مكتوباً بلغة أجنبية ، فنهل فهم الكتاب والانتفاع به لمن لا يعرف العربية جيداً .

## الفهارس

وتتبع الكتاب بالفهارس العامة وهي أنواع، وترتيبها صعب ويحتاج إلى عناية زائدة، لأنها هي التي تفتح السبيل إلى محتويات الكتاب. وأولها فهرست الأعلام، ولا أفرق بين أعلام الأشخاص والأماكن وغيرها، كما فعل بعض الناشرين إذ فرق فهرس الرجال عن النساء عن البلدان عن الأنهار، ولا أرى في ذلك فائدة إلا إذا دعا إليه موضوع الكتاب، ففي الكتب الجغرافية نستفيد من الفصل بين الجبال والأنهار. وأكثر الأعلام صعوبة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب فلا بد من اختيار شيء واحد من ذلك.

ولترتيب فهارس الأعلام طريقتان :

( الأولى ) ترتيب أعلام الأشخاص بحسب الكنى .

( والثانية ) ترتيبها بحسب الأسماء .

والثانية هي الأحسن والأولى، ومع ذلك فلا نضرب صفحاً عن ذكر الكنى كلها في الفهرست، لأن عدد الأشخاص الذين لا تعرف كتبهم قليل، وقد اشتهر كثير من الناس بكنيته، ولذلك كثيراً ما لا يذكر إلا الكنية، وكذلك الأنساب وغيرها مما اشتهر به ناس من الأعلام، فلو ورد ذكر « ابن جنى » مثلاً، وضعنا أعداد الأماكن التي ذكر فيها في مادة « عثمان » لأن اسمه عثمان، ثم نقول في مادة « أبى الفتح » ومادة « الموصلى »، ومادة « ابن جنى » انظر « عثمان بن جنى » .

واختلفوا في موضع الكنى : فالقدماء كانوا يضعونها إما في آخر الفهرس، أو في آخر كل اسم، وقد تركت هذه الطريقة، وبعضهم يضع كل الكنى تحت مادة « أبو »، وكل الأبناء تحت مادة « ابن » والمصطلح عليه عند المستشرقين أن لا نعتبر في الترتيب أبو أو ابن أو ال التعريف، فأبو الفتح في الفاء، وابن جنى في الجيم. وإن



لم يذكر في الكتاب إلا اسم واحد اجتهدنا في أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى ، فلا تجمع مثلاً دل الأماكن من الكتاب التي ذكر فيها اسم «أحمد» بدون زيادة اسم أبيه أو كنيته ، ونفرد بين هؤلاء الأحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده . وإن كان الرجل أو الموضع قد ذكر مراراً في الكتاب ، لم نكتف بالأعداد الدالة على الموضع الذي ذكر فيه ، بل نشير بكلمة أو كلمات عن المناسبة التي أوجبت ذكره في هذه الأماكن ، كما فعل نيرج ( Nyberg ) عند نشره لكتاب الانتصار ، فقال في كلامه عن عمرو الجاحظ مثلاً : من المعتزلة ١٧ ( أي ذكر في صفحة ١٧ أنه كان من المعتزلة ) — حكى عن النظام ٥١ ، ٥٢ — بغضه لشام بن الحكم ١٤١ ، ١٤٢ الخ .

وثانيها فهرست ما سرده المؤلف من الآيات القرآنية وأبيات الشعر وهو ثلاثة أقسام :

( الأول ) فهرست الآيات القرآنية .

( والثاني ) فهرست الأبيات .

( والثالث ) فهرست لما سوى ذلك .

أما الآيات فقد ذكرناها ، وأستدرك الآن أن هناك طريقتان لعدد الآيات ، والمشهور عند المستشرقين طريقة فلوجل ( Flügel ) المستشرق الألماني الذي نشر فهرستا للقرآن الكريم سنة ١٨٣٤ م . وتحكم في تعديد الآيات ، وتعيده ليس صحيحاً في بعض الأحيان . وأما الشرق فقد اعتنى علماءه من قديم بتعدد الآيات ، وكان لعلماء كل مصر طريق خاص . ومع أن قراءة حفص عن عاصم وهي قراءة كوفية ، قد اشتهرت في بلاد

---

(١) نجوم القرآن في أطراف القرآن *Gustavus Flügel, Concordantiae corani Arabicae ad literarum ordinem et verborum Radices, Lipsiae. 1842.*

الإسلام دون الغرب، إلا أن أعداد الآيات كانت قليلة الاستعمال ، لذلك كان أغلب المستشرقين لا يعرفون التعديد الكوفي ، ونتج عن ذلك أن أخطأ بعضهم في تعداد الآيات، ولم يزل الأمر كذلك حتى نشر مصحف الحكومة المصرية، الذي عدت فيه الآيات على التعديد الكوفي بدقة تامة ، ولهذا السبب ابتدأ المستشرقون في استعمالها في مقالاتهم العلمية .

وأما الآيات فترتب على الروى ، ثم على ما تختلف فيه أجناس القافية في الروى الواحد ، ويحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة، ووزنه، وأحياناً اسم الشاعر، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان من وزن واحد في الكلمة الأخيرة. وترتيب الآيات على أولها مذموم : لأن أول البيت عرضي وآخره جوهري ، كما أننا إذا رتبنا الآيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة. وإن رتبنا على أوائلها تفرقت أبيات القصيدة الواحدة في فهرست كله .

وأما الشعراء أنفسهم فنذكر أسماءهم في فهرست الأعلام ، وإن كان الكتاب خاصاً بالشعراء، أفردنا لأسمائهم فهرساً خاصاً، وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه .

وأما التسم الثالث : وهو فهرست ما سرده المؤلف سوى الآيات والآيات ، فنه فهرست بأسماء الكتب التي اقتبس منها المؤلف ، ونرتبه على أسماء الكتب ، أو على أسماء المؤلفين . وإن كان ما سرده المؤلف من ذلك قليلاً جاز أن نذكره في فهرست الأعلام . والكتب المؤلفة في تراجم العلماء والأدباء تحتاج إلى فهرست لأسماء الكتب التي ذكرت فيها هذه التراجم .

وما قد يفرد له فهرست، أسماء الذين اقتبسوا من الكتاب، فنقلوا منه نبذاً في مؤلفاتهم، وهذا وإن شاع في نشرات الكتب اليونانية واللاتينية ، فلا أعرف له مثلاً في العربية .

وآخر صنف من الفهارس هو فهرست المفردات والكلمات ، وهو أنواع ، منها  
فهارس كتب اللغة مثل كتاب « الخيل » لابن الكلبي ، وكتاب « الإشتقاق » لابن  
دريد <sup>(١)</sup> ، وهذا الفهرست من الفهارس البسيطة ليس بينه وبين فهرست الأعلام فرق  
يذكر . وفي بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التي شرح معناها  
في الكتاب . وفي أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية ، وهو  
يقرب من فهرست المواد ، وخاصة إذا كان الناشر لا يكتب بتعليق الأماكن التي ورد  
فيها ، فيشير إلى المواضع التي ورد فيها البحث في كل الكتاب .

وفهرست المواد نافع جداً في أحوال كثيرة ، ولا ينبغي أن يكون كاملاً ولا مخلو  
أبدأ من التحكيم ، وقدر المنفعة فيه يتوقف على قدر مهارة الناشر وسعة اطلاعه .

والنوع الأخير من الفهارس ، وهو فهرست المفردات ، كالقاموس الخاص في آخر  
الكتاب ، ويحتوي على كل ما يرد في الكتاب من الكلمات ، مع تعديد الأماكن التي  
ورد فيها ، ويسمى هذا النوع من فهارس المفردات Concordance ولا يوجد  
في النشرات إلا نادراً ، ولا أعرف كتاباً عربياً طبع له فهرست كامل من هذا النوع  
إلا القرآن الكريم . والأستاذ المستشرق فنسك Wensink ابتداء بطبع فهرست عام من  
هذا الجنس لكتب الحديث <sup>(٢)</sup> . ومعهد اللغات السامية بجامعة القدس ابتداء بعمل فهرست

(١) Ferdinand Wüstenfeld, Abu Bekr Muhammed ben el-Hasan Ibn Doreid's genealogisch-etymologisches Handbuch, aus der Handschrift der Univ.-Bibliothek zu Leyden, Göttingen, 1854.

كتاب الإشتقاق تصنيف الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي .

(٢) A. J. Wensinck, Concordance et Indices de la Tradition Musulmane

les six livres, le Musnad d'Al-Dārimī, le Muwaṭṭa' de Mālik, le Musnad de Ahmad ibn Hanbal, Leiden, 1933-1969 ولم يستكمل بعد وقد ترجم إلى العربية بعنوان

« مفتاح كنوز السنة » وهو معجم مفهرس عام تفصيل ، وضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة ، المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشرة الشهيرة . وذلك بالدلالة على موضع كل حديث ، في صحيح البخاري ، وصن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، والدراني ، يتيان رقم الباب ، وفي صحيح مسلم ، وموطأ مالك ، ومسندي زيد بن علي ، وأبي داود الطيالسي ، يتيان رقم الحديث ، وفي مسند أحمد بن حنبل ، وطبقات بن سعد ، وسيرة ابن هشام ، ومغازي الواقدي ، يتيان رقم الصفحات ، وقبله إلى العربية محمد قزاد عبد الباقي ، القاهرة ١٣٥٢ هـ — ١٩٣٣ م .



لجميع الكلمات التي وردت في الشعر العربي القديم ، وعلى العموم يجوز في فهرست الكلمات الاكتفاء بالغريب .

ومن وضع في هذا الموضوع أسوة حسنة ، المستشرق الهولندي دي جويه (de Goeje) ، فانه عند نشر المجموع الكبير لكتب الجغرافية العربية ، وضع فهرساً للغريب الوارد فيه من المفردات <sup>(١)</sup> ، وكذلك ألحق بطبعة ليدن «لتاريخ الطبري» فهرست خاص للمفردات <sup>(٢)</sup> الواردة فيه .

وقد ذهب المستشرق الإنجليزي ليال ( Lyall ) الذي نشر كثيراً من الشعر العربي إلى ضد ذلك ، فانه عندما نشر ديواني عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطفيل ، ألحق بهما

*M. J. de Goeje, Bibliotheca Geographorum Arabicarum: Pars Prima, (١)*  
*Vlae Reguorum, Descriptio Ditionis Moslemicae, Abu Ishāq al-Farisi al-Ishakhri, Leiden, 1870.*

كتاب مسالك الممالك لأبي إسحق إبراهيم بن محمد الفارسي المصطفي المعروف بالكرخي . وهو مقول على كتاب صرد الأقاليم للشيخ أبي زيد أحمد بن سهل البلخي .

*Pars Secunda* كتاب المسالك والممالك لأبي القاسم بن حوقل ، ليدن : ١٨٧٢ .  
*Pars Tertla* كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم جمع الشيخ الامام السالم المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء الشافعي المقدمي المعروف بالبشاري ، ليدن ، ١٨٧٧ .  
*Pars Quarta, Indices, Glossarium, et Addenda et Emendanda: part I-III, Leiden, 1870*

*Pars Quinta* مختصر كتاب البلدان تأليف أبي بكر أحمد بن محمد الحمداني المعروف بابن الفقيه : ليدن ، ١٨٨٥ .  
*Pars Septima* كتاب الاطلاق النفسية لأبي علي أحمد بن عمر بن رستم وكتاب البلدان لأحمد بن أبي يعقوب بن رافع الكاتب المعروف باليعقوبي ، ليدن ، ١٨٩١ .  
*Pars Octava* كتاب التبيين والاشراف لأبي الحسن علي ابن الحسين بن علي المسعودي ، وهو مؤلف مروج الذهب ، ليدن ، ١٨٩٣ .

*Annales, Abu Dja'far Mohammed ibn Djareer At-Tabari (٢)*

الكتاب ١ - ١٣ ، ليدن ١٨٧٩-١٨٩٠ ، جن ١٤ فهارس ، ليدن ، ١٩٦٤ ، جن ١٥ مقدمة وقواميس وإضافات وتصويغات ومدة النقد ، ليدن ١٩٦٥ ، صلة تاريخ الطبري لغريب بن سعد القرطبي ليدن ١٩٦٥ .

فهرستاً لما امتاز به عبيد من المفردات<sup>(١)</sup> ، فلم يذكر في الفهرست الكلمات المألوفة ، ولا الغريبة التي لا ترد إلا مرة واحدة ، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتين أو أكثر من الكلمات النادرة التي لا تذكر في شعر غيره . وكذلك فعل كرنكو ( F. Krenkow ) عند نشره لشعر طفيل بن عوف الغنوي ، رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي ، وكتاب فيسه جميع ديوان الطرمباح بن حكيم بن قفر الطائي<sup>(٢)</sup> ، وكل من هذين المذهبين محمود مفيد . والثاني لائق بالشعر القديم ، والأول لغيره .

ولتسهيل المراجعة في الفهارس تطبع في أعلا كل صفحة منها عنواناً دالاً على أي الفهارس تتبع هذه الصفحة .

وترتيب الفهارس آخر عمل الناشر ، ثم يظهر الكتاب وينتقده العلماء ، وسيرى الناشر في هذا النقد بعض ما لم يكن توصل إلى إتقانه عند النشر . وينتج من كل هذه الانتقادات تصحيحات واستنساكات ، يجدر بالناشر أن يجمعها في مكان واحد يسهل الوصول إليه ، والأولى أن ينشر بها ماحقاً بعد نشر الكتاب بعدة سنوات ، يذكر فيه هذه التصحيحات ، وينتقد منها مالا يوافق عليه .

(١) انظر Charles Lyall, the *Dīwān of 'Abīd ibn Al-Abras, of Asad and 'Amir ibn Al-ṭufail, of 'Amir ibn Sa'sa'ah*, edited for the first time from the ms. in the British Museum and Supplied with a translation and notes, Leyden - London 1913. رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس يحيى ثعلب من المخطوط 6771 Or. ظهر ورقة ٦٠ (ب) ووجه وما بعدها ورقة ٢٩ (أ)

(٢) F. Krenkow, the *Poems of Ṭufail ibn 'Auf al-Ghanawī and al-Ṭirim-māh ibn Ḥakīm al-Ṭā'yī*, Arabic Text edited and translated, London, 1927. رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي فإنه اخق بها فهرستاً لكلمات المختارة ص ٢٣٦ - ٢٦٦





## خاتمة

إلى هنا انتهى الباب الثالث والأخير، وكان موضوعه العمل والاصطلاح، ونحتم البحث الآن بخاتمة، ونكتفي بملاحظتين:

الأولى: أن كل ما ذكرناه هو كالم توسط بين أطراف متباعدة فلا يجوز تطبيق ما قلناه تماماً بطريقة التقليد، بل يجب أن يوجد معه التفكير المستقل والابتكار، لأن كل عمل فردي له مسلك خاص به، ولا يؤدي إلى العثور عليه إلا شيثان:

أحدهما معرفة الطرق التي سلكت في القيام بعمل مثل الذي نريده. وكان الغرض من محاضراتي أن أفيدكم بعض هذه المعرفة.

وثانيهما البحث عما يوحيه هذا العمل الفردي نفسه بخلاف غيره.

والملاحظة الثانية: أن ما وضعناه من علم نقد النصوص ونشر الكتب هو مثل غاية الكمال، ولا أعرف واحداً مما نشره المستشرقون من الكتب، قرب فيه الناشر إلى هذا الكمال من كل جهاته، فضلاً عن أن يدركه تماماً، فبعض هذا القصور ينتج من تعقيد النفسية، وضعف الطبيعة الإنسانية، وحدائث هذا العلم عند المستشرقين، وبعضه ينتج من الاكتفاء بالممكن وترك المستحيل، وذلك لأن مقابلة النسخ المتعددة، وترتيب

الفهارس الوافرة، يستغرق زمناً طويلاً، ولا يكاد يمكن كل ذلك إلا إذا كان الكتاب الذي يقصد إلى نشره قصيراً صغير الحجم . فان قصد إلى نشر الكتب الكبيرة الحجم بهذه الطريقة الموصوفة، فلا بد من اشتراك غير واحد من العلماء في ذلك العمل، فينشر كل واحد قسماً من الكتاب، كما حدث في نشر «تاريخ الطبري» و«طبقات ابن سعد» وغيرهما، ومثل هذا لا يستطاع إلا نادراً، ولو طلبنا من كل من ينشر الكتب غاية الكمال، لكان من المستحيل نشر الكتب، ولذلك اضطررنا إلى الاعتراف بجواز الاختصار على ما هو دون الكمال، والاختصار على ما نراه ضرورياً من النسخ ولذلك درجات .

منها ما هو كامل إلا من جهة أو اثنتين نافع من سائرهما .

ومنهما ما هو نافع من أكثر الجهات كامل من سائرهما .

ومنهما ما ليس كاملاً مع أنه واف ينفع الحاجة .

وأما ما هو دون هذه الدرجة فلا ينبغي بالحاجة العلمية، ولا تكون هذه الطبعة نشرة علمية، بل بمنزلة النسخة الواحدة الحديثة التي لا يوثق بها، وأكثر ما طبع في الشرق من الكتب العربية من هذا الجنس . وكما أننا إذا لم نعرف إلا نسخة واحدة حديثة استخدمناها كمصدر من المصادر التاريخية واللغوية، فنحن مع كل هذا نشك في صحة ما نقبضه من الكتاب، ونضمر في كل ما نقله عنه، شرط كون الكتاب صحيحاً . ولكن إذا كانت عندنا نشرة علمية للكتاب، أمكننا إصلاح بعض ما لم ينجح الناشر في إصلاحه، فانه يذكر اختلافات النسخ يقدم لنا كل ما نحتاج إليه في نقد عمله، فنحن في استخدام مثل هذا الجنس من الكتب نكون مطمئنين مقتنعين بما نستنتجه .

وتسأل الآن : ما هو أقل طلب نطلبه ممن يود نشر الكتب العربية لكي تكون

النشرة موثوقاً بها ؟

ف نقول إن الشرط الأول أن يكون عدد النسخ التي بنيت عليها النشرة كافياً بالنسبة إلى عدد النسخ الخطية التي توجد الآن . وينبغي أن لا يعتبر الناشر بعدد النسخ الموجودة فقط بل بقيمتها ، فتوازي النسخة القديمة الجيدة عدداً من النسخ الحديثة المغلوطة ، وتكفي في نشر كتاب روى متواتراً في أيام المؤلف أقل مما نحتاج إليه في نشر كتاب قديم لم يقرأه إلا القليل وانقطعت روايته بعيد وفاة صاحبه .

والشرط الثاني : أن يصف الناشر النسخ التي استخدمها في نشر الكتاب ، وصفا يمكن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها ، فيذكر الناشر المكان الذي تحفظ فيه ، والعدد الذي تعرف به ، وكيفية خطها ، وشكلها ، ونقطتها ، وكل ما يوجد من آثار المقابلة ، وموضع كتابتها ، وتاريخها ، إن لم يكن كل ذلك مذكوراً في فهرست مطبوع لدار من دور الكتب .

والشرط الثالث : أن لا يدع الناشر مجالاً للشك فيما هو موجود في النسخة أو النسخ ، وأن يقابلها بعناية تامة ، ويبين بكلام صريح المذاهب المختلفة التي ذهب إليها في اختبار ما اختاره من اختلافات النسخ ، فانه إن لم يفعل ذلك ظن القارئ أشياء لا توجد إلا في بعض النسخ مروية في النسخ كلها . ومما هو أهم من هذا أن لا يُغَيِّر الناشر شيئاً دون أن ينبه القارئ عليه ، ويذكر ما هو ، حتى يمكنه قبول ذلك أو رفضه .

والشرط الأخير هو أعظم الشروط الثلاثة شأنًا ، وبخاصة الامتناع عن تغيير النص إلا بعد أن ينبه القارئ ، وكذلك الامتناع عن إسقاط شيء من النص إلا بعد أن ينبه القارئ على ذلك ، لا كما فعل بعض الناشرين في الشرق ، من إسقاط جمل من الكتاب ظنوا مخالفة للدين أو الأخلاق ، والأولى إما أن لا ينشر الكتاب ، وإما أن ينشره بأسره مع ما فيه من مضاضة على نفسه ، وأقل ما يجب على الناشر أن ينبه في كل مرة على كل موضع أسقط فيه شيئاً ، وأن لا يكتفى بالإشارة إلى ذلك بنوع عام في المقدمة فقط . فتغيير النص أو إسقاط



بعضه بغير تنويه عن ذلك يُعد تزويراً . وعلى كل حال فالنشرة التي أُسقط منها شيء ،  
لا تستحق أن تسمى نشرة علمية وإن بلغت غاية الكمال من كل الجهات الأخرى ،  
ولا تجاوز أن تكون طبعة مدرسية أو طبعة عادية للعوام .  
Edition populaire

# ١ - فهرست الأعلام

صفحة

(ب)

بيوس ٥٤-٥٦-٥٩-٦٨-	٨٩
٧٦-٨٠	٥٢
برجستراس ٢٧-٢٨-٤٤-١٠٧	١٢٠
بروكهان	٤١
برديتش	١٨
البشاري - محمد بن أحمد المقدسي	٦١-٤٦-٣٨-٢٤
بليموس	البينق - نقر الدين زيد بن الحسن
بوناغورس	البينق البروقني
بول شوارتز ٢٤-٣٨-٤٦-٦١	البيروني

(ت)

تدايوس كوالسكي ٢٢-٢٤	٢٤-٢٢
ترجان الدين القاسم بن ابراهيم	٥١-٥٠
الطباطبا الرمي	٥٢-٥٣-٥٧
٥٨-٥٩-٦١-٦٢	٦٥-٦٦-٦٧
٦٨-٦٩-٧٨-١٠٠	١٠٩
١٠٩	٧٢-٧٣-٩٣-٩٤

(١)

صفحة

ابراهيم الايادي	١١٢
ابراهيم بيوس مذكور	١٣
ابراهيم بن الزيرقان التيمي	١٩
ابقراط ١٠٧-١٠٨	١٨
ابولونيوس الجليل	٢٩
أحمد التكرري	٢٠
أحمد بن أبي الحسن بن أحمد الكني	١٢٠
أحمد بن عمر بن رسته (أبو علي)	أحمد بن أبي يعقوب بن واضح المعروف
باليعقوبي	١٢٠
أدرارد فنسديك	٨٨
أرسطوطاليس ٤١-١٠٧	٥٣
الاسواري	٩٢
ابن اشته	١٢١-٣٧-٣٦-٣٥-٢٤
الأصمعي ٢٤-٣٥-٣٦-٣٧-١٢١	٤٢-٣٠-١٥
ابن أبي أمية ١٥-٣٠-٤٢	٤٥-٦٠
الأعشى	٣٧
الأعلم الشتمري	٣٦
أفلاطون	١٠٧
امري القيس	٧٨
أوقليدس ١٨-٥٦	١٨
ايجناس كراتشكوفسكي	١٨

صفحة

(خ)

أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ... ١٩  
الخصاف ٢٧ - ٢٤ - ٥٧ - ٦٠  
٦٤ - ٧٥ - ٧٨

ابن خلكان ... ٢٢  
أبو خليفة بن الفضل بن الحباب ... ٣٦  
الخليل بن أحمد ... ٣٥  
خليل يحيى قاي (الذكرور) ... ٨٢  
الخوانزاري ... ٤١  
ابن الخياط - أبي الحسن عبد الرحيم  
ابن محمد الخياط ٥٢ - ٧٧  
١٠٢ - ١١٧

(د)

ابن دوستويه ... ٧٩ - ١٠٢  
ابن دريد ... ٣٥ - ١١٩  
دوزي ... ٥٢  
الدبوري ... ١٨ - ٢٠ - ٢١

(ر)

رايت ... ٩٢

(ز)

زاخار ... ٨١  
الزرقاني ... ٣٢  
زكريا بن محمد القزويني ٢٣ - ٢٩  
٧٦

الزنجشري ... ٤٣ - ٧٢

زهير بن أبي سلى ... ٧٨  
أبو زيد ... ٣٥  
أبو زيد أحمد بن مهمل البلخي ... ١٢٠  
زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
١٩ - ٢١ - ٢٥ - ٢٦ ...

(س)

السرخسي - أبو بكر محمد بن أحمد  
ابن أبي سهل ... ٢٣

صفحة

(ث)

ثا اطيوس الاثيني ... ١٨

(ج)

جالينوس ٢٧ - ٤١ - ٤٢  
٦٠ - ٧٣ - ٧٧ - ٩٤  
١٠٧ - ١٠٨ ...

جابر ... ٣٧  
جراف ... ٧٣  
بروهمان (أودلف) ... ٨٢  
بريجور النصيبي ... ٩٤  
بمعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى  
الصنعاني ... ٢٠  
ابن جني ... ٢٤ - ٢٥

(ح)

أبو حاتم السجستاني ٣٥ - ٣٧  
١٢١ ...  
حبش بن الاعصم ٥٨ - ٧١  
٧٣ - ٩٤ ...

الحريبي ... ٢٦  
الحسن محمد بن حمدون ... ٦٥  
أبو الحسن الأخفش ... ٣٥  
أبو الحسن علي بن يحيى المنجم ... ٢٨  
أبو الحسين هلال بن الحسن بن إبراهيم

النصابي ... ٢١  
حفص ... ٤٣  
حفي ناصف ... ٨٢  
أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي  
بن ماه ... ٢٣  
حنين بن اسحق ٢٧ - ٢٨ - ٤٢  
٥٨ - ٥٩ - ٦٠  
٧٣ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩  
٩٢ - ٩٤ - ١٠٧ ...

ابن حوقل - أبو القاسم بن حوقل ١٢٠



صفحة	
٥٩	علاء الدين محمد بن طه الملك الجوري
٧٨	علقة ... ..
١٢٠	علي بن الحسين بن علي المسودي
٩٠	علي حلي الداخستاني
٢٥	علي ابن أبي طالب
	عمر بن أحمد بن عابد بن المعروف
١٨	يكال الدين
	عمر بن أبي ربيعة ٢٤-٣٨-٤٦-
٧٩	...
٧٦	عمرو بن حاصم الأحول
٧٦	عمرو بن حاصم الكلابي
٣٦	هشيرة ... ..
٧٩	ميسى ... ..
	( ف )
١٩	نظر الدين زيد بن الحسن البيهقي البرقي
٤٤	أبو الفرج الأصفهاني
١٢٠	ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد الهذلي
١٨	فلاديمير جيورجاس
١١٧	فلوجل ... ..
١١٩	فتسك ... ..
	( ق )
	أبو القاسم الحكيم عيذاقة بن عيذاقة
١٩	ابن أحمد الحسكاني
	أبو القاسم علي بن محمد النخعي
	ابن قتيبة ... ٧٩-١٠٢-١٠٣
١١٣	ابن قزمان
	القزويني - أبو حاتم محمود
	ابن الحسن بن محمد بن يوسف
	ابن الحسن بن عكرمة بن أنس
٨٤	ابن مالك الأنصاري
٢١	القسطلاني
١٠٢	القنقشدي
	قيس بن الخطيم ... ٢٢-٢٤

صفحة	
١٢٢-٧٦-٥٨	ابن مسعود
	أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي
١٩	النيسابوري
٧٢	ابن سعيد ... ..
٣٦	ابن سلام الجهمي
١٩	سليمان بن إبراهيم بن عيسى الحارثي
١١٣	السماعي
٩٢-٤٢	السيوطي
	( ش )
١٠٧-٨٤-٣٣	شاخصت (يوسف)
٩٤	ابن شاعدا
٥١	شوارقسلوذه
	( ص )
١٦	الصفيدي
١٣	صلاح المنجد
	( ط )
٧٨	طرفة
١٢١	الطرماح بن حكيم بن تميز الطائي
	( ع )
٤٣	عاصم
١٢١-١٢٠	عاصم بن الطويل
٨٨	عائده إبراهيم نصير
١١٢	عبد الحفيظ شامي
٨٩	عبد الحليم النجار
١٣	عبد السلام هارون
	عبد العزيز بن إسحق بن جعفر البغدادي
	(أبو القاسم) ١٩-٢١-٢٥
٢٦	...
٨٢	عبد الفتاح عباد
١١٣	عبد الكريم بن محمد السماعي
١١٢	ابن عبدوس الجهشياري
٨٠ ٦٢ ٦١	عبد بن الأبرص
٥٩	أبو عثمان الدمشقي
٥٠-٤٩	السجاج

صفحة	
٧٦	المعتمر بن سليمان ... ..
٧١-١٦	المقرئ ... ..
٦٥	ابن المقفع ... ..
١٢	ابن عمار ... ..
	أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد
١٦	المعروف بالجواب ... ..
٨٢	موريتز ... ..
	( ن )
٧٨	الناظرة ... ..
٧٢-٢٥	النسي ... ..
٥٠-٤٩-٤٤	أبو النجم العجل ... ..
٧٢-٤٢-٣٦-٣٤-٢٥	ابن التميمي ... ..
٧١-١٤	أبو نصر السراج ... ..
١٩	نصر بن مزاحم المنقري الطار ... ..
٥١-٥٠-٤٩	نولدكه ... ..
١١٧-١٠٢-٧٧-٥٢	نيجرج ... ..
	( هـ )
٥٣	أبو الهذيل ... ..
١١٩-١٠٩	هشام بن محمد بن السائب التلطي ... ..
٨٢	هوداس ... ..
	( و )
٢٩	وستفيلد ... ..
١٩	وهب الله بن الحكيم عبيد الحسكاني ... ..
	( ي )
١٠٨-١٠٧-٩٢	ياقوت ... ..
	اليقوبي - أحمد بن أبي يعقوب
١٢٠	ابن ياشج ... ..
٣٤	أبو يوسف ... ..
٧٠	يوسف اليان مركيس ... ..
٩٥-٢١	اليوناني ... ..

صفحة	
	( ك )
٥١	كاسدروف ... ..
	الكري - أبو يحيى إبراهيم بن محمد
١٠٥	القاسي الإصطخري ... ..
٩٣	الكرمان ... ..
١٧	الكندي ... ..
	( ل )
٤١	لويش شينف ... ..
٣٥	الليث بن رافع بن المظفر ... ..
٢٢٠-٨٥-٦٢-٦١	ليال ... ..
	( م )
١٠٧-٣٣-٣٢	مالك بن أنس ... ..
١٠٧-٤٠	محمد بن جرير الطبري ... ..
١٢٣-١٢٠	... ..
	محمد بن الحسن الشيباني - أبو عبد الله
٣٤-٣٢	محمد بن الحسن بن فرقة ... ..
	محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد المغربي
٢٤	الأنديلسي ... ..
١٩	محمد بن عبد الله الشيباني (أبو الفضل)
	أبو محمد بن عبد الله بن يعقوب
٣٣	الحارث البخاري ... ..
٨٨	محمد علي البيلوي ... ..
١٠٧	محمد فريد رفاعي ... ..
١١٩	محمد فؤاد عبد الباقي ... ..
١٢	محمد مندور (الدكتور) ... ..
٣٦	محمد بن يحيى القاضي ... ..
٣٢	أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير المصمودي
١٠٧-٩٢-٤٢	مرجليوث ... ..
١١٢	مصطفى السقا ... ..
٣٢	أبو مصعب الزمهرى ... ..

## ٢ - فهرست الكتب

( ١ )

صفحة:

- الآثار الباقية عن القرون الخالية لليروني ... .. ٨١
- آثار البلدان لتركيا بن محمد القزويني ... .. ٢٢
- الأبل للأصمعي A. Haffner ... .. ٢٤
- الأتقان في علوم القرآن للسيوطي ... .. ٩٢-٩٣
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الشافعي  
المقدس المعروف بالبشاري ، لندن ١٨٧٧ - ... .. ١٢٠
- الأخبار الطوال للدينوري نشره فلاديمير جيورجاس وإيجناس كراتشكوفسكي ، لندن ،  
١٨٨٨ ... .. ٢١-٢٠-١٨
- أدب الكاتب لابن قتيبة ... .. ١٠٢
- إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب المعروف بمجم الأدياء أو طبقات الأدياء ، لياقوت الحموي ،  
نشره مرجليوث ، ٧ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ - ١٩١٣ أعاد طبعه محمد فريد  
رفاعي في ٢ جزء ... .. ٩٢-١٠٧
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ... .. ٢١
- الأسابيع ، لأبقراط ، شرح جالينوس ، ترجمة حنين بن إسحق المتطبب ١٠٧-١٠٨ .
- الأسماء الطبية ... .. ٥٣-٥٤-٥٨-٥٩-٧٥
- الاشتقاق لابن دريد ... .. ١١٩
- الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني ... .. ٢٣-٢٤
- الأعظام المنطقة والعصم لليوس ... ١٧-٥٤-٥٦-٥٩-٦٨-٧٦-٨٠



صفحة	
١٢٠	الأملق النسبة لأبي على أحمد بن عمر بن رسته ، لندن ، ١٨٩١ ... ..
٤٤	الأغانى — لأبي الفرج الأصفهاني ... ..
٨٨	اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لأدورد فنديك ... ..
	الألفاظ الكتابية لابن درستويه ... .. ٧٩-١٠٢
٣١	ألف ليلة وليلة ... ..
٩٣	انتشار الخط العربى فى العالم الشرقى والعالم الغربى ، عبد الفتاح عباد ... ..
	الاتصار والرد على ابن الراوندى ، أبى الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط المعتزلى ، نشره نيبرج ... .. ٧٧-١٠٢-١١٧
١١٣	الأنساب السمعاني ، نشره مرجليوث ... ..
٨٩	الإبداع القانونى بدار الكتب المصرية ... ..

### ( ب )

٩٣	البرهان فى مثابه القرآن — الكرمانى ... ..
٥٢	البر عند العرب ، بيديتش ... ..
٤٢	بغية الوعاه ، السيوطى ... ..
١٢٠	البلدان لأحمد بن أبى يعقوب بن رافع المعروف باليعقوبى ، لندن ، ١٨٩١ ... ..

### ( ت )

٨٩	تاريخ الآداب العربية لبروكلمان ... ..
	تاريخ الأدب أبو حياة اللغة العربية ، لحفى فاضل ، مجلة الجامعة القسدية ، القاهرة ، ١٩١٠ ... ..
٨٢	تاريخ الخط العربى وتطوره إلى ما قبل الإسلام — للدكتور خليل يحيى فامى ... ..
	تاريخ الطبرى لمحمد بن جرير الطبرى ، لندن ١٨٧٩ — ١٨٩٠ ٤٠ — ١٢٠ — ١٢٣
١٣	تاريخ مدينة دمشق ، دمشق ، ١٩٥١ ... ..
٢٩	تحفة الكائنات ... ..
١٣	تحقيق النصوص ونشرها ، عبد السلام هارون القاهرة الأولى ١٩٥٤ الثانية ١٩٦٥ ... ..
٤٠	تدوير الرجل لمنزله Bryson ... ..
١٧	تسمية ولاية مصر وقضاة مصر الكندى Rhubon Guest ... ..
١٠٧	تفسير الطبرى لمحمد بن جرير الطبرى ... ..

صفحة

التبیه والأشراف لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي السعدي ، لندن ، ١٨٩٣ ... ١٢٠

### (ح)

الحبل والمخارج لمصنف ، هانوفر ، ١٩٢٣ ... ٧٨ ، ٧٥ ، ٢٧ ...

الحبل في الفقه للشيخ الإمام أبي هاشم محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسين القزويني

الشافعي ... ٨٤

### (خ)

خزاة الأدب ... ١٠٧

الخزاة التيمورية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ... ٩١

الحبل لأبي المنذر هشام بن محمد السائب الكلبي ، ليفي دلافيدا ... ١١٩-١٦

### (د)

درة النواص في أوهام النواص ، لهريري Heinrich Thorbecke ، لينزج ، ١٨٧١ ٢٦

ديوان الأعتى ، جاير ، لندن ، ١٩٢٨ ... ٣٧

ديوان الطرماح بن حكيم بن قمر الطائي ... ١٢١

ديوان عبيد بن الأبرص ، ليال ... ٨٠-٦٢-٦١

ديوان عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطويل ، لندن ، ١٩١٣ ... ٨٠

ديوان عمر بن أبي ربيعة ، بول شفارتز ... ٧٩-٦١-٤٦-٣٨-٢٤

ديوان ابن قزمان ، دي جونسبورج ... ١١٣

ديوان قيس ابن الخطيم ، تدايوس كوالسكي ، لينزج ، ١٩١٤ ... ٢٤-٢٢

### (ذ)

الذبول ... ٧٩-٦٠

### (ر)

الرد على الزنديق العيني ابن المقفع ، لرجان الدين القاسم بن إبراهيم الطباطبائي الرسي ... ٥٠

٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠

الرد على النصاري ، di Matteo ... ٦٢

رسالة حنين بن إسحق إلى علي بن يحيى في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم

يترجم ، برنشترامر ، لينزج ، ١٩٢٥ ... ٤٢-٢٧

صفحة

(ش)

شرح كتاب المفصل للزحشرى — شرح ابن عيش ... ٧٢

(ص)

صبح الأحنى في صناعة الإنشاء للقلشندى ... ١٠٢

صبح البخارى ... ٢١

سور الأقاليم لأبي زيد أحمد بن سهل البلخى ... ١٢٠

صورة الأرض للقراوى ، مزيك ... ٤١

(ط)

طبقات الأطباء لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة ... ١٥

طبقات الشعراء لابن سلام الجنى ... ٣٦

طبقات الشعراء الإسلاميين ... ٣٦

طبقات الشعراء الجاهليين ... ٣٦

الطبقات الكبير لابن سعد ... ١٢٣-٧٦-٥٨

(ع)

عجائب المخلوقات لوكرياس بن محمد القزوينى ، جوتقن ١٨٤٨ ... ٢٩-٢٣

عربية النصارى جراف ... ٧٣

العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين لادن ١٧٨٠ ... ٣٦

عيون الأنبياء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ... ٤٥-٤٢-٣٠

عين الخليل بن أحمد الفراهيدى ... ٣٥

(ف)

فحولة الشعراء للأصمعى ... ٢٦-٣٥

فهارس جوامع الأستانة ... ٧٠

الفهرست لابن التميم ، قلوبيل ، ليبرج ، ١٨٧٢-١٨٧١ ... ٤٢-٣٦-٣٤-٢٤

فهرست حسين بن احمد لكتب جالينوس ... ٧٩-٧٨-٧٧-٦٠-٥٩

فهرس دار الكتب الروسية في برلين ١٨٨٧-١٨٩٩ ... ٨٩

» رايث لخطوط السريانية بالمتحف البريطانى بلندن ... ٩٣

» الكتب العربية الموحدة بدار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٢٤-١٩٦٣ ... ٩٠

» الكتب الفارسية والجاوية بالكتبخانة الخديوية المصرية بالقاهرة ١٣٠٦ هـ ... ٩٠



صفحة

- فهرس الكتب بالمكتبة الأزهرية ، القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ... ٩٠
- » المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط القنح ، باريس ١٩٥٤ ... ٩٠
- » المخطوطات المصورة ، القاهرة ، مجلة المخطوطات ، ١٩٥٤ ... ٩١
- » المخطوطات المحفوظة بدار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦٢ ... ٩٠
- » مكتبة اسعد افندي ، استانبول ... ٩٠
- » مكتبة أياصوفيا ، استانبول ، ٢٣٠٤ هـ ... ٩٠
- » مكتبة بإيزيد ، استانبول ، ١٣٠٤ هـ ... ٩٠
- » مكتبة بشير ، غا ، استانبول ... ٩٠
- » مكتبة جامع الفانح ، استانبول ... ٩٠
- » مكتبة حاجي سليم أغا ، استانبول ، ١٣١٠ هـ ... ٩٠
- » مكتبة الحميدية ، استانبول ، ١٣٠٠ هـ ... ٩٠
- » مكتبة داماد إبراهيم باشا ، استانبول ، ١٣١٢ هـ ... ٩٠
- » مكتبة داماد زاده قاضي مسكرم جراد ، استانبول ١٣١١ هـ ... ٩٠
- » مكتبة راغب باشا ، استانبول ، ١٣١٠ هـ ... ٩٠
- » المكتبة السلطانية ، استانبول ، ١٣١٠ هـ ... ٩٠
- » المكتبة السليمية ، استانبول ، ١٣١١ هـ ... ٩٠
- » مكتبة طوبيقور ، استانبول ... ٩٠
- » مكتبة عاطف افندي ، استانبول ، ١٣١٠ هـ ... ٩٠
- » مكتبة فيض الله ، استانبول ... ٩٠
- » مكتبة قره چلبى ، استانبول ... ٩٠
- » مكتبة قيتش علي باشا ، استانبول ١٣١١ هـ ... ٩٠
- » مكتبة كدر بريل زاده محمد باشا ، استانبول ... ٩٠
- » مكتبة لالهلى ، استانبول ، ١٣١٠ هـ ... ٩٠
- » مكتبة مدرسة سرقى ، استانبول ، ١٣١١ هـ ... ٩٠
- » مكتبة نور عثمانية ، استانبول ... ٩٠
- » مكتبة يحيى افندي ، استانبول ، ١٣١٠ هـ ... ٩٠
- ٥٩ فيا ترجم من كتب جالينوس وبعض ما لم يترجم ...

صفحة

(ق)

- قاموس أسماء الملابس عند العرب لدوزي ... .. ٥٢  
 قرآن بصكريم ... .. ٧٩-٤٩  
 فواجد تحقيق النصوص — مجلة المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٥٥ ... .. ١٣  
 قوانين الدواوين عمادى ... .. ١٢

(ك)

- الكتب العربية التي نشرت في الجمهورية العربية المتحدة، عائدة لإبراهيم، القاهرة، ١٩٦٦ ... ٨٨  
 الكشف للزنجشري ... .. ٤٢  
 كشف الظنون ... .. ٢٣  
 كلية ودمشق ... .. ٢١

(ل)

- لسان العرب ... .. ١٠٧  
 اللع في التصوف لأبي نصر عبد الله بن علي السراج، لندن، ١٩١٤ ... ٧١-١٤

(م)

- مجموع الفقه عن الإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن علي تأليف أبي القاسم عبد العزيز بن إسحق  
 ابن جعفر البغدادي ... .. ٢٩-٢٥-٢١-١٩-١٨  
 المحاسب لابن جنى ... .. ٢٥-٢٤  
 مختصر كتاب البهتان لأبي بكر أحمد بن محمد المذائى المعروف بابن الفقيه لندن، ١٨٨٥ ... ١٢٠  
 مدونة مالك بن أنس ... .. ١٠٧  
 مرآة الكائنات ... .. ٢٩  
 مسالك المسالك لأبي إسحق إبراهيم بن الأصطخري المعروف بالكركسي لندن، ١٨٧٠ ... ١٢٠  
 المسالك والممالك لأبي القاسم بن حوقل، لندن ١٨٧٢ ... ١٢٠  
 المسائل في الطب لجنين بن إسحق ... .. ٩٢  
 مستند الامام أبي جعفر النعمان بن ثابت ... .. ٢٣  
 المصاحف لأن اشع ... .. ٩٢  
 معجم المطبوعات العربية والمصرية ليوسف اليان مركيس القاهرة ١٩٢٨ — ١٩٣٠ ... ٨٨  
 المغرب في علي المغرب لابن سعيد ... .. ٧٢

صفحة	
١١٩	مفتاح كنوز السنة لمحمد قواد عبد الباقي - القاهرة ١٩٣٣
٤٣	المفصل للزخشرى
٢٢	مقدمة الزرقاني
٧١-١٦	المقنى القرزى
٢٣-٢٢	الموطأ للإمام مالك بن أنس
١٢	الميزان الجديد

(ن)

٣٥	النوادر لأبي زيد رواء أبراهيم الأخنش
----	--------------------------------------

(و)

١٦	الروافى بالوفيات العفدى
٢١	الوزراء لأبي الحسين هلال بن المحسن الصائى ، بيروت ١٩٠٤
١١٢	الوزراء لابن هيدوس الجهمياري
٣٢	وفيات الأعيان





## ٣ - الكتب الأجنبية

- W. Ahlwardt, the devans of the six ancient Arabic poets, Ennabiga, 'Antara, Tharafa, Zohair 'Alqama, and Imru 'ulqais, London, 1870 . . . . . ٢٦
- „Verzeichniss der Arabischen Handschriften der Königlischen Bibliothek zu Berlin, 1887-1899. ٩٠
- G. Bergrässer, Hunain ibn Ishāk über die syrischen und arabischen Galen übersetzungen, Leipzig, 1925. ٦٠
- „Pseudogalenī in Hippocratis de Septimanus Commentarijv Ab Hunaino Q. F. Arabicae Version, Leipzig, 1914 . . . . . ١٠٧
- R. Blachère et. Souvaget, Regles pour éditions traductions des texts Arabes, Paris, 1945 . . . . . ١٢
- Braunlich, the well in ancient Arabia, Leipzig, 1925 . ٥٢
- Braun O., Timothei Patriarchae I. Epistulae, Paris, 1914-15 . . . . . ٧٢
- Brockelmann C., Geschichte der arabischen Litterature, Weimer, 1898-1902, 1937-1942 . . . . . ٨٩
- P. Collomp. La Critique des textes, Paris, 1931. . . . . ١٢

R. P. A. Dozy, Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes, Amsterdam, 1845. . .	62
Suppliment aux dictionnaire Arabes . . . . .	72
Flügel, Concordantiae corani Arabicae, Lipsiae, 1842	117
de Gunzburg, Diwan d'ibn Guzmān, Leiden, 1896. . .	117
G. Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur bis zur Fränkischen Zeit, Freiburg im Breisgau, 1905	72
E. Griffini, Corpus iuris di Zaid ibn 'Ali Più antica raccolta di legislazione a di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, Milano, 1919 . . . . .	14
A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri . . .	82
M. Guidi, la lotta tra l'islam e il Manicheismo, un libro di ibn Al-Muqaffa', contro il Corano confutato da Al-Qāsim, b. Ibrāhīm, Rome, 1927 . . .	71
J. Hell, Muhammad ibn Sallām Al-Gumahl, di Klassen der Dichter, Leiden, 1916. . . . .	76
Houdas, Essai sur l'écriture maghrébine, Nouveaux Melanges Orientaux, Paris, 1886 . . . . .	82
G. Jahn. Ibn Ja 'Is Commentar zu Zamachsari's Mufaṣṣal, Leipzig, 1882-1886 . . . . .	72
Jeffry, Materials for the History of the Qur'ān, Leiden, 1937 . . . . .	92
R. Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914 . . . . .	61
F. Krenkow, the Poems of Ṭufail ibn 'Auf al-Ghanawī and at-Ṭirimmāh ibn Ḥakīm at Ṭā'iyī, London, 1927	121

C. Lyall, The Diwān of 'Abid ibn al - Abraḡ, of Asad and 'Amir ibn At-Tufail, of 'Amir ibn Ṣa'sa'ah, Leiden, 1913 . . . . .	١٢١
„The diwans of 'Abid ibn al-Abrāḡ and 'Amir ibn at-Tufail, Leiden, 1913 . . . . .	٨٠
Margoliouth, the kitāb al-'Ansāb of 'Abd al-Karīm ibn Muhammad al-Sam'ānī, Leiden, 1912 . . . . .	١١٢
di Matteo, Confutazione contro i Cristiani dello Zaydita, al-Qāsim b. Ibrahīm, Rome, 1922 . . . . .	٦٢
Moritz, Arabic Palaeography, Cairo; 1904 . . . . .	٨٢
Müller, Über Text und Sprachgebrauch von ibn abi Uṣaibi'a's Geschichte der Ärzte . . . . .	٧٢-٥٦
Nöldeke, Schwally, Geschichte des Qorans. . . . .	٩٢
Pearson, Oriental manuscripts collections in the libraries of Great Britain and Ireland, London, 1954/55. .	٨٩
J. Ruska, Ḳazwinistudien (son ouvrage Kitāb 'Aḡa'ib al- Mahlūqat, Strassburg, 1913 . . . . .	٢٩
„ das Stein Buch aus der Kosmographie des Z. ibn M. ibn M. al-Ḳazwini, . . . . .	٢٩
J. Schacht, des Kitāb al Ḥiyal fil-figh, des aba Maḥmud ibn al-Hassen al-Qazwini, Hannover, 1924. . . .	٨٤
„ das Kitāb al-Maharig fil-Hiyal de Muhammed ibn al Ḥassan as Ṣaibani, Leipzig, 1930 . . . . .	٢٢
„ das Kitāb al-Ḥiyal wal-Maharig des Abū-Bakr Aḥmad ibn 'Umar ibn Muhair as Ṣībani al-Haḡḡaf, Hannover, 1923. . . . .	٢٢
F. W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886 . . . .	٨١




- Thomson et Junge, Pappus, Commentar sur les 10 livres  
des elements d'Euclide, . . . . . 17
- Wensinck, Concordance de la Tradition Musulmane,  
Leiden 1933-1969: . . . . . 119
- Wüstenfeld, Abu Bekr Muhammad ben el-Hassan, ibn  
Doreid's genealogisch-etymologisches Handbuch,  
Gottingen, 1854 . . . . . 119









 Bibliotheca Alexandrina



0742954